The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Economics & Administrative Sciences
Master of Development Economics

الجامعـــــة الإســـلاميـة – غـــــزة
عمـادة البحث العلمـي والدراسات العلـيا
كليـــــة الاقتصـــاد والعلوم الإداريـــــة
ماجستير اقتصاديـــــات التنـميـــــة

العوامل المؤثرة في حماية المنتجات الصناعية
دراسة حالة الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة

Factors Affecting the Protection of Industrial Products
Case study: Beverages and Food Industries in Gaza Strip

إِعدَادُ البَاحِثِ
عمار احسان صبحي العشي

إِشرَافُ الأستاذ الدكتور
محمد إبراهيم مقداد

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ فِي اقتصاديات التنمية بِكُلِيةِ الاقتصاد والعلوم الإدارية فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

ربيع اخر/1443هـ – ديسمبر/2021م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل المؤثرة في حماية المنتجات الصناعية

دراسة حالة الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة

Factors Affecting the Protection of Industrial Products

Case study: Beverages and Food Industries in Gaza Strip

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	عمار احسان صبحي العشي	اسم الطالب:
Signature:	عمار احسان صبحي العشي	التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا — هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref. ج س غ/35/
2021/12/14م
التاريخ Date .....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عمار إحسان صبحي العشي** لنيل درجة الماجستير في كلية **الاقتصاد والعلوم الإدارية**/ قسم **اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

العوامل المؤثرة في حماية المنتجات الصناعية
دراسة حالة الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة

Factors Affecting the Protection of Industrial Products
Case study: Beverages and Food Industries in Gaza Strip

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم **الثلاثاء 9 جمادي الأولى 1443هـ** الموافق **2021/12/14م** الساعة **الواحدة مساءً**، في **قاعة اجتماعات كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمد إبراهيم مقداد	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. علاءالدين عادل الرفاتي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. نسيم حسن أبو جامع	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/قسم اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. يوسف ابراهيم الجيش

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في حماية المنتجات الصناعية وذلك من خلال دراسة حالة الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة، وتمثل مجتمع الدراسة في شركات الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة المنتجين لمنتجات صناعية تحتاج للدعم والحماية والبالغ عددهم (50) شركة صناعية، وقد استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل، وتم توزيع (50) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (42) استبانة، أي أن نسبة الاستجابة بلغت (84%)، وبعد تفحص الاستبانات المستردة لم يستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لهذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (73.6%)، حيث عامل جودة المنتج المحلي المرتبة الأولى بوزن نسبي (86.3%)، وجاء عامل قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي بوزن نسبي (85.7%)، ثم عامل ثقة وأذواق المستهلكين في المرتبة الثالثة وبوزن نسبي (85.4%)، ثم عامل أسعار السلع المحلية في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (74.4%)، وجاء عامل الواردات من المنتجات المماثلة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (71.8%)، يليه عامل قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية في المرتبة السادسة بوزن نسبي (60.4%)، في حين جاء عامل الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية في المرتبة السابعة بوزن نسبي (59.4%). وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى نمو الصناعات الغذائية جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (85.9%). كما بينت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية ونمو الصناعات الغذائية، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل حماية المنتجات المحلية التالية (الواردات من المنتجات المماثلة، جودة المنتج المحلي، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، ثقة وأذواق المستهلكين) حسب الترتيب تؤثر على نمو الصناعات الغذائية حيث هذه العوامل فسرت 74% من التباين الكلي في نمو الصناعات الغذائية والباقي يرجع لعوامل أخرى.

وأوصت الدراسة بمنع استيراد المنتجات التي لها بديل محلي لتشجيع وتطوير الصناعة وتشغيل أيدي عاملة جديدة، وازالة جميع الضرائب المفروضة على المصانع والمواد الخام الداخلة في الصناعة، والضغط لفتح باب التسويق للضفة الغربية، لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع.

Abstract

This study aims to identify the factors affecting the protection of industrial products by studying the case of the food and beverage industries in the Gaza Strip. The study population included the food and beverage industries companies in the Gaza Strip, which numbered (50) companies. The researcher used the comprehensive survey method, and (50) questionnaires were distributed, out of which (42) questionnaires were returned at a retrieval rate of (84%). After examining the retrieved questionnaires, none of them was excluded, as they met the required conditions. Therefore, the percentage of the questionnaires analyzed was the same as the percentage of the retrieved ones. The researcher used the descriptive analytical approach for its suitability for this study.

The study concluded that the level of factors affecting the protection of local products came to a large degree, with a relative weight (73.6%), where the factor of the quality of the local product ranked first with a relative weight (86.3%). The factor of the ability of local production to cover the local demand came with a relative weight (85.7%), followed by the consumer confidence and taste factor that ranked third, with a relative weight (85.4%). Then the factor of local commodity prices ranked fourth with a relative weight (74.4%), and the factor of imports of similar products came in the fifth rank with a relative weight (71.8%). The factor of the government's ability to exercise protection tools followed in the sixth rank with a relative weight (60.4%), while the factor of the legal framework for the protection of local products came in seventh place with a relative weight (59.4%).

The results of the study showed that there is a statistically significant direct correlation between the factors affecting the protection of local products and the growth of food industries. There is also a statistically significant effect of the following local products protection factors (imports of similar products, quality of the local product, the ability of local production to cover local demand, and consumer confidence and tastes) respectively and they affect the growth of the food industry, as these factors explained 74% of the total variation in the growth of the food industry, while the rest is due to other factors.

The study recommends preventing the import of products that have a local alternative to encourage and develop the industry, in addition to employing new workers, and raising all taxes imposed on factories and raw materials involved in the industry. The study also encourages putting pressure to open the door for marketing to the West Bank and increasing the production capacity of factories.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

[المجادلة:11]

الإهداء

إلى معلم البشرية كل خير، إلى الهادي البشير، إلى سيد الأولين والآخرين،

إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى روح الحياة سر الوجود، إلى من كان حنانها بلسم جراحي،

والدتي الغالية . . . .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار،

والدي العزيز . . . .

إلى الأحباب على قلبي والذين شاركوني الأفراح والآلام طوال مشواري

إلى إخواني وأخواتي . . . .

إلى رفيقة دربي التي شاركتني مشوار العناء والجهد وتحملت الكثير

زوجتي الغالية . . . .

إلى أملي المتجدد في الحياة أبنائي الأعزاء . . .

إلى الأساتذة الكرام الذين بذلوا الجهد من أجل وصول هذه الدراسة إلى النور . . . .

إلى أصدقائي وزملائي ورفقاء دربي الذين ساندوني وغمروني بمشاعر الحب والحنان . . . .

إليكم جميعًا أُهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الرسول المعلم القائل صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" (سنن الترمذي، 403/3: 1954) وبعد أن أتم الله نعمته علي إذ أكملت هذه الرسالة العلمية، التي أسال الله أن يكتب لي أجرها، وأن ينفع بها.

أتقدم بالشكر والتقدير للجامعة الإسلامية، وإلى السادة المحكمين لأداة الدراسة، لما كان لإرشاداتهم ونصحهم من النفع والفائدة في اثراء الدراسة.

واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، ولذوي العلم بعلمهم، أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان، والتقدير والمحبة، إلى جميع أساتذتي الأفاضل، الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور الفاضل / **محمد ابراهيم مقداد**، الذي تفضل بالإشراف، وسعة الصدر، فكان خير موجه لي في رحلة البحث والتنقيب.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للجنة المناقشة، ممثلة بكل من: الدكتور/ **علاء الدين الرفاتي** مناقشاً داخلياً، والدكتور/ **نسيم أبو جامع** مناقشاً خارجياً، على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، والحكم عليها، وإثرائها بملاحظاتهما السديدة، سائلاً من الله –عز وجل– أن يديم عليهما موفور الصحة والعافية، وأن يجزيهما عني خير الجزاء.

والشكر موصول إلى جميع العاملين في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الإسلامية بغزة.

وأخيراً، كل الشكر والتقدير لكل الأصدقاء والإخوة الذين شجعوا وساهموا في إنجاح هذه الدراسة.

الباحث

فهرس المحتويات

إقـــرار ..... أ
نتيجة الحكم .....ب
ملخص الدراسة ..... ج
الإهداء .....و
شكر وتقدير .....ز
فهرس المحتويات ..... ح
فهرس الجداول .....ك
فهرس الأشكال ..... ن
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 1
مقدمة 2
مشكلة الدراسة: 3
أهداف الدراسة: 4
أهمية الدراسة..... 4
متغيرات الدراسة: 5
فرضيات الدراسة:..... 5
مبررات اختيار الموضوع..... 6
الدراسات السابقة:..... 6
الدراسات المحلية: 6
الدراسات العربية:..... 41
الدراسات الأجنبية:..... 71
تحليل الدراسات السابقة: 91
أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:..... 02
الفجوة البحثية: 02
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: 12
الفصل الثاني الصناعة وواقع الصناعة الفلسطينية والصناعات الغذائية والمشروبات..... 22
المبحث الأول: الصناعة والتصنيع 32
مقدمة: 32
الصناعة في التاريخ الاقتصادي:..... 42
أهمية الصناعة ودورها: 52
مفهوم التصنيع وأهميته:..... 62
مقومات الصناعة ومعوقاتها:..... 82
أهمية التصنيع في البلدان النامية: 13
المبحث الثاني: القطاع الصناعي الفلسطيني 53

الصناعة الفلسطينية 53
هيكلية القطاعات الصناعية في فلسطين: 73
دور القطاع الصناعي الفلسطيني في عملية التنمية: 83
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني: 93
مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل: 24
القطاع الصناعي الفلسطيني والتجارة الخارجية: 44
الصناعات التحويلية الفلسطينية: 64
القطاع الصناعي في قطاع غزة: 94
المبحث الثالث: قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات: 15
مقدمة 15
المفاهيم الأساسية لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات: 15
أهمية الصناعات الغذائية والمشروبات: 65
مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في الإنتاج الصناعي: 75
مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في القيمة المضافة: 95
المنشآت والعمالة في قطاع الصناعات الغذائية 06
مصادر المواد الخام لقطاع الصناعات الغذائية: 16
التجارة الخارجية في قطاع الصناعات الغذائية 26
الحصة السوقية للصناعات الغذائية والمشروبات 56
الصناعات الغذائية في قطاع غزة: 66
أهم القطاعات العاملة في الصناعات الغذائية الفلسطينية: 86
المشاكل والمعيقات التي تواجه الصناعات الغذائية: 96
ملخص الفصل 07
الفصل الثالث سياسات حماية المنتجات الصناعية 17
مقدمة 27
مفهوم حماية المنتجات الوطنية 37
تاريخ الحمائية التجارية 47
مبررات حماية المنتجات المحلية 67
وسائل حماية المنتجات المحلية 77
الدوافع لاستخدام سياسة الحماية التجارية 18
متطلبات حماية المنتجات الصناعية 38
التعرفة كأداة لحماية المنتجات الصناعية 38
إمكانيات تطبيق سياستي إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات معا: 48
أسباب لجوء بعض الدول لحماية المنتجات الصناعية المحلية 58
الحماية التجارية كسياسة لرعاية الصناعة: 68
حدود سياسة حماية المنتجات المحلية 68

سلبيات السياسات الحمائية 88
سياسة إحلال الواردات ودعم المنتج المحلي الفلسطيني 09
اجراءات حماية المنتجات الصناعية في قطاع غزة 09
ملخص الفصل 29
الدراسة العملية المبحث الأول: اجراءات ومنهجية الدراسة..... 39
مقدمة: 49
منهج الدراسة: 49
مجتمع وعينة الدراسة: 49
الوصف الاحصائي للبيانات الشخصية: 59
الوصف الاحصائي لبيانات الشركات: 69
أداة الدراسة: 301
صدق الاستبانة: 401
ثبات الاستبانة: 011
الأساليب الإحصائية: 111
المبحث الثاني تحليل النتائج واختبار الفرضيات 311
مقدمة: 411
اختبار التوزيع الطبيعي: 411
تحليل محاور الاستبانة: 411
اختبار فرضيات الدراسة: 621
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 231
نتائج الدراسة 331
توصيات الدراسة: 431
المـــراجع 731
المـــلاحق 241

فهرس الجداول

جدول (2.1) الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة 40
شكل (2.1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.....40
جدول (2.2) التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الصناعي بين غزة والضفة الغربية 43
شكل (2.2):عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين ونسبة المساهمة في التشغيل للقطاع الصناعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.....43
القيمة بالمليون دولار أمريكي جدول (2.3) حجم التجارة الخارجية الفلسطينية.....45
جدول (2.4) اهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي لعام (2018)....46
شكل (2.3) التوزيع النسبي للمؤسسات الصناعية العاملة في فلسطين (5 عاملين فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي 46
شكل (2.4): نسبة المؤسسات الصناعية العاملة في فلسطين (5 عاملين فأكثر) حسب أعلى خمسة أنشطة اقتصادية رئيسية والمنطقة، 2019.....47
شكل (2.5): عدد العاملين (5 عاملين فأكثر) في الاراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والمنطقة، 2019.....48
جدول (2.5): القطاعات الصناعية في قطاع غزة من حيث عدد المصانع وعدد العاملين والطاقة الإنتاجية خلال الأعوام 2017–2019.....49
شكل (2.6): نسبة مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات في الإنتاج الصناعي 58
جدول (2.7) إجمالي الإنتاج الصناعي والانتاج (باللف دولار) لمنشئات الصناعات الغذائية والمشروبات في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2005 – 2018م 58
جدول (2.8): نسبة مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في القيمة المضافة من أنشطة الصناعة في فلسطين للأعوام 2005 – 2018 59
شكل (2.7): مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في القيمة المضافة من أنشطة الصناعة في فلسطيني للأعوام 2005–2018.....60
جدول (2.9): عدد المؤسسات الصناعية واعداد العاملين في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2005 – 2018 61
جدول:(2.10) نسبة الواردات والصادرات من الصناعات الغذائية والمشروبات الى اجمالي الواردات والصادرات الفلسطينية.....62
شكل (2.8): نسبة الصادرات والواردات من قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات الى الاجمالي من الواردات والصادارت 63
جدول (2.11) الحصة السوقية لمنتجات الصناعات الغذائية والمشروبات في فلسطين للأعوام (2005–2018)..65
شكل (2.9): توزيع مصانع قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة حسب المحافظات.....67
شكل (2.10): تصنيف القطاعات الموجودة في فلسطين 67
جدول (2.12): الطاقة الإنتاجية ونسب الزيادة خلال العام 2019.....68
جدول (4.1): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي.....95
جدول (4.2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس 95

جدول (4.3): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي 96
جدول (4.4): يوضح نوع الشركة 96
جدول (4.5): يوضح مدى امتلاك الشركة لعلامة تجارية 97
جدول (4.6): يوضح طرق بيع المنتجات 97
جدول (4.7): يوضح القطاع الفرعي في الصناعات الغذائية 98
جدول (4.8): يوضح عنوان المنشأة 99
جدول (4.9): يوضح مصادر المواد الخام.....99
جدول (4.10): يوضح موقع المنشأة.....100
جدول (4.11): يوضح مدى تعرض الشركة لأضرار خلال الحروب السابقة.....100
جدول (4.12): يوضح نوع الضرر خلال الحروب السابقة 101
جدول (4.13): يوضح طرق تجاوز الضرر والعودة للعمل 101
جدول (4.14): يوضح تسويق المنتجات 102
جدول (4.15): يوضح القدرة على التصدير 102
جدول (4.16): يوضح مدى وجود منتجات تحتاج للحماية 102
جدول (4.17): يوضح نوع الحماية التي تحتاجها المنتجات 103
جدول (4.18): يوضح مقياس ليكرت الخماسي. 104
جدول (4.19): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية" والدرجة الكلية للمحور.....105
جدول (4.20): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي" والدرجة الكلية للمحور.....106
جدول (4.21): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الواردات من المنتجات المماثلة" والدرجة الكلية للمحور.....106
جدول (4.22): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "أسعار السلع المحلية" والدرجة الكلية للمحور..107
جدول (4.23): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية" والدرجة الكلية للمحور.....107
جدول (4.24): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "ثقة وأذواق المستهلكين" والدرجة الكلية للمحور 108
جدول (4.25): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "جودة المنتج المحلي" والدرجة الكلية للمحور ...108
جدول (4.26): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "نمو الصناعات الغذائية" والدرجة الكلية للمحور 109
جدول (4.28): يوضح طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.....110
جدول (4.29): يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة.....111
جدول (5.1): اختبار التوزيع الطبيعي.....114
جدول (5.2) يوضح تحليل فقرات محور: الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية 115
جدول (5.3) يوضح تحليل فقرات محور: قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي 117
جدول (5.4) يوضح تحليل فقرات محور: الواردات من المنتجات المماثلة 118

جدول (5.5) يوضح تحليل فقرات محور: أسعار السلع المحلية 119
جدول (5.6) يوضح تحليل فقرات محور: قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية 120
جدول (5.7) يوضح تحليل فقرات محور: ثقة وأذواق المستهلكين 121
جدول (5.8) يوضح تحليل فقرات محور: جودة المنتج المحلي 122
جدول (5.9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وقيمة اختبار (T) لكل محور من العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية والدرجة الكلية 123
جدول (5.10) يوضح تحليل فقرات محور: نمو الصناعات الغذائية 124
جدول (5.11): يوضح مصفوفة الارتباط بين العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية ونمو الصناعات الغذائية 126
جدول (5.12): يوضح أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع 127
جدول (5.13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي 128
جدول (5.14) نتائج اختبار شيفيه لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي 129
جدول (5.15): نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير الجنس 129
جدول (5.16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي 130

فهرس الأشكال

شكل (2.1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 40

شكل (2.3) التوزيع النسبي للمؤسسات الصناعية العاملة في فلسطين (5 عاملين فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي ... 46
شكل (2.4): نسبة المؤسسات الصناعية العاملة في فلسطين (5 عاملين فأكثر) حسب أعلى خمسة أنشطة اقتصادية رئيسية والمنطقة، 2019 47
شكل (2.5): عدد العاملين (5 عاملين فأكثر) في الاراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والمنطقة، 2019 49
شكل (2.6): نسبة مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات في الإنتاج الصناعي 58
شكل (2.7): مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في القيمة المضافة من أنشطة الصناعة في فلسطيني للأعوام 2005-2018 60
شكل (2.8): نسبة الصادرات والواردات من قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات الى الاجمالي من الواردات والصادارت 63
شكل (2.9): توزيع مصانع قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة حسب المحافظات 67
شكل (2.10): تصنيف القطاعات الموجودة في فلسطين 67

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

ساهم قطاع الصناعة على مر التاريخ العالمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصة الدول المتقدمة، فكانت الثورة الصناعية الاولى من أعظم الثورات التي صنعتها البشرية على مر الزمان، فأصبحت عنونا لكل تقدم، ودافعا لتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية في كافة القطاعات الاخرى. وما الثورة التكنولوجية الحديثة والمستوى المتقدم للرفاه الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش به العديد من شعوب العالم اليوم إلا نتاج طبيعي للثورة الصناعية والتقدم الصناعي. وحيث ان قطاع الصناعة من العوامل الهامة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، اصبحت الدول تتسابق في تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فأضحى شائعاً ان يتم قياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة بمدى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في ناتجها المحلي والقومي، فذلك يعني بالضرورة مقدرة أكبر على تحقيق تنمية مستدامة قابلة للاستمرار في المدى الطويل، بالإضافة الى مقدرة أكبر على استيعاب التقلبات الاقتصادية المحلية والاقليمية والعالمية مما يجعل الاقتصاد اقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهتها إضافة الى ذلك قدرة القطاع الصناعي على استيعاب العمالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى لأنها تعمل على توفير المنتج المحلي بدلا من الاعتماد على المنتجات المستوردة، وعليه تظهر جليا أهمية الصناعة وضرورة حمايتها وتمكينها من منافسة السلع المستوردة.

ان المنتج الوطني يمثل الهوية الوطنية وحمايته تقع على عاتق الدولة من خلال خلق البيئة الرقابية وبناء الاستراتيجيات التنموية لقطاع الصناعات المحلية والعمل على توفير التشريعات اللازمة لحماية هذا القطاع ومنتجاته في السوق المحلية.

كما ان السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مثل اتفاقية باريس الاقتصادية لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت الى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية امام الواردات السلعية.

ومن اهم القطاعات الصناعية في فلسطين هو قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات التي احتلت أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، فقد ساهمت بأكثر من 21% من قيمة الإنتاج المحلي، وحوالي 8.5% من اجمالي الصادرات الفلسطينية (الجهاز المركزي الاحصائي،2017) لذا فإن الصناعات الغذائية والمشروبات تحتل أهمية بالغة نظرا لقدرتها على التصدير وسد جزء كبير من احتياجات المستهلك الفلسطيني، وتعتبر من أقدم الصناعات المميزة في فلسطين، وتعود نشأتها الحديثة إلى مطلع القرن العشرين عندما تأسست بعض المصانع الغذائية ومعامل الحلويات والسكاكر، والتي

اتسع نطاقها حتى غدت توفر معظم السلع الغذائية الأساسية للمجتمع الفلسطيني، بحيث توفر اليوم ما يزيد عن 120 سلعة ومنتجا غذائيا وطنيا، ويمتاز قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية بالحيوة وقابلية التطور نظرا لكونه صناعة تحويلية، تعتمد في الأساس على موارد يتوفر جزء كبير منها من منتجات القطاع الزراعي الفلسطيني، كما ويوفر القطاع الغذائي فرص عمل أكثر من اي من القطاعات الصناعية الأخرى، وتقع الصناعات الغذائية الفلسطينية حسب" التصنيف الصناعي الدولي الموحد "(ISIC) تحت اسم: (صنع المنتجات الغذائية والمشروبات رقم (15).

هناك عدد من الصناعات ما زالت تقاوم وتحاول البقاء على قيد الحياة ورغم ذلك نجد ان حجم الواردات من الصناعات الغذائية الى قطاع غزه من المنتجات الأجنبية والتي لها بديل محلي تكاد تغطي الأسواق وتحد من قدرة المنتجات المحلية على المنافسة والاستمرار، وعليه نجد ان هناك ضرورة ملحة لحماية هذا القطاع الحيوي والهام حيث توجد الكثير من العوامل التي تؤثر في حماية هذه الصناعة. وتقوم الدول برسم السياسات التجارية والصناعية الملائمة للحالة الاقتصادية للدولة وفق الموارد المتاحة وبالتركيز على القطاعات الأكثر تفاعلا وتشابكا في العملية الإنتاجية للمساهمة في توفير الطلب المحلي وهنا تظهر أهمية القطاع الصناعي عموما وقطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص وضرورة تبني سياسة حماية لهذا القطاع وفق الأوضاع التي يعيشها الاقتصاد لجعله يقود عملية التنمية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للمنشآت العاملة في هذا القطاع مما يساهم بصورة أخرى في استيعاب الايدي العاملة والمساهمة في حل مشكلة البطالة.

تأتي هذه الدراسة لتحليل واقع قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة ومعرفة العوامل التي تؤثر في الحماية المقدمة لهذا القطاع وطرق تطبيقها وإمكانية إيجاد سياسة الحماية والاستراتيجيات التي تناسب واقع القطاع الصناعي في قطاع غزة وطرق تطبيقها والاستفادة منها.

مشكلة الدراسة:

يعاني قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة من العديد من المشكلات التي تعمل على اضعاف قدرته التنافسية امام المنتجات المستوردة وضعف جودة الإنتاج وصعوبة الحصول على المواد الخام ومصادر الطاقة وعدم القدرة على تطوير خطوط الإنتاج، كل هذه المعاناة بسبب الإجراءات الإسرائيلية وقلة الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع الحيوي والهام وعدم حمايته، حيث تتواجد الكثير من المنتجات والسلع الأجنبية المستوردة من الخارج في قطاع غزة والكثير من هذه السلع لها بدائل تصنع محليا مما أدى لضعف قدرة الصناعات المحلية على تسويق منتجاتها. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

- **ما هي السياسات الأنسب لدعم وحماية منتجات قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة؟**

أهداف الدراسة:

1. دراسة وتحليل واقع القطاع الصناعي الفلسطيني تاريخيا مع التركيز على الصناعة في قطاع غزة والتعمق في قطاع الصناعات الغذائية.
2. دراسة السياسات التجارية ومعرفة السياسات المطبقة فعليا منها في حماية منتجات قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة.
3. عرض وتحليل أهم المتغيرات التي تؤثر على حماية المنتجات الصناعية لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات.
4. التعرف على المعوقات والعراقيل التي تواجه القطاع الصناعي وقطاع الصناعات الغذائية ومعرفة طرق الحماية المتبعة.
5. تحديد السياسة التجارية التي تناسب حالة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة في ظل الأوضاع الراهنة التي يعيشها.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

تحقق الدراسة فائدة نوعية للباحثين والأكاديميين في موضوع حماية الصناعات المحلية حيث انها تعتبر من الناحية الاكاديمية – حسب علم الباحث – واحدة من الدراسات القليلة على مستوى الجامعات الفلسطينية التي تتناول موضوع حماية المنتجات الصناعية المحلية، كما انا هذه الدراسة تعتبر منطلقا لدراسات جديدة في قطاعات أخرى، لما توفره من ادب نظري ودراسات حديثة ذات صلة.

الأهمية العملية:

تنبع أهمية هذه الدراسة العملية من خلال تركيزها على المحاور التالية:

1. حازت قضايا حماية المنتجات المحلية على أهمية خاصة نتيجة ارتباط التطور الصناعي بعملية التنمية، وذلك بتحديد الاستراتيجية الأكثر ملائمة لتحقيق المساهمة الأكبر للقطاع الصناعي في النمو الاقتصادي.
2. ضرورة البحث عن إمكانيات تطوير القطاع الصناعي الفلسطيني لمعالجة المشاكل التي يعاني منها وإمكانية تعزيز قدرته التنافسية.
3. إظهار الدعم الحكومي للقطاع الصناعي ومساعدته في التطوير والقدرة على المنافسة لما له من اثار إيجابية في استيعاب الايدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة.
4. قد تكون هذه الدراسة مرجعا مهماً للباحثين والقطاع الحكومي والقطاع الخاص للانطلاق في دراسة جوانب أخرى تتعلق بالقطاع الصناعي.

متغيرات الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي سوف تعبر عن العوامل المؤثرة في حماية المنتجات الصناعية والتي سوف تؤثر على أداء المتغير التابع والممثل بمعدل نمو قطاع الصناعات الغذائية وهي كالتالي:

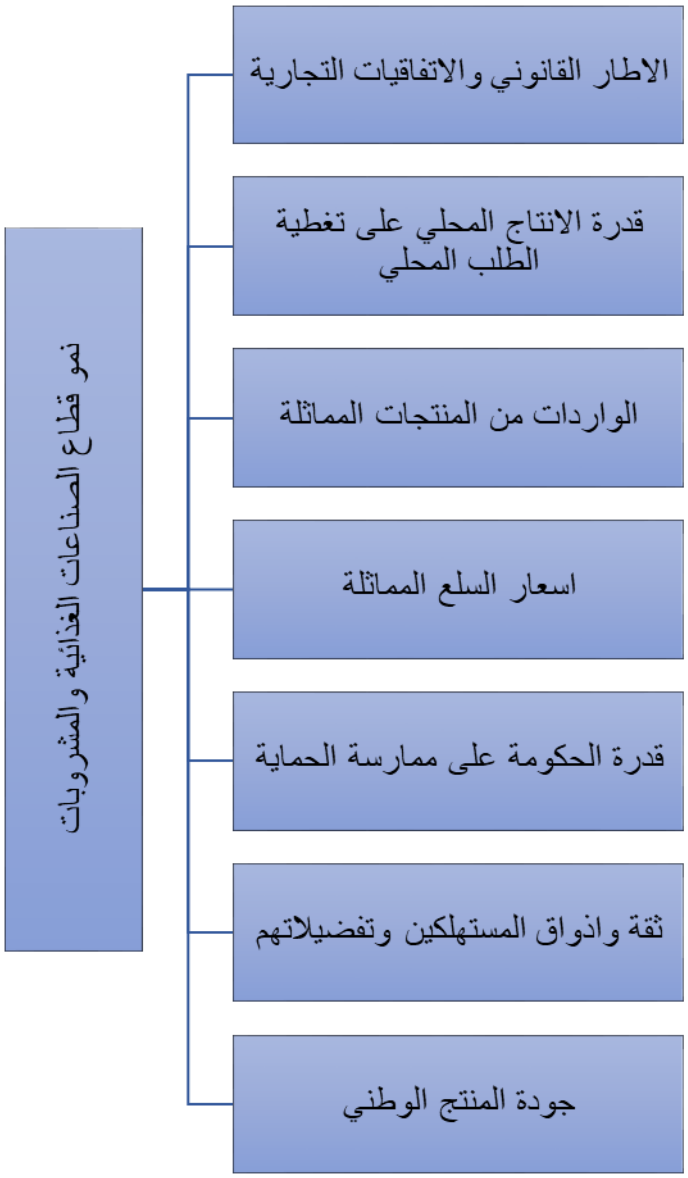

شكل (1-1): متغيرات الدراسة

المصدر: دراسة وزارة التخطيط بعنوان الوسائل الفاعلة لدعم المنتج الوطني

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية المتمثلة بـ (الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، الواردات من المنتجات المماثلة، أسعار السلع المحلية،

قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية، ثقة وأذواق المستهلكين، جودة المنتج المحلي) ونمو الصناعات الغذائية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ في متوسطات درجات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية ونمو الصناعات الغذائية تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (المسمى الوظيفي، الجنس، المؤهل العلمي).

مبررات اختيار الموضوع.

إن هذه الدراسة لا تقارن بين السياسة التجارية الأفضل: "تشجيع الصادرات" ام "إحلال الواردات" على أساس ان هناك تعارض بين السياستين إحداهما جيدة والأخرى سيئة، فالسياسة الصناعية هي خليط من تحرير التجارة، وتشجيع الصادرات، وحماية الصناعات الناشئة في عدة قطاعات، وعلى فترة زمنية محددة بطريقة تمكن البلد من النهوض بقطاعاتها الصناعي وتحقيق النمو السريع.

إن التكامل الاستراتيجي للتجارة الحرة، وتشجيع الصادرات وحماية الصناعات هو السبب في نجاح شرق أسيا وفشل أمريكا اللاتينية (تشانغ،2006).

اليوم، عدد قليل من الاقتصادين يعارضون تدخل الدولة في التنمية الاقتصادية، غير ان دور الحكومة ودرجة تدخلها في اليات السوق الحرة لا تزال موضع نقاش حاد، فعلى الحكومة العمل على مواجهة فشل السوق، حيث أنه من واجب صانعي السياسات والباحثين تحديد أكثر الطرق فعالية في تشجيع نمو الإنتاجية والتغير في هيكلية الصناعة لدفع عجلة التنمية.

الدراسات السابقة:

هناك ندرة نسبية في الأبحاث التي تناولت حماية المنتجات المحلية مع التركيز على القطاع الصناعي وحماية منتجاته ومعرفة الطرق والأساليب المستخدمة لحماية هذا القطاع الهام، وعلية سوف يتم تناول تلك الدراسات ذات العلاقة على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي مرتبة وفق تسلسلها الزمني، من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

الدراسات المحلية:

1. دراسة (السعدوني، 2019م) بعنوان:" أثر الإجراءات الإسرائيلية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة (1998-2016م):

هدفت الدارسة إلى استعراض أهمية وواقع قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة، واستعراض الإجراءات الإسرائيلية التي تعرض لها قطاع غزة خلال الفترة (1998-2016م) وتحديد أكثر تلك الإجراءات تأثيرا على نمو هذا القطاع الصناعي الهام.

ولتحقيق أغراض الدارسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة قيد الدراسة، وذلك من خلال استعراض التغيرات التي طرأت على المتغيرات المستقلة (قيمة الواردات من: المواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية والمشروبات، والمواد الرأسمالية، والمواد المختلطة الاستخدام والتي يمكن استخدامها كمواد أولية أو كمنتجات غذائية للاستهلاك النهائي، وقيمة الصادرات من المواد الغذائية) وكذلك المتغير التابع والذي تم التعبير عنه بالقيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات، كما تم استخدام التحليل الكمي القياسي، حيث تم الاستعانة بالبيانات الأولية الغير منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتم تصنيفها واستخدامها في عملية التحليل، ومن ثم تم تقدير نموذج قياسي تم من خلاله بيان العوامل التي تؤثر على نمو قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات ودرجة تأثيرها.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن العوامل المؤثرة على نمو قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات هي قيمة الواردات من كل من السلع الرأسمالية والمواد الخام والمواد المختلطة والتي يمكن استخدامها كمواد خام للصناعات الغذائية والمشروبات وللاستهلاك النهائي، كما بينت الدراسة عدم تأثر نمو قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات بقيمة الواردات من المنتجات الغذائية للاستهلاك النهائي، ووجود علاقة عكسية بين نمو هذا القطاع وقيمة الصادرات منه.

2. دراسة (أبو صفية، 2017م) بعنوان:" محددات إنتاجية العامل في القطاع الصناعي" (دراسة قياسية على قطاع صناعات الملابس في قطاع غزة):

هدفت هذه الدراسة إلى عرض تطور القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام وقطاع صناعة الملابس بشكل خاص في قطاع غزة، ومعرفة محددات إنتاجية العاملين في قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة، وتقديم المقترحات المناسبة لرفع إنتاجية العاملين في قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة لأنها تعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيفيا وكميا.

أهم نتائج الدراسة: تبين أن المتغيرات المؤثرة في تحديد إنتاجية العمال هي: "وجود حوافز معنوية في المنشأة، أساليب الإنتاج المستخدمة في المنشأة، الرضا الوظيفي للعامل بالمنشأة"، بينما تبين ضعف تأثير "الحوافز المادية المطبقة في المنشأة، المستوى التكنولوجي المستخدم في المنشأة، تدريب العاملين في المنشأة، معرفة قدرة المنشأة على تصريف منتجاتها".

أهم توصيات الدراسة: ضرورة إيجاد بدائل لتصدير المنتجات إلى الخارج، ووضع قوانين لحماية منتجات قطاع صناعة الملابس وتفعيل مؤسسة المواصفات للتحقق من جودة المنتجات، والاهتمام بتدريب العاملين، تفعيل قانون العمل، وضع خطة تطوير وتنمية شاملة للاقتصاد الفلسطيني ومتابعتها، تفعيل دور اتحاد صناعة الملابس وخلق تعاون مع وزارة الاقتصاد.

3. دراسة (أحمد، 2017م) بعنوان:" ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وأثره على الصادرات:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وبيان مدى مساهمتها في الصادرات، والمشاكل التي تعاني منها وآفاق تطويرها، كما استعرضت المعوقات والعراقيل التي لاتزال تواجه القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل تطور القطاعات الإنتاجية المساهمة في الصادرات، وإبراز أهم مؤشرات القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، معتمداً على البيانات والإحصائيات الرسمية من المصادر المحلية والدولية، كما استخدم المنهج القياسي لبناء نموذج قياسي، لبيان أثر ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية على الصادرات.

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاعات الإنتاجية الفلسطينية تعاني من ضعف واضح نتيجة للعديد من المعوقات الموضوعية والتي تتمثل بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية، وأخرى ذاتية لها علاقة بالسياسات الزراعية والصناعية، مما أدى إلى خفض القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية وضيق قاعدة الصادرات السلعية الفلسطينية ومحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالواردات، ولقد بينت النتائج القياسية وجود علاقة عكسية على المدى القصير بين سعر الصرف ونمو الصادرات الفلسطينية، أما على المدى الطويل فهناك علاقة طردية بين سعر الصرف ونمو الصادرات الفلسطينية، مع وجود علاقة طردية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الفلسطينية، وتبين وجود علاقة عكسية بين التضخم ونمو الصادرات في الأراضي الفلسطينية، كما أن الإجراءات الإسرائيلية (إغلاق المعابر) أدت لانخفاض الصادرات الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية السلعية الفلسطينية في الخطط الاستراتيجية التنموية، وتشجيع التصنيع الغذائي، وحث الجهاز المصرفي للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وزيادة الدعم الحكومي من خلال زيادة حصة القطاعات الإنتاجية الفلسطينية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وزيادة معدل الإنفاق التطويري، مع تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، ودعم الاستثمار في البحث العلمي ودراسة الأسواق الأجنبية المستهدفة، وتعميق التبادل التجاري الإقليمي والدولي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الدول الإقليمية والدولية .

4. دراسة (مسيف جميل، 2017م) بعنوان: "نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين: تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية".

هدفت الدراسة لمساعدة وزارة الاقتصاد الوطني في صياغة سياسة تجارية وطنية لفلسطين، ومساعدتها في جهودها الرامية إلى ضمان انضمام فلسطين مستقبلا إلى منظمة التجارة العالمية، بما

في ذلك تصميم خارطة طريق ودعمها بالوثائق والعمل على وضع خلاصة وافية للاتفاقات التجارية وتقديم المشورة بشأن كيفية تحسين الاتفاقات وتطبيقها بشكل عام بالإضافة الى وضع خلاصة وافية للتشريعات المتصلة بالتجارة، بما في ذلك مشاريع القوانين حيث توجد ثغرات رئيسية، تقدم الدراسة ثلاثة اسهامات هامة، أولا، تستعرض مبادئ أساسية لتنظيم سياسة تعريفات مرتبطة بالسياسات الصناعية والإنمائية. ثانياً، تقدم الدراسة مقاربة منهجية، وقاعدة بيانات قابلة للتطبيق، تتيح اجراء المزيد من السيناريوهات الداعمة للجدل الوطني الذي يتوجب أن يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بمستويات رسوم التعرفة الجمركية وتوزيعاتها. تظهر الدراسة انه من الممكن تحقيق توازن جيد بين الأهداف الثلاثة المتباينة لسياسة التعريفات: رفاة المستهلك، وتوفير حماية فعالة كافية للإنتاج المحلي، والايرادات العامة. تخلص الدراسة الى ان الاقتصاد الفلسطيني سيكون بحال أفضل إذا توقف عن تطبيق كتاب التعرفة الحالي واعتمد سياسة تعريفية مختلفة يتم صياغتها لتتناسب مع الاعتبارات التنموية للاقتصاد الفلسطيني.

5. دراسة (الأشقر، 2016م) بعنوان: "سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية"

تحديد استراتيجية للتصنيع التي تسعى لزيادة كفاءة ونمو القطاع الصناعي وتحسين قدرته التنافسية، من أجل تعزيز منافسة المنتج الفلسطيني وتحفيزه وحمايته ودفع عجلة تطوير المنتج الفلسطيني لما لذلك من أهمية وطنية واقتصادية تدعم تعزيز صمود الشعب الفلسطيني والمستثمر الفلسطيني، وتحسين قدرته على تطبيق سياسة إحلال الواردات وتحديد حلقة البدء في عملية الإحلال.

اعتمدت الدراسة منهجية البحث في تحليل البيانات على استخدام التحليل الوصفي الذي يعتمد على استخدام الجداول والنسب المئوية، وتحليل قياسي لتحليل المشكلة موضع الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن المتغيرات المستقلة (القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، الانفاق الاستهلاكي النهائي) المدرجة في النموذج تفسر ما مقداره 95% من التغير في حجم الواردات من السلع. وأوصت الدراسة بأهمية تبني سياسة إحلال الواردات كإستراتيجية للتصنيع لإنها السياسة الحيوية التي تلائم طبيعة الصناعات الفلسطينية الناشئة كما يشكل إتباع هذه السياسة أهمية كبرى لتحقيق هدف تطور الصناعات وخلق اقتصاد منافس في المستقبل.

6. دراسة (حلس، 2016م) بعنوان:"فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها":

هدفت الدراسة الى تحليل تطور قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني ، وبيان حجم فجوة التجارة الخارجية وتأثير هذه الفجوة، على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني و بيان مصادر تمويل الفجوة و تحليل دور تلك المصادر في تمويلها ودورها في تمويلها كما استعرضت الآثار المترتبة على وجود هذه

الفجوة وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل تطور قطاع التجارة الخارجية والمتغيرات المؤثرة فيه والتي يؤثر فيها اعتمادا على البيانات والاحصائيات الرسمية من المصادر المحلية والدولية كما استخدم المنهج الكمي في بناء نموذجين قياسيين، لبيان دور مصادر التمويل المختلفة في تمويل الفجوة والتأثير على حجمها ولبيان تأثير الفجوة على ناتج المحلى الاجمالي.

توصلت الدراسة الي أن: المصادر المحلية لا تستطيع تمويل فجوة التجارة الخارجية، مما يؤدي الي تعاظمها، حيث ساهمت الممارسات الاسرائيلية في ذلك، وأن السياسات التجارية الفلسطينية ساهمت في زيادة الفجوة، لاعتمادها على الواردات مصدراً رئيسياً في تمويل الموازنة العامة، فأهملت القطاعات الإنتاجية، كما أسهمت في ترسيخ التبعية التجارية للاحتلال، وبالتالي كان تمويل الفجوة يتم من خلال المنح والمساعدات، وعبر تحويلات العمالة الفلسطينية في إسرائيل والخارج، بالإضافة الي الاستثمار الأجنبي.

أوصت الدراسة بالتالي بضرورة استغلال الدعم الخارجي في تمويل أنشطة إنتاجية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي (عبر تفعيل سوق فلسطين المالي)، لدورهما الإيجابي في تمويل فجوة التجارة الخارجية، وتقليص الاعتماد على الديون لتمويل الفجوة، واتباع سياسات اقتصادية وتجارية للحد من تعاظم هذه الفجوة، وتطوير القطاعات الإنتاجية، لما يمكن أن تقوم به في الحد من الفجوة.

7. دراسة (أصرف، 2016م) بعنوان:" أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكّلي في القطاع الصناعي الفلسطيني":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو والمتغيرات المصاحبة ممثلة بالناتج المحلي، عدد السكان، النفقات التطويرية، الأوضاع السياسية على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني خلال الفترة من (1996-2014م).

ولتحقيق أغراض الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، لتتبع تطور القطاع الصناعي والتعرف على أهم مؤشراته، كذلك استخدمت الباحثة المنهج القياسي، لتحليل وتفسير أهم المتغيرات المؤثرة عمى التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، من خلال برنامج التحليل الإحصائي E-views7 .

وخلصت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وحصة العمالة الصناعية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية عموماً، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي وكل من حصة الإنتاج الصناعي، وحصة الصادرات الصناعية، وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصت الدراسة بإعطاء الأولوية في أي خطة تنموية قادمة لقطاع الصناعة بهدف تحقيق مستويات تنموية أعمى، وضرورة الاهتمام بالتعليم المهني

لرفع الكفاءة الإنتاجية لمعامل الصناعي وزيادة القدرة الإنتاجية، وتسهيل مهام المستثمرين الفلسطينيين والأجانب وفق قوانين وتشريعات تتلاءم وطبيعة القطاع الصناعي الفلسطيني، وأخيرا التركيز على تحسين تنافسية المنتجات المصنعة في الاقتصاد الفلسطيني بهدف تحسين القدرة على تسويق المنتج المحلي وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

8. دراسة (سمور، 2013م) بعنوان: "أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني: دراسة حالة القطاع الصناعي"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسات التجارية التي طبقتها السلطة الفلسطينية مع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة) (1994–2012) من خلال دراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني ، وطبيعة التجارة الخارجية الفلسطينية ، وكذلك طبيعة القطاع الصناعي الذي يعتبر الأساس في عملية التنمية الشاملة وبطرح خيارات السياسات التجارية، وباقتراح السياسة التجارية الأنسب للوضع الفلسطيني الخاص من أجل الاعتماد على الذات للتحرر والانعتاق من التبعية الإسرائيلية، وعدم الارتهان للخارج في القرارات السياسية من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني مثل البطالة والفقر.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن السلطة الفلسطينية كان لديها قصور في السياسات التجارية من اجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، واستخدمت سياسة الحرية التجارية للاستيراد دون مراعاة للصناعات الناشئة في ظل الخصوصية الفلسطينية، مما أدى الى خروج العديد من الصناعات المحلية من السوق لعدم القدرة على منافسة السلع المستوردة وتفاقم العجز في الميزان التجاري الذي بلغ 3471 مليون دولار لعام 2012. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تجارية تتوائم مع الحالة الفلسطينية، وذلك باستخدام استراتيجية إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، من اجل الاعتماد على الذات للتحرر من التبعية الإسرائيلية، والعمل على فتح افاق للتعاون التجاري مع الدول العربية والاسلامية.

9. دراسة (أبو عيدة، 2013م) بعنوان: "أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة (1994 – 2011م) "

هدف البحث إلى دراسة أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني. استخدم الباحث النموذج القياسي لتحديد هذه العلاقات وأثرها، حيث بينت النتائج القياسية أن هناك أثر ايجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي وأن نمو قطاع الصناعة التحويلية كأحد مظاهر التغير الهيكلي له أثر هام وواضح في، (GDP)الإجمالي أما فيما يخص نمو العمالة وأثرها على نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي فكانت، (RX) الصادرات النتائج متضاربة حيث كانت ايجابية في حالة الصادرات

والصناعات التحويلية وسلبية في حالة النمو الاقتصادي بشكل عام. ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وكذلك زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعات التحويلية من اجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية صناعية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يوجهها هذا القطاع، كما يجب العمل على إعادة هيكلة سوق العمل الفلسطيني من خلال إعداد القوى البشرية وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها.

10. دراسة (الجعفري وداوود، 2011م) بعنوان:" إعادة بناء قطاع التجارة الخارجية لتحقيق الانتعاش وتكوين الدولة الفلسطينية"

هدفت الدراسة لتحليل اليات إعادة بناء التجارة الفلسطينية لتحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي في الدولة الفلسطينية، وركزت الدراسة على أهمية تنشيط التجارة داخل الصناعات المحلية Interindustry trade مقابل التجارة بين الصناعات .ويعتبر التصدير السلعي للأسواق الإقليمية والدولية الأساس الذي يشكل قاعدة للانعتاق من استغلال إسرائيل لعوامل الإنتاج الفلسطينية ،الأرض، العمالة ورأس المال ،التي باتت تستخدم بأكثر من أي وقت مضى في تشغيل الاقتصاد الإسرائيلي ،لذلك لابد من إعادة النظر في دور التجارة الفلسطينية في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.

وخلصت الدراسة على ضرورة اتباع سياسات وطنية سليمة، يمكن البدء بتنفيذها على طريق إنعاش الاقتصاد الفلسطيني كأساس لبناء دولة تعتمد على القدرات الذاتية، بعد ان عانى الاقتصاد الفلسطيني من الارتهان للسياسات الاقتصادية والتجارية والإسرائيلية وتوجهات الجهات الدولية.

11.دراسة (وافي، 2011م) بعنوان: "واقع وآفاق تنمية قطاع صناعة الملابس في فلسطين":

هدف البحث إلى التعرف على الواقع الذي تعيشه مؤسسات قطاع صناعة الملابس، وكيف يتأثر أداء هذه المؤسسات في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة والبنية التحتية لهذه المؤسسات، ومن ثم الخروج بتوصيات للتغلب على المشاكل التي تواجه قطاع صناعة الملابس لنرتقي بهذه الصناعة بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني.

وأظهر البحث عدة نتائج هامة منها ضعف مستويات التدريب والتعليم للأيدي العاملة في قطاع صناعة الملابس، وعدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية، والاعتماد على التمويل الذاتي بشكل كبير، وتسويق معظم الإنتاج داخل السوق في قطاع غزة، وضعف دور وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والاتحاد العام لصناعة الملابس والغرف التجارية في دعم المنتجين، وقد أثبتت الدراسة أن السياسات الإسرائيلية وكثرة الإجراءات الأمنية على المعابر أدت إلى ضعف القدرة على تصدير منتجات الملابس الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، كما أثبت البحث أن المنافسة بين المنتجات المحلية داخل سوق قطاع غزة والمنتجات المستوردة وخصوصا الصينية تحتل المركز الأول في

درجات المنافسة، يليها المنتجات التركية، تليها المنتجات المصرية التي تحتل المرتبة الثالثة، ثم منتجات قطاع غزة التي تحتل المرتبة الرابعة، ثم منتجات الضفة الغربية التي تحتل المرتبة الخامسة، ثم المنتجات الإسرائيلية، وأخيرا المنتجات الأخرى مثل المنتجات السورية.

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى عدد من التوصيات منها ضرورة العمل على تحرير المعابر من السيطرة الإسرائيلية، وتنمية قدرات العاملين في صناعة الملابس عبر التدريب، والعمل على إيجاد فرص ومنافذ تسويقية خارجية، وتعزيز دور وزارة الاقتصاد الوطني واتحاد صناعة الملابس لدعم مصانع الملابس الفلسطينية، وزيادة الدعم المالي لمصانع الخياطة العاملة في قطاع غزة.

12. دراسة (القريناوي، 2006م) بعنوان: "قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات دراسة حالة قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الصناعات الغذائية من حيث حجم طاقة الإنتاج وقدرتها على استيعاب الايدي العاملة ودراسة اثار تطور فرع الصناعات الغذائية بالإضافة الى تحليل الهيكل السلعي للصادرات والواردات الفلسطينية ودراسة مدى قدرة الاقتصاد الفلسطيني على حماية المنتجات المحلية. حيث اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي الكمي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن حجم العمالة وطاقة الإنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية من اهم المؤشرات على أداء الاقتصاد المحلي، الإجراءات الإسرائيلية واستمرار الاغلاق والحصار واستهداف البنية التحتية للصناعة الفلسطينية أثر بشكل كبير على هذه الصناعة. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية إحلال الواردات التي تشكل النقيض للتنمية. بالإضافة الى إعداد خطة لتنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إطار سياسة الإحلال للتخلص التدريجي من برامج وخطط التنمية المحكومة لعوامل وظروف اقتصادية وسياسية خارجية يصعب التنبؤ بها والسيطرة عليها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

13. دراسة (مقداد وآخرون، 2004) أليات إحلال السلع المستوردة من إسرائيل:

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني والمشاكل والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، بتحليل هيكل الواردات والصادرات الفلسطينية من وإلى إسرائيل، وإمكانية تحديد البدائل المحلية للواردات من إسرائيل ومن خلال حجم الاستيراد لهذه السلع.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج، وهي ضرورة وضع سياسات واقعية تحدث تغييرا تدريجيا لصالح تطور القطاعات الإنتاجية، يمكن أن تسهم في عملية التنمية المطلوبة، وذلك من خلال اعتماد سياسات تقوم على إحلال الواردات للسلع التي يتم استيرادها من إسرائيل، أن تكون هناك دراسة لواقع القطاعات الإنتاجية وخاصة للقطاع الصناعي والزراعي من أجل إحداث عملية التنمية والتطوير.

14. دراسة (الجعفري والعارضة، 2002م): بعنوان "السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة".

هدفت الدراسة إلى تحديد أدوات السياستين المالية والتجارية التي يمكن ان تستخدم في صياغة السياسة الاقتصادية الفلسطينية الضرورية لإزالة التشوهات والاختلالات في الاقتصاد الفلسطيني. واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكمي لتحديد أدوات السياسة المالية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ان الناتج المحلي الإجمالي والأداء الضريبي من اهم العوامل المحددة للإيرادات العامة من الجباية المحلية في الاجلين القصير والطويل ، اما الإيرادات الجمركية ، فقد كان مستوها يتحدد بالواردات السلعية والتهرب الضريبي وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بالإضافة الى ان الانفاق الجاري كان يعتمد على الإيرادات الجارية الكلية وكانت الصادرات الفلسطينية تحدد بالعديد من العوامل الاقتصادية الخارجية اما الواردات السلعية والخدمية، فكانت تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي وعلى أسعار الصرف الحقيقية، وقد أوصت الدراسة ان تقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات في توليد الإيرادات لتمويل الخزينة، وبالتالي تقليل العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري عبر زيادة الإيرادات من الجباية المحلية التي يعتمد تحصيلها على حدوث معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلى الإجمالي لصالح القطاعات السلعية ، بحيث يصبح مولدا للدخل والطلب المحلي وليس العكس.

الدراسات العربية:

1. دراسة (مخضار سليم ،2017م) دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الوضعية التنافسية للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الأسواق المحلية والدولية مقارنة بكل من مصر، تونس والمغرب مع الكشف عن أثر اتفاقية الشراكة الجزائرية – الأوروبية على النسيج الصناعي الجزائري ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من اجلها والمتمثلة في المساهمة في تنمية القطاع الصناعي الجزائري والرفع من قدراته التنافسية في الأسواق الخارجية وتنويع الإنتاج وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة الى تلك التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الوطني ، حيث انه بمجرد هبوط أسعار النفط ظهرت بوادر ازمة اقتصادية خانقة نتج عنها انهيار كبير لاحتياطي الصرف بسبب ارتفاع الواردات من المنتجات الاستهلاكية الأخرى وعجز القطاع الصناعي عن تنويع للصادرات خارج المحروقات والتخفيف من حدة الازمة زيادة على زلك وفي حال دخول عملية التفكيك الجمركي مع دول الاتحاد الأوروبي في افاق 2017 وانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة هل بإمكان المؤسسات الصناعية الجزائرية المنافسة مع المنتجات الأوروبية في السوق المحلية والدولية؟.

واظهرت النتائج أن القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال بعيدة كل البعد عن المستويات التي حققتها دول المقارنة، مما يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجية الصناعية في الجزائر بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

2. دراسة (حطاب موراد، 2016م) أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، دراسة حالة: صناعة الادوية في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى محاولة التطرق لمعظم السياسات الصناعية التي قامت بها الجزائر في القطاع الدوائي مسلطة الضوء على دراسة هيكل الصناعة في أحد اهم القطاعات الفعالة في الجزائر محاولة التعرف على النتائج المتحققة في الصناعة الدوائية الجزائرية باعتبارها صناعة تحظى باهتمام من طرف السلطات. وتوصلت الدراسة الى ان السياسات الصناعية تعتبر اهم وسيلة لتدخل الدولة من اجل تحسين القدرة التنافسية سوآءاً للقطاعات ككل او لقطاع معين، يمكن تحديد قوة وضعف المنافسة في الهيكل الصناعي من خلال دراسة وقياس التركز الصناعي وعوائق الدخول والخروج بالإضافة لتميز المنتجات، للسياسات الصناعية علاقة وطيدة بهيكل الصناعة تتمثل في الاجراءات القانونية والتشريعية المطبقة في القطاع وكذلك الاعانات المالية الممنوحة لبعض المؤسسات. وقد اوصت الدراسة بضرورة ايجاد رابط قوي بين وزارة الصحة والسكان بالإضافة الى ضرورة تفعيل دور البحث والتطوير على مستوى الشركات المنتجة محليا.

3. دراسة (عبد العزيز،2011م) سياسة الانفتاح التجاري ودورها في القدرة التنافسية للدولة

هدفت هذه الدراسة لتحليل سياسة الانفتاح التجاري في رفع القدرة التنافسية للدولة ، ومعرفة مدى وقدرة تأثير حرية التجارة في دخول لجزائر للأسواق العالمية ،وكذلك تحليل مؤشر الانفتاح على النمو الاقتصادي والعمالة وتوزيع الدخل ،واثر هذه السياسة على مستوى التشغيل والبطالة والفقر ولكون نبوع دور هذه السياسة ووظائفها في خدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة وارتباطها الوثيق بالنمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الانفتاح التجاري غير المدروسة أدت إلى إغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات الصناعية الأجنبية، مما أدت إلى ضرر جسيم بالصناعات المحلية.

وأوصت الدراسة إلى أنه لا بد من وجود سياسات تجارية تساهم في زيادة القدرة التنافسية من خلال حماية الإنتاج المحلي من السلع الأجنبية وذلك وفق سياسات تجارية ملائمة مع الوضع الاقتصادي للدولة.

4. دراسة (حويته، 2009م) بعنوان: "تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1997-2006"

هدفت الدراسة إلى تطور الصادرات والواردات الليبية وتطور الميزان التجاري والتركيب السلعي للواردات والصادرات والأسواق الخارجية وتقدير كل من دالة الواردات والصادرات الليبية خلال الفترة المذكورة، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على كل من الصادرات والواردات الليبية.

توصلت الدراسة الى ان ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري الليبي وبينت الدراسة أن مؤشر الرقم القياسي للصادرات الليبية وسعر الصرف ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت من أهم العوامل المؤثرة على الصادرات الليبية .ومن أهم ما اوصت به الدراسة زيادة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية وضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات وخاصة التي تمتلك ليبيا فيها ميزة نسبية واقترحت الدراسة ضرورة تشجيع القطاع الخاص ليلعب دورا فاعلا في تنمية الصادرات الليبية .

5. دراسة (غيس، 2007م) بعنوان: السياسة التجارية.

هدفت الدراسة لدراسة السياسات التجارية في النمو الاقتصادي لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة، حيث أوضحت الدراسة أن السياسة التجارية يجب أن تكون مرتكزة على تحقيق أهداف انمائية محددة كالقضاء على الفقر، وتمكين الناس من خلال رفع انتاجياتي، والتوزيع العادل لفوائد التجارة، وحماية الصناعات الناشئة من تحرير التجارة وتوضيح دور الحكومة في تحديد الاستراتيجيات، والدفاع عنها، والسعي لتحقيقها في مفاوضات التجارة الدولية.

توصلت الدراسة : أن استخدام السياسات التجارية تعمل كأداة التنويع الصناعي لمختلف المنتجات ، وخلق القيمة المضافة التي يمكن ان توفر صادرات السلع والخدمات ، وزيادة في فرص العمل وارتفاع مستوى الأجور ، وحماية الأمن الغذائي ، وأن تكون هناك تشريعات قانونية داعمة في مجال السياسات التجارية من قبل الحكومة ، استخدام استراتيجية انمائية لحماية الشرائح الكبيرة المعرضة للخطر وخاصة فئة المزارعين والصناعات الناشئة ، والعمل على تشجيع الصادرات ، تبني سياسات تجارية زراعية تقلل الاعتماد على واردات المنتجات الغذائية .

6. دراسة (مسغوني، 2005م) بعنوان: " علاقة سياسة الواردات في النمو الداخلي للاقتصاد الوطني، الجزائر".

هدفت هذه الدراسة لتحليل السياسات التجارية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر وبشرح تطور السياسة التجارية الجزائرية، وكذلك ابراز دور أثر الواردات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحليل هذا الأثر على الناتج المحلي وتطوره لما لها من أثر كبير في التنمية الاقتصادية كونها أداة هامة لتمويل العملية الانتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الانتاج.

توصلت الدراسة: أن السياسة التجارية لها دور هام في التنمية الاقتصادية كونها وسيلة أساسية في توفير المواد الأساسية، واوصت باعتماد سياسة تجارية تناسب خدمة أهداف التنمية وتوفر البيئة المناسبة للانتقال بالاقتصاد من مرحلة الى أخرى.

7. دراسة (منى، 2005م) علاقة سياسة الواردات في النمو الداخلي للاقتصاد الوطني، جامعة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة لتحليل السياسات التجارية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر وبشرح تطور السياسة التجارية الجزائرية، وكذلك إبراز دور أثر الواردات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحليل هذا الأثر على الإنتاج المحلي وتطوره لما لها أثر كبير في التنمية الاقتصادية كونها أداة هامة لتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

أن السياسة التجارية لها دور هام في التنمية الاقتصادية كونها وسيلة أساسية في توفير المواد الأساسية، وأوصت باعتماد سياسة تجارية تناسب خدمة أهداف التنمية وتوفير البيئة المناسبة للانتقال بالاقتصاد من مرحلة إلى أخرى.

8. دراسة (زروق، 2002م)، واقع السياسات التجارية العربية وافاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية:

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور سياسات التجارة الخارجية للدول العربية في تفعيل مشاركة اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي؛ لاستغلال الفرص التي تهيئها البيئة التجارية العالمية من جراء تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية ودور سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية في إحداث مشاركة فاعلة للاقتصاديات العربية، وتناولت الدراسة المفاهيم المتعلقة بخيارات السياسات التجارية بين الحماية والحرية والسمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية وتحليل أداء التجارة الخارجية وفق البيانات الإحصائية. وخلصت التجارة إلى أهم النتائج وهي. سياسات الحرية التجارية تعمل على النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وأوصت الدراسة بحث الدول العربية على انتهاج خيارات السياسات التجارية ذات التوجه إلى الخارج وإضفاء الشفافية والثبات على هذه السياسات لزيادة الكفاءة الإنتاجية في التصدير والمنافسة، وتقليص الاعتماد على الرسوم الجمركية كمورد رئيس من موارد الخزينة العامة، وإيجاد بدائل ضريبية على القطاعات الإنتاجية والخدمية.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (على وعباس، 2018م) تصميم سياسة صناعية للبلدان النامية: نهج جديد

هدفت هذه الدراسة الى التأكيد على نهجين "التعميق النظري" و "التعميق الإحصائي والتقني" لتصميم وتنفيذ سياسة صناعية. في هذا الصدد، تم توفير منصة واحدة براغماتية لتنفيذ كلا النهجين من خلال الحد الأقصى من التكيف من نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي بهدف ايجاد سياسة صناعية تعمل كمنشط داخلي للنظام الاقتصادي (مجموعات جديدة) ودعمها وتوجيهها نحو النمو الاقتصادي. أيضا بديل عن الطريقة الكلاسيكية، حيث البيانات المستخدمة لحساب مؤشرات لتصميم وتنفيذ السياسة الصناعية هي "خطة الإنتاج".

في الطريقة الجديدة، تم تصميم عملية تحليل "خطة الإنتاج" (بيانات الإدخال) في مؤسستين تحليليتين، بما في ذلك "المركز الاقتصادي" و "مركز تقييم التكنولوجيا"، بحيث يتم توفير المعلومات والمعايير الاستكشافية بدقة الاعتراف بالعامل المنبه للنمو الاقتصادي (توليفات جديدة). من ناحية أخرى، تم تحديد السياسات النقدية والمالية كأدوات داعمة للسياسة الصناعية بالتوافق التام مع مكونات نظرية شومبيتر الاقتصادية.

2. دراسة (هوكمان وفيوريني، 2016م) لإدارة الاقتصادية والتنظيم والخدمات وتحرير التجارة

هدفت هذه الدراسة الى تناول تأثير قيود التجارة على تصنيع الإنتاجية لقطاع عريض من البلدان 57 بلد، والتي تمر بمراحل مختلفة من التنمية، وتناولت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لإظهار هذه العلاقة، وخلصت الدراسة الى أن خفض القيود التجارية له تأثير إيجابي على قطاع الصناعات التحويلية.

3. دراسة (عثمان واخرون، 2012م) أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حالة لوكسمبورغ.

هدفت هذه الدراسة لتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، باستخدام السياسات التجارية التي انتهجتها الحكومة من خلال تشجيع الصادرات، وبتحليل أثر الإنفاق الحكومي على القطاعات الإنتاجية وعلى التعليم لزيادة الصادرات للفترة (1975_2009) واستخدمت الدراسة النموذج القياسي لقياس ذلك الأثر، واستخدمت لقياس النمو الناتج المحلي كمتغير تابع والصادرات والدعم الحكومي والإنفاق الحكومي على التعليم كمتغير مستقل وأظهرت النتائج أن جميع المتغيرات لها تأثير قوي على الأداء الاقتصادي وذلك باستخدام الدولة سياسات تجارية تشجيعية، وأوصت بضرورة تقديم الدعم الفني والمالي من قبل الحكومة للقطاعات الإنتاجية والتعليم.

4. دراسة (هشماتي، 2010م) تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الصين.

هدفت الدراسة لدراسة أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، ومدى أهمية الانفتاح التجاري مساهمته في النمو الاقتصادي ،وقامت الدراسة بدراسة التطور التاريخي لنظام التجارة الدولية والسياسات التجارية التي اتبعتها الصين خلال تلك الفترة، وتقييم اثار السياسات التجارية والتجارة الدولية على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة نموذج قياسي لقياس أثر ذلك، فقد استخدم النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ،والعمل ورأس المال للأسهم والإنتاجية لعوامل الإنتاج، كمتغير مستقل، وخلصت الدراسة إلى أن السياسات التجارية المنفتحة أدت إلى نمو سريع في الاقتصاد الصيني من خلال فوائد ثابتة وديناميكية على حجم وهيكل الصادرات من التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية للقطاعات المختلفة.

5. مؤتمر (إعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة العالمية، 2009م).

هدف المؤتمر على دراسة المتغيرات الاقتصادية والمالية المتوقعة في ظل النظام الاقتصادي العالمي، وتزايد دور الدولة في التأثير على مقومات الاقتصاد القومي محليا وعالميا، والعلاقة بين

إعادة تشكيل وتعميق دور الدولة في الاقتصاد، ولتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول العربية، واستشراف الحاجة إلى بناء نظام جديد للاقتصاد العربي والخليجي بصفة خاصة، وخلص المؤتمر إلى أهم التوصيات وهي:

- ضرورة تفعيل دور الدولة في مجال إدارة الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسات تستهدف التركيز على الإنتاج الحقيقي، ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ تلك السياسات ;لما لذلك من آثار إيجابية على خلق فرص العمل الجديدة، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة الحصيلة الضريبية.
- ضرورة قيام الدولة بإعادة النظر في هيكل وطبيعة السياسة التجارية بما يضمن زيادة التبادل التجاري مع الاقتصاديات الناهضة، وبما يحمي السوق المحلي من مخاطر الإغراق التجاري وتهديد الأنشطة الاقتصادية الوطنية.
- ضرورة الوصول إلى سياسات وطنية محلية تأخذ في الاعتبار الواقع المحلي لتحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة غير المنضبطة.

6. دراسة (رودريك، 2000م) سياسة التجارة والنمو الاقتصادي:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع السياسات التجارية المطبقة في الدول النامية ومدى انسجام السياسات التجارية مع الوضع الخاص لكل دولة، ومدى خفض الحواجز الجمركية في تسريع عملية النمو الاقتصادي، وكذلك طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحرية السياسات التجارية، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

أن هناك أدلة قليلة على أن سياسة الانفتاح التجاري في السياسات التجارية ترتبط بشكل كبير مع النمو الاقتصادي، حيث استخدم الباحث نموذج قياسي لقياس أثر السياسات التجارية على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل الواردات والصادرات والاستثمار والتعرفة الجمركية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استخدام سياسات تجارية وفق الوضع الخاص للدولة وليس حسب المنظومة العالمية في تحرير التجارة.

تحليل الدراسات السابقة:

في ضوء اطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين ما يلي: على الرغم من الأهمية العظمى التي توليها الدراسات السابقة للصناعة والسياسات الصناعية والتجارية التي تساهم في تطوير الصناعات الناشئة الا انه في معظم الدراسات السابقة المحلية تم تناول السياسات التجارية من شقها النظري مع محاولة معرفة نقاط الضعف في الصناعة الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة محاولة إيجاد السياسات الأمثل والانسب للواقع التي تعيشه الصناعات الفلسطينية، الا انها لم تدرس حالة الحماية

الواقعية للمنتجات الصناعية في قطاع غزة ومعرفة أثر السياسات المستخدمة على المصانع العاملة في القطاع.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في الإطار النظري للتطور التاريخي للسياسات التجارية.
- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناولها للقطاع الصناعي الفلسطيني ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا القطاع.
- تستفيد الدراسة الحالية من تجارب الدراسات السابقة في التعرف على المنهجية التي اتبعتها الدراسات السابقة في الوصول إلى النتائج البحثية، فضلا عن الاسترشاد بتلك المناهج من أجل تحديد المنهجية الأنسب للموضوع قيد الدراسة.
- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في محاولة الباحث التعمق في معرفة طرق الحماية المستخدمة من قبل القطاع الحكومي لحماية منتجات القطاع الصناعي، بالإضافة الى إيجاد تأثير متغيرات الدراسة في حماية الصناعات الغذائية والمشروبات من خلال استبيان يعده الباحث، بالإضافة الى انها تركز على الصناعات الغذائية والمشروبات التي تعتبر من اهم الصناعات الفلسطينية وأكثرها تأثيرا في الناتج المحلي.

الفجوة البحثية:

لقد حاول الباحث الالمام بعدد من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية والتي هي ذات علاقة بموضوع البحث ونتيجة لذلك تبين ان الدراسات الأجنبية حول هذا الموضوع درست السياسات التجارية والنمو الاقتصادي وأخرى حاولت إيجاد سياسات صناعية خاصة بالدول النامية الا انها كانت تتحدث عن الدول النامية ككل ولم تحدد حالة دولة معينة كذلك الامر بالنسبة للدراسات العربية التي تحدث البعض منها عن تحليل التنافسية للقطاع الصناعي في الجزائر وأخرى تحدثت عن اثار السياسات التجارية على صناعة معينة في السودان اما بالنسبة للدراسات المحلية فكانت الأقرب الى موضوع الباحث فمنها ما تحدث عن السياسات التجارية والسياسات الصناعية واثاراها على أداء الاقتصاد الفلسطيني والبعض الاخر تحث عن الصادرات واثر الصادرات على ميزان المدفوعات الا ان هناك بعض الدراسات تناولت الموضوع ولكن بشكل مختلف مثل دراسة مسيف جميل 2017 فقد حاولت هذه الدراسة تحليل نظام التعرفة الجمركية المعمول به في فلسطين وعرض كافة الخيارات الازمة لاتخاذ القرار الأنسب بشأن وضع هيكل تعرفة فلسطيني مستقل .

ولكنها لم تدرس حالة حماية الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة والسياسة التجارية الأنسب لها، وأيضا دراسة الأشقر 2016 فقد درست سياسة إحلال الواردات الفلسطينية وتطبيقها على بعض المنتجات الفلسطينية. الا انها لم تتطرق الى الحماية الفعلية المتبعة وهل هذه السياسة تناسب حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة. وأكثر الدراسات مقاربة الى موضوع الدراسة هي دراسة (سمور،2013) بعنوان أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني: دراسة حالة القطاع الصناعي حيث انها حاولت التعرف على السياسات التجارية التي طبقتها السلطة الفلسطينية مع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2012) وتطرقت الى واقع الاقتصاد الفلسطيني وكذلك طبيعة القطاع الصناعي.

الا ان الدراسة التي سوف يتناولها الباحث سوف تتحدث عن حالة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة والعوامل المؤثرة في حماية هذه المنتجات بالإضافة الى دور القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص في دعم وحماية هذه المنتجات، كما ان الدراسة سوف تدرس هذه العوامل من وجهة نظر القطاع الصناعي بالإضافة الى التطرق الى وجهة نظر القطاع الحكومي ومحاولة معرفة الدور الفعلي لهذا القطاع في التأثير في حماية منتجات قطاع الصناعات الغذائية في لفترة التي يعاني فيها قطاع غزة من انقسام بين شطري الوطن الذي جعل منه ومن القطاع الصناعي حالة خاصة لابد من التطرق اليها والتعرف على سمات القطاع الصناعي ومنتجاته خلال هذه الفترة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لقد تبين مما سبق أن معظم الدراسات السابقة تركز على دراسة وتحليل الإطار النظري للسياسات التجارية دون التعمق في البحث عن العوامل التي توثر في حماية منتجات القطاع الصناعي وحماية الصناعات الغذائية وأثر هذه الحماية على الناتج المحلي في قطاع غزة، وعليه فإن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها:

- دراسة السياسات التجارية والصناعية ومعرفة ما يتناسب منها مع الوضع الاقتصادي والقطاع الصناعي المحاصر في قطاع غزة.
- دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في حماية الصناعات المحلية مع التركيز على الصناعات الغذائية والمشروبات.
- معرفة السياسات التجارية المطبقة فعليا واثار تطبيقها على القطاع الصناعي.
- تحليل الوضع القائم للقطاع الصناعي ككل خلال الفترة 2009-2018 في قطاع غزة.
- استعراض تجارب بعض الدول في حماية المنتجات المحلية وتطبيق السياسات التجارية لزيادة تنافسية القطاع الصناعي.
- استعراض دور القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص في دعم وحماية المنتجات المحلية.

الفصل الثاني

الصناعة وواقع الصناعة الفلسطينية والصناعات الغذائية والمشروبات

الفصل الثاني

الصناعة وواقع الصناعة الفلسطينية والصناعات الغذائية والمشروبات

المبحث الأول: الصناعة والتصنيع

مقدمة:

تبرز مسألة التصنيع ، ضمن عملية التنمية الاقتصادية ، كقضية مركزية واساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم الحضاري ، وحيث ان جوهر التقدم الحضاري في البلدان النامية يكمن في تخلف القطاعات الاقتصادية والهيكل المشوه للاقتصاد الوطني ولهذا فان البلدان النامية تسعى لتصنيع اقتصاداتها بهدف تطوير وتغيير التقسيم الدولي وتوزيع الهيكل الانتاجي وتكثيف ارتباطاته التقنية وارساء القاعدة المادية والتقنية للتطوير الاقتصادي وتعزيز دور الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي (القريشي، 2005، ص6).

ويمثل التصنيع طبقا لتعريف منظمة الامم المتحدة " احد جوانب عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تخصص نسبة متزايدة من الموارد القومية لتنمية وتطوير المستوى الفني وتنويع هيكل الاقتصاد القومي بحيث يتحقق نمو وديناميه في قطاع الصناعة التحويلية بشقيها صناعة وسائل الانتاج وصناعة سلع الاستهلاك ومن ثم يصبح هذا القطاع قادرا على المساهمة في الوصول الى معدل مرتفع لنمو الدخل القومي وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي " ومن هنا نجد بان عملية التصنيع ناتجة عنه ومصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية ، وانها تمثل منظومة السياسات التي تشكل الادارة والوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتكاد تكون الثورة مرتبطة مع التصنيع ، وان معظم البلدان الغنية هي بلدان صناعية بالأساس، باستثناء بعض الحالات الخاصة مثل غالبية البلدان المصدرة للنفط ، والتي تعتبر مصدرة لكنها ليست مصنعة بالمعنى الاقتصادي، وكذلك بعض البلدان الزراعية المتقدمة مثل استراليا ونيوزيلاندا وكندا. الصناعات التحويلية تحتل مكانة جوهرية في التغييرات الهيكلية لدول العالم، حيث توجد وباستمرار مستويات أعلى للإنتاج والتوظيف، وبالتالي نمو أكبر في الدخل. هذا وقد أدت الزيادة في الدخول بدورها إلى تزايد في الطلب على السلع المصنعة، فكان تحقيق المكاسب من الإنتاج سببا في الانخفاض النسبي في الأسعار، ثم زيادة في الطلب مرة أخرى. وكلما توجهت دول العالم والمالكة للمعرفة الصناعية إلى التصنيع أكثر، كلما حققت مراحل تنموية أعلى، وذلك في ظل غياب دول أخرى عن حلقة التنافس. إن الدول النامية وفي سبيل جهودها لمواصلة النمو سعت للتحول من اقتصادات زراعية أو أولية الموارد تدريجيا إلى التصنيع في محاولات دؤوبة لإعادة التوازن الى اقتصادها عن طريق قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى من ناحية، ولتخليصها من براثن التخلف والتبعية الاقتصادية من جهة أخرى إن تخلف الاقتصاد في الدول النامية

يكمن في تخلف القطاعات الاقتصادية والهيكل المشوه لاقتصاداتها المحلية ، وعليه فإن هذه الدول تسعى للتصنيع بهدف تطوير وتغيير نظام تقسيم العمل الاجتماعي الدولي ، وتنويع الهيكل الانتاجي ومصادر الدخل ، وإرساء القاعدة المادية والتكنيكية للتطور الاقتصادي وتغيير دور الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمية. وعلى الرغم من ذلك لايزال القطاع الصناعي في هذه الدول يعاني من صعوبات معقدة، منها ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والهياكل الاقتصادية للدول النامية، ومنها ما يتعلق بالمنشآت الصناعية المحلية ذاتها. وتتأتى أهمية دراسة الاقتصاد الصناعي من الأهمية الكبيرة التي توليها الدول، وخاصة النامية للصناعة والتصنيع كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليص الفجوة التي تفصلها عن دول الشمال المتقدم والتي تقوم اقتصاداتها في الأساس على التصنيع. وتتميز الصناعة عن سواها من الأنشطة الاقتصادية بمساهمتها العالية في تحقيق الأهداف العامة للنمو، فقضية التصنيع تعتبر قضية مركزية وأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم الحضاري. (القريشي، 2005، ص20)

الصناعة في التاريخ الاقتصادي:

ظهرت الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى دول غرب أوروبا، وبعدها إلى كافة أنحاء العالم. وقد كانت إنجلترا هي الدولة الأولى التي ظهرت فيها الثورة الصناعية (كما ظهرت فيها الثورة الزراعية من قبل) لعدة أسباب، منها أنها كانت قوية اقتصاديا ولمواردها الاقتصادية والتي منها الفحم تحديدا والوفرة النسبية في الأيدي العاملة، فضلا عن الموقع الجغرافي المهمة ويمكن القول بأن نشوء وتطور الصناعة يرجع إلى فترات تاريخية طويلة، أي منذ بداية تكوين المجتمعات إلا أن سرعة تطورها من مجتمع لآخر مرهون بجملة من الاعتبارات والتي تختلف باختلاف الشعوب والأقاليم الجغرافية والموارد والحضارات وغيرها. (الجميلي،1979، ص305) ونقصد بهذه الثورة تلك المرحلة الحاسمة من التطور الاقتصادي البشري المتمثلة في التحول للقوى المنتجة الذي ظهر لأول مرة في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر 1776، ثم امتدت لتعم بعد ذلك معظم انحاء أوروبا كمرحلة أولى، والتي كان من اهم مميزاتها ظهور وانتشار الإنتاج الالي الموسع، سيطرة الانسان على الطبيعة، فالثورة الصناعية هي التي اثارت الحافز نحو النمو الاقتصادي. (هيرمان،1982، ص5) وهذا التطور ينعكس على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه فإن المجتمعات قد انتقلت من مرحلة إلى أخرى بسرعة أو ببطء. وبصورة عامة كان المجتمع في بداية الأمر مجتمعاً رعوياً يعمل برعي الماشية ينتقل من مكان لآخر باحثاً عن الكلأ، تلك التغيرات وغالبية دول العالم الثاني مغيبة تحت ظلام الاستعمار، ورغم أن القرن العشرين قد تميز باستقلال شعوب العالم الثالث، غير أن التبعية الاقتصادية ظلت سمة من سمات التخلف ضمن دوائر مفرغة لم تتمكن هذه الدول من كسرها. ورغم الجهود المضنية للتنمية، غير أن العالم الثالث يبقي عالم

متخلف يلهث للحاق بالعالم الصناعي المتطور ولكن دون جدوى، نظرا لكونه ذو تبعية الدول الرأسمالية المتقدمة، أي ذو الاقتصاد التابع، باستيراده للآلات وقطع التبديل والمواد، والمتسم بناتج قومي ومتوسط دخل فردي منخفضين وصناعة خفيفة ضعيفة كماً ونوعاً ومهارة فنية متدنية وتقنية بسيطة وتراكم رأسمالي منخفض. وكذلك دول الوطن العربي، حيث تتصف الصناعة عامة بأنها ضعيفة متكررة فهي متنافسة غير متكاملة تعرقل الجهود التنموية، وإن كان لابد من الإشارة إلى أن هذه الصناعة تختلف من قطر عربي لآخر حسب ظروف كل منه وحسب تطور اقتصاده. (د. بخاري،2018، ص 6)

أهمية الصناعة ودورها:

تعتبر الصناعة تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل خلقها فهي مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم وجزءا أساسيا في دعم التنمية الاقتصادية.

أولاً: أهمية الصناعة: أهمية دعم القطاع الصناعي على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال:

1. تخفيض مستوى البطالة وخلق فرص عمل جديدة.
2. زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
3. تغيير الهيكل الاقتصادي الكلي من زراعي تقليدي إلى هيكل اقتصادي تؤدي الصناعة فيه دورا كبيرا.
4. إحداث تغيير في تركيبة القوى العاملة على مستوى الاقتصاد الكلي بما يعزز زيادة الأهمية النسبية للقوى العاملة في الصناعات على حساب القوى العاملة في الزراعة وما يعزز إنتاجية العمل في الزراعة واستخدام أساليب أكثر حداثة في هذا القطاع.
5. دعم الصادرات الصناعية إلى الخارج بما يعزز إيرادات البلد من النقد الأجنبي. (نجم، 2011، ص5).

وتكتسب الصناعة أهميتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني ومن أبرزها:

1. يتميز القطاع الصناعي بارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلها في النشاط الزراعي أو في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع مع تطور القطاع الصناعي إضافة إلى ذلك. فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة مما يؤدي إلى انتقال هذا التحسن التكنولوجي إلى القطاع الأولي (الزراعة والاستخراج مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية في هذا الأخير. (الجميلي، 2006، ص38)

2. إن وفورات الحجم (economies' of scale) تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى الذي يمكن من جني ثمار هذه الوفورات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة ت – تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقة تشابكية ضمنية ومع القطاعات الأخرى مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي ويمكن للتشابكات أن تكون خلفية. عن تحفز لصناعة المنسوجات قيام استثمارات في إنتاج القطن والغزل والأصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة أو أن تكون هذه التشابكات أمامية عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام صناعة إنتاج الملابس جاهزة.
3. تتميز الصناعة في إمكانيتها على استيعاب الأيدي العاملة وخصوصا الصناعات كثيفة العمل. (القريشي، 2005، ص39).

ثانياً: دور الصناعة: إن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لأني عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح والذي توجد فيه العديد من مراكز القوى التي تحاول الضغط على هذا البلد أو ذلك إذ أن هذه بعض القوى يمكن أن تشغل الحاجة الاقتصادية التي تبرز لدى الدول في سد احتياجاتها على الخارج، ولذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور، وتقليل ما يمكن أن يؤثر على استقلاله الاقتصادي من خلال ذلك، ويعتبر التصنيع مهم للقضاء على التخلف وهو المحرك لعملية التنمية لذا فإن مهامه لا تختلف من حيث الجوهر عن مهامه بشكل عام حتى أصبح هناك تداخل بين استعمال مصطلح التنمية والتصنيع وهذا راجع للأهمية التي يكتسبها في عملية التنمية وتقاس درجة تنمية وتقدم البلد بمدى تطوره في المجال الصناعي.

مفهوم التصنيع وأهميته:

قد اختلفوا المعرفين في مفهوم التصنيع ولم يخرجوا بتعريفا جامعا يتفقوا عليه لأن عملية التصنيع متعددة الجوانب والأبعاد، وذوات أهداف ليست متشابهة تماما في البلدان المختلفة لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، كما وأن أشكال ومراحل هذه العملية أيضا متنوعة.

مفهوم التصنيع:

يعرف التصنيع بأنه: "العملية التي ينتقل بها البلد غير المصنع إلى بلد مصنع " من هذا التعريف أنه يميز بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهي الزراعة والتجارة. ويقول أحد الكتاب في هذا الصدد: "التصنيع عملية نوعية تؤدي إلى انتقال اقتصادي تقليدي معين، ويكون عادة اقتصاد زراعي إلى اقتصاد حديث ذو صناعة متطورة تنتج الجزء الأساسي والمسيطر من الثروة القومية " إلا أن هذا التعريف لا يميز بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية. يقول روزينشمنين رودان: " أن عملية التصنيع عبارة تحرك المكائن ورأس المال في اتجاه العمل عوضا عن تحرك العمل اتجاه رأس

المال، والتي حينما تتحدد مع التحسن الزراعي تكون مظهرا مهما إلى حد بعيد للتنمية الاقتصادية في المناطق المتأخرة . يقول " فرانكلين " في التصنيع على أنه زيادة مقدار معدات رأس المال ومستوى إنتاجية العامل وأنواع السلع المنتجة، وذهب البعض إلى أن التصنيع يدل على زيادة الموارد الرأسمالية الحقيقية المتوافرة للفرد أو زيادة نسبة الإنتاج الصناعي من الدخل القومي أو بمعنى آخر نقص نسبة الإنتاج الزراعي من الدخل القومي "

كما يمكن تعريف التصنيع أو سياق التصنيع " التطور المنظم والمتكامل المؤدي إلى تنويع متزايد في الإنتاج وإلى إنتاج السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية، وإلى تغيير كبير في مستوى المعيشة والسلوك " بنية صناعية متماسكة " تكون فيها قطاعات التجهيزات والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية مترابطة فيما بينها، علاقات وظائفية بين مختلف هذه القطاعات بحيث يكون النمو الصناعي نفسه ذاتيا. أن التصنيع عرف على هذا النحو يسهم في مسألة التطور الاقتصادي وليس فقط النمو الاقتصادي. (ريفييه، 1985، ص4).

كما يمكن اعتبار التصنيع بمثابة ثورة في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الإنساني بداية من النظرية الكلاسيكية إلى غاية النظرية الوظيفي، فالتصنيع هو العمل على تنمية الناتج الصناعي حيث تصبح الصناعة من أهم مصدر للدخل القومي وتقوم سياسة التصنيع على افتراض أن التطور الاقتصادي يتطلب صناعة وأن الصناعة بمفردها عاجزة عن تحقيق هذا التطور. (الساعاتي، 1980، ص255).

ويتفق الكثير على أن التصنيع هو عبارة عن عملية بمقتضاها ينتقل البلد غير المصنع إلى بلد مصنع (أي ينتقل من حالة إلى حالة أخرى) ويعرفه عبد الهادي بموت في كتابه الموسوم أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية: " التصنيع هو القطاع الذي يجب أن يساهم في بناء اقتصادي متكامل باستعمال الآلات وبزيادة التراكم وبإنقاص الكلفة، بحيث يتحقق رفع مستوى الإنسان بشكل أفضل. (السعيد، 2004، ص164).

وحسب القانون الفلسطيني رقم 10 لعام 2011 تعرف المنشأة الصناعية بأنها أي منشأة يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات إلى منتجات نمطية كاملة الصنع أو نصف مصنعة أو تحويل المنتجات شبه المصنعة إلى منتجات نمطية كاملة الصنع بما فيها أعمال المزج والفصل والتشكيل والتجميع والتعبئة والتغليف، شريطة أن تتم كل أو معظم هذه العمليات بقوة آلية، بما فيها الصناعات المعرفية والبيئية. ويعرف المنتج المحلي بأنه أي منتج صناعي وطني تزيد قيمته المضافة الناتجة عن عملية التصنيع على (25%)، ما لم ينص على خلاف ذلك بموجب الاتفاقيات التي تبرمها السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قواعد المنشأ والتي تحدد فيها نسباً أعلى.

وبناءا على ما سبق يرى الباحث انه يمكن تعريف الصناعة بأنها مجموعة من الإجراءات الفنية المتبعة من قبل عدد من المؤسسات او الوحدات الاقتصادية في مجتمع ما من اجل تحويل مادة خام او سلعة وسيطة الى سلع نهائية تلبي الحاجات لدى المستهلكين العادين او الصناعيين.

مقومات الصناعة ومعوقاتها:

أولاً: مقومات الصناعة:

تسعى معظم الدول لتمكين وتطوير صناعاتها وتنميتها، الا ان الصناعة بذاتها تحتاج الى مقومات تملكها الدولة او تعمل على استيرادها من اجل القيام بذلك، وتختلف مسميات هذه المقومات من دولة لأخرى ولكن من أهمها:

- **رأس المال:** يعتبر رأس المال واحداً من أهم مقوّمات نجاح أي صناعة، ولرأس المال معنيان في هذا المجال، وهما: المال الذي يجب أن يتوفّر لشراء الإمدادات، وتأجير العمال، ودفع الفواتير، أو أنها تمثّل السلع الرأسمالية التي لها دور مهم في الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة، كالآليات، والمنشآت، والأدوات وفي بعض الصناعات قد تفوق نفقات رأس المال النفقات الأخرى، وتعرف هذه الصناعات باسم الصناعات الرأسمالية المكثفة، ومن أمثلتها الصناعات الكيميائية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية. وتسعى العديد من الدول إلى استخدام الموارد لزيادة إنتاج السلع الرأسمالية والاستغناء عن السلع الاستهلاكية، مما يقلل من استهلاك الموارد التي تعتبر محدودة إلى حد ما في كثير من الدول. (حماد، 2009، ص6)
- **المواد الخام:** وهي مواد أوليّة وطبيعيّة تساهم في العملية الصناعية بشكل كبير عن طريق التحوّل من شكلها الأصلي إلى شكل آخر يتلاءم مع متطلّبات الإنسان وحاجياته، ويؤثر تنوع هذه المواد وأثمانها وكيفية استغلالها في قيام الصناعة. وقد تتمثّل المواد الخام في بعض الصناعات بمواد نصف مصنعة، وهي المواد التي تُنتجها بعض الصناعات بمعالجة المواد الخام، لتصبح المواد الناتجة عبارة عن مواد خام لصناعات أخرى، ومن الأمثلة على هذه المواد الزيوت، وكتل الحديد، والخيوط النسيجية، والمشتقات النفطية. وتنقسم المواد الخام إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي:
  - مواد خام معدنية: مثل الذهب، والنحاس، والحديد.
  - مواد خام نباتية: مثل المطاط، والقطن، وقصب السكر، والقمح.
  - مواد خام حيوانية: مثل الصوف، والألبان، واللحوم، والجلود.

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام للصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد، ومشتقات النفط الناتجة عن

التكرير وغير ذلك. وتوفر المواد الخام وانخفاض أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة.

- **القوى المحركة:** تعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم، النفط، والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لموارد الطاقة، وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم مثلاً تركزت حوله مصانع الحديد، والصلب في أوروبا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على عكس النفط الذي يمكن نقله بسهولة فلذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية. وتقدر القوى المحركة، والوقود المستخدم في العالم حالياً.
- **الأيدي العاملة أو رأس المال البشري:** تُعتبر الأيدي العاملة من أهم مقومات نجاح الصناعة وتطورها؛ فكل الصناعات تحتاج إلى مساعدة الإنسان ومشاركته، لكن تختلف الصناعات في مدى التكاليف اللازمة لتوفير الأيدي العاملة مقارنةً بتكلفة توفير الموارد والآليات وتَعتمد كمية الأيدي العاملة في أي صناعةٍ على حجم السكّان في المنطقة والنسبة العاملة من السكان ونسبة البطالة والباحثين عن العمل، بالإضافة إلى عدد ساعات العمل لكل فرد. كما أن الأيدي العاملة تختلف في النوعية؛ لأن البشر مختلفون فيما بينهم من حيث المهارات المكتسبة والقدرات الموروثة، ونتيجةً لذلك نجد أن العمال في أي صناعةٍ يختلفون في القدرة على الإنتاج وسرعة الأداء ومدى إتقانه؛ لهذا يتم التوجه إلى برامج التدريب لتحسين مهارات وقدرات الأيدي العاملة.
- **الإدارة:** من المقومات المهمّة لقيام ونجاح صناعة ما هو توفّر جهاز إداري منظم يُناط به مهمة اتخاذ القرارات الخاصّة بالصناعة، حيث يُحدّد الإداريون المنتج، وكميته، والأسواق المطلوبة فيه، ومستوى أسعار البيع، بالإضافة إلى تحديد كيفية الحصول على رأس المال سواء كان عن طريق القروض البنكية أو عن طريق الأسهم والسندات. ويسعى الإداريون إلى تحقيق أدنى قيمةٍ للتكاليف، وذلك بتحديد مزيج مدخلات الإنتاج من رأس المال، والمواد الخام، والعمل، فإذا تبيّن للإداريين مثلاً أن التّكاليف الخاصة بالعمل مرتفعة، فإنه يتم تقليل عدد العُمّال باستثمار آليات تقوم بالعمل نفسه وبكلفةٍ أقل، أما إذا كانت تكاليف العمل قليلةً فإنّ الإدارة ستقوم بزيادة عدد العمال والاستغناء عن شراء الآليات.
- **الأسواق:** الهدف الأساسي من أي صناعةٍ في أي دولة هو توفير المنتجات والحاجيات الاستهلاكية لسكان تلك الدولة، وقد تتوسّع بعض الصناعات الكبيرة لتشمل توفير احتياجات سكان الدول المجاورة أو البعيدة؛ لذلك لا بد من وجود تسويق ناجح للمنتجات والبضائع المُصنعّة، ومراعاة حجم السوق ونوعية المستهلكين، حتى تستمر الصناعة وتتمكّن من توفير الكُلفة اللّازمة لشراء المواد الخام، ودفع أجور العمال، وضمان نسبة جيدة من الأرباح.
- **وسائل النقل والمواصلات:** تعتمد العديد من الصناعات وخاصة الصناعات الحديثة على وسائل النقل من أجل توفير المواد الخام والوقود للمصانع، ونقل البضائع والمنتوجات من مكان الصناعة

إلى الأسواق الاستهلاكية؛ فالأسواق وأماكن وجود الخامات لا تكون في الغالب قريبةً من مكان التصنيع، وبالتالي فإن تقليل التكاليف اللازمة للنقل يُساهم بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج؛ لذلك نجد أن العديد من الصناعات تنقل منتجاتها بواسطة وسائل المواصلات الحديثة. (حماد، 2009، ص6)

ثانيا: معوقات الصناعة:

تتأثر الصناعات وتقدمها في الدول بالمناخ السائد في الاقتصاد العالمي سوآءاً بصورة مباشرة او غير مباشرة ويكون هذا التأثير عائق للتقدم الصناعي مثل:

- **الممارسات التجارية:** إن أسلوب الحماية الذي تتخذه الدول المتقدمة في تعاملاتها التجارية خاصة فرض التعرفات الجمركية، التي تؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية، وطرق الحماية هي:

1- رفع قيمة التعرفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد.

2- تحديد الحصص الاستيرادية.

3- التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد.

4- التشديد في مواصفات البضائع المصدرة.

- **المؤسسات المتعددة الجنسيات:** تؤدي هذه المؤسسات دورا كبيرا في تنمية الصناعة أو إعاقتها، لأن لهذه المؤسسات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية، ذلك عن طريق الاتفاقيات السياسية، أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.
- **الإعانات والاتفاقيات التجارية:** فالعديد من الدول النامية ولاسيما الدول الصغيرة تتلقى الإعانات من أجل إقامة المشروعات الصناعية، ويكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية في هذه الدول لسببين هما:

السبب الأول: هو مجموعة الشروط التي تفرضها الدول المقدمة للمعونات، قد تصل إلى المساس باستقلال وسيادة الدولة ككل.

السبب الثاني :يكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية.

- **تذبذب أسعار الصادرات:** إن تذبذب أسعار الصادرات المصنعة من طرف الدول النامية وبالتالي تدني العائد من هذه الصادرات، ويعود لارتباط تقويم صادرات الدولة النامية بالعملات الأجنبية، إضافة لنظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية، لأنه عند ارتفاع أسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات.
- **القروض الأجنبية:** من مفهومها الظاهري أن هذه القروض تدعم اقتصاديات الدول النامية، إلا أن زيادتها في العقد الأخير زيادة باهظة أدى إلى آثار عكسية على عملية التصنيع، حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون.

أهمية التصنيع في البلدان النامية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مسرحها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدية الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإلحاق بركب التقدم. أصبح العالم يعي أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا يرجع إلى وجود فجوة التخلف السحيقة التي تفصل الذين يملكون عن الذين لا يملكون. (بخاري، 2018، ص12).

كل تلك التغيرات وغالبية دول العالم الثاني مغيبة تحت ظلام الاستعمار، ورغم أن القرن العشرين قد تميز باستقلال شعوب العالم الثالث، غير أن التبعية الاقتصادية ظلت سمة من سمات التخلف ضمن دوائر مفرغة لم تتمكن هذه الدول من كسرها. ورغم الجهود المضنية للتنمية، غير أن العالم الثالث يبقي عالم متخلف يلهث للحاق بالعالم الصناعي المتطور ولكن دون جدوى، نظرا لكونه ذو تبعية الدول الرأسمالية المتقدمة، أي ذو الاقتصاد التابع، باستيراده للآلات وقطع التبديل والمواد، والمتسم بناتج قومي ومتوسط دخل فردي منخفضين وصناعة خفيفة ضعيفة كماً ونوعاً ومهارة فنية متدنية وتقنية بسيطة وتراكم رأسمالي منخفض. وكذلك دول الوطن العربي، حيث تتصف الصناعة عامة بأنها ضعيفة متكررة، فهي متنافسة غير متكاملة تعرقل الجهود التنموية.

العلاقة وطيدة بين التنمية والتصنيع وهذا ما جعل بلدان العالم الثالث تؤمن بفكرة أن التصنيع هو أفضل طريق إلى التنمية والمبررات التالية:

1. أن التصنيع أمر ضروري لعملية التنمية وذلك بحكم علاقته التاريخية بالتنمية ولعدم رؤيتها لنظام اقتصادي آخر واضح بديل للتصنيع.
2. أنها قد استنفذت كل إمكانيات التطور الزراعي كما أسعار السلع الزراعية غير ثابتة ومستقرة في التأرجح وأقل من أسعار السلع الصناعية، أي أن أسعار السلع الزراعية لم يعد مجزي.
3. زيادة الدخل لدى الأفراد، لا يمكن أن تستوعبها زيادة مماثلة في استهلاك الإنتاج الزراعي بينما يمكن أن تستوعبها زيادة في الإنتاج الصناعي أضف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي يعاني من انخفاض الاستهلاك لبعض المنتجات الطبيعية تطور لظهور بدائل صناعية مثل الآليات الصناعية التي ظهرت كبدائل للقطن والتي تمتاز بانخفاض ثمنها.
4. إن التصنيع أمر ضروري ومكمل للقطاع الزراعي فمعظم الدول النامية دول زراعية والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عديدة، فتصنيع المنتجات الزراعية يزيد من دخل الدولة لأن المنتج الزراعي المصنع أغلى سعرا في الأسواق كما إمكانيات تصديره أكبر كما أن الإنتاج يستطيع أن يمد قطاع الزراعة بالعديد من احتياجاته مل الآلات الزراعية والأسمدة الكيمياوية، كما يزيد فترة تواجد المواد الغذائية في صورها المصنعة على مدار السنة، إذا فالتصنيع أمر ضروري التنمية الزراعية. (زوزي، 2009، ص14).
5. يزداد تعداد السكان في الدول النامية بمعدل أسرع مما يمكن أن تستوعب فرص العمالة المتاحة حاليا مما يزيد من مشكلة البطالة، ولا سيم بعد أن تشعبت قطاعات الإنتاج والخدمات إلا أن التصنيع متوقف على نوعية التكنولوجيا المستخدمة، كثيفة العمالة أم كثيفة رأس المال.
6. بفضل التصنيع باستراتيجية للتنمية نظرا لكفاءته العالية في استغلال الأراضي خصوصا أن معظم أراضي الدول النامية تتناقص مساحتها بسبب التصحر والجفاف لهذا فلا غني عن التصنيع ليتم استغلال أمثل للأراضي المتاحة للزراعة.

7. إن الاعتماد على التصنيع يقلل من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من العالم المتقدم لأن التكنولوجيا هي حجر الزاوية في الإنتاج الصناعي ولزيادة معدلات الإنتاج ورفع الجودة وقد نجحت بعض الدول في بناء قاعدة تكنولوجية معقولة، إلا أن الكثير من الدول قد ينتج عن دخولها مجال التصنيع إن زاد اعتمادها على الدول المتقدمة عن ذي قبل عن طريق الاتفاقيات والتراخيص الصناعية وحصولها على القروض اللازمة لتمويل شراء مستلزمات التصنيع للإنتاج.
8. إن زيادة القدرة الصناعية للدولة معناها زيادة قوتها العسكرية والكثير من دول العالم الثالث أقدمت على التصنيع من أجل إنشاء قوة عسكرية.
9. إن التصنيع يوفر النقد الأجنبي وذلك بإنتاج ما تحتاج إليه بدلا من الاستيراد ، وجميع الدول النامية وضعت استراتيجياتها في التصنيع على أساس الاكتفاء الذاتي وإحلال الصناعة الوطنية محل مستورد إلا أنه بالممارسة العملية ثبت أن فيض النقد الأجنبي كان محدودا أو معدوما في بعض الأحيان فالنقد الأجنبي صار ينفق في شراء وسائل و مستلزمات الإنتاج وللحصول على حقوق التصنيع من أصحابها في الدول المتقدمة ، ثم وضعت بعد ذلك استراتيجية للتصنيع من أجل التصدير لزيادة حصيلة النقد الأجنبي بتصدير بعض الصناعات التي تفوقت في إنتاجها بعض الدول النامية ، لقد تحقق ذلك بالفعل في بعض الدول النامية ، ولم يتحقق في البعض الآخر ، إما لأنها اكتفت بما تحققه من أرباح في السوق المحلي أو لأن إنتاجها لا يقوى على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث السعر والجودة (زوزي، 2009، ص15).

كما أن المصانع الحديثة المنتجة للسلع الاستهلاكية لا تشجع المصانع القديمة والصغيرة على الاندماج معها بل ربما تشجع على توفير ما تحتاجه من المستلزمات عن طريق الاستيراد مما يؤدي إلى اختفاء الحرف والمصانع الصغيرة. كما إن المصانع الحديثة تتجه عادة نحو توفير العمل مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في الدول النامية. وبالمقابل فإن الصناعات كثيفة العمل قد تكون هي الأنسب لأنها تشجع على توزيع الدخل بشكل أفضل وتهيئ فرص عمل أفضل، كما أنها تقوم بتجهيز السلع الأجرية (wage goods) ذات الاستهلاك الواسع إلا أن الاستثمار في صناعات كثيفة العمل قد يعني إنتاجية اقل مما يؤدي إلى إبطاء عملية تراكم رأس المال وإبطاء النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد مفهوم عام للتقنية المناسبة لكل الدول النامية. وتقوم الشركات المختصة بتطويع التقنية كثيفة رأس المال لتحويلها إلى ما يناسب تكاليف عوامل الإنتاج السائدة في الدول النامية. وعلى العموم فإنه في المدى القصير فإن سياسة التصنيع كثيف العمل قد تكون مناسبة إلا أنه في الأمد الطويل فإن السياسة الأنسب هي التوجه نحو الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال لأنها تضمن ارتفاع معدلات الإنتاجية والتراكم الرأسمالي. (القريشي، 2005، ص51).

رغم أهمية الصناعة للبلدان النامية وضرورة تطبيق سياسة صناعية ناجحة الا أن هناك العديد من السلبيات التي رافقت عملية التصنيع في العديد من البلدان النامية والتي انعكست على الأداء وعلى مستوى التنمية المحقق، ومن جملة هذه السلبيات ما يأتي:

1. إن سياسة التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان النامية لم تحقق الزيادات في الدخول التي كانت متوقعة وبالتالي لم تحقق المنافع المرجوة من عملية التصنيع.
2. كما أن عملية التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان لم تفلح في تقليل التفاوت في الدخول والثروات فيما بين الأفراد أو المناطق الجغرافية داخل البلدان.
3. إن تجربة العديد من البلدان التي طبقت التصنيع لم تنجح في القضاء على البطالة المتنامية فيها وحتى أنها لم تخفف منها.
4. أدى التصنيع في بعض الحالات إلى اهمال الزراعة والتركيز على التصنيع لوحده الأمر الذي ساهم في تحقيق الركود في القطاع الزراعي والذي انعكس في نهاية الأمر على فشل التصنيع في تحقيق أهدافه التنموية وبطبيعة الحال يعود ذلك إلى القصور والأخطاء في تطبيق السياسات الصناعية وليس إلى طبيعة التصنيع ذاتها.
5. وفي بعض تجارب التصنيع في العديد من البلدان النامية لم ترافق عملية التصنيع نظام تعليمي متطور واستثمارات في رأس المال البشري، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الصناعة ولم يخلق نظاما تعليميا يتلاءم مع حاجات التنمية.
6. القصور في تطبيق السياسات والإجراءات الصناعية وذلك بسبب البيروقراطية الحكومية وانتشار الفساد الإداري والمحسوبية في تطبيق السياسات والمحفزات الصناعية، الأمر الذي انعكس على الإنجاز الصناعي وعلى فشل التصنيع في تحقيق أهداف المرجوة.

لكل هذه العوامل فليس هناك مبرراً كافيا وأساسا قويا للادعاء بأن التنمية الاقتصادية لا بد له من أن يستند إلى التصنيع إذا ما طبق بشكل قاصر وخاطئ لا يجلب المنافع المنشودة، ولا يحقق الأهداف التنموية التي يأمل تحقيقها من خلال التصنيع. إن نجاح التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية يشترط أن يكون التطبيق مستندا إلى السياسات الاقتصادية السليمة ، وأن يطبق بنزاهة وبعيدا عن الروتين والمحسوبية وأن يتم الترابط فيما بين تطوير الصناعة وتطوير الزراعة في آن واحد ، لكي تتعزز وتعم الفائدة الاقتصادية لكل الاقتصاد الوطني، وأن لا تشكل الزراعة عبئا على نمو الصناعة وتطورها ، كما تطلب عملية التصنيع توفير كل ما تحتاجه هذه العملية ، من توفير مستلزمات الإنتاج، والخدمات ، والهياكل الارتكازية المطلوبة ، والسياسات الاقتصادية الحكيمة، وأن تطبقها إدارة حكومية كفؤ نزيهة بعيدا عن المصالح الفئوية وتتعامل مع المستثمرين ومع الصناعات على أساس المصلحة العامة. (الشاري، 2011، ص89).

المبحث الثاني: القطاع الصناعي الفلسطيني

مقدمة:

يمثّل القطاع الصناعي أحد المفاتيح الرئيسية لمواجهة التحديات الاقتصادية كونه يعزّز القدرة الإنتاجية الذاتية، ويخلق آلاف فرص العمل المستدامة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والتي وصلت حسب بيانات الربع الثاني من العام الحالي إلى 26%. ويحتل القطاع الصناعي المركز الثالث في تشغيل الأيدي العاملة حيث كان يوظف أكثر من 103 ألف عامل في العام الماضي، وهو لا يزال قطاعاً غنياً بالفرص، ويحظى بالموارد المحلية والجودة والكفاءات الفلسطينية التي برزت على مستوى الشرق الأوسط، ناهيك عن قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي من عديد المنتجات والسلع بجودة عالمية تنافس المنتجات والبضائع المستوردة، بل إن القطاعات الصناعية المحلية نجحت في اختراق أسواق عربية ودولية، ورفعت اسم وسمعة المنتج الفلسطيني محلياً ودولياً، مثل قطاع الحجر والرخام، والألبان والمنتجات الغذائية، والخشب والأثاث، والتمر، وحتى صناعة الجلد والأحذية التي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وغيرها العديد من الصناعات المحلية التي تتطلب الكثير من الجهود والدعم لتتمكن من مواصلة النمو والازدهار.(خوري، 2019)

الصناعة الفلسطينية

ويعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في اقتصاد أي بلد، وذلك لما له من دور هام في تحديد الأساس المادي للتقدم والنمو في جميع المجالات، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ولذلك أصبح التطوير والاهتمام في القطاع الصناعي هدفاً أساسيا لمعظم الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، ومبرر الدول النامية في ذلك هي أن تطوير وتنمية القطاع الصناعي يعتبر ضروريا لتحقيق معدل عالٍ للنمو الاقتصادي، ولخلق فرص عمل كثيرة وبالتالي زيادة التنوع الاقتصادي الضروري لتحسين التحول الاجتماعي والصناعي والتقني في تلك الدول. لذلك كان لابد من الاهتمام بالقطاع الصناعي الضعيف في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة، وذلك لما ينبني عليه في المستقبل من دور فاعل في عملية التنمية المستقبلية في القطاع. (عكاشة، 1992، ص9). وقد شهد القطاع الصناعي في فلسطين تقدماً ملحوظاً في سنوات التسعينات وحتى بداية انتفاضة الأقصى، نتيجة لإقرار قانون تشجيع الاستثمار وبناء المدن الصناعية، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار المحلي والخارجي، إلا انه قد واجه ظروفا صعبة بسبب الكثير من العراقيل والمشكلات التي منعت دون تطويره ونموه وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وسعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل تحقيق هذا الهدف مع إصدار مختلف التشريعات والأوامر وزد على ذلك فرض مزيدا من القيود والتدابير والإجراءات لحصار الصناعة

الفلسطينية وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى حيث تم إغلاق المنافذ الداخلية بين المحافظات الشمالية والجنوبية وتقطيع أوصال المحافظة الواحدة مما ألحق خسائر فادحة في جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الفلسطيني.

ولقد أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009 إلى توقف شامل في الحركة الاقتصادية في قطاع غزة وبلغ التقدير الأولي لخسائر القطاع الصناعي حوالي 440 ألف دولار يومياً وتقدر خسائر الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة بحوالي 86.7 مليون 2009. واضف إلى ذلك حرب 2014 على قطاع غزة حيث ان القطاع الصناعي قد تضرر بشكل بالغ وكبير بالنظر إلى بقية القطاعات الحيوية الأخرى، حيث تشير الإحصائيات إلى تضرر حوالي 1132 منشآه صناعية بعد 51 يوم من الحرب وقدرت اضرار القطاع الصناعي بحوالي 123 مليون دولار، وبالنظر إلى الأرقام السابقة نلاحظ ان القطاع الصناعي قد كان أحد أبرز القطاعات الاقتصادية المستهدفة جراء الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة لما له من أهمية بالغة في بناء الاقتصاد الوطني المستقل. اضافة إلى التضرر الغير مباشر للقطاع الصناعي جراء الحروب الإسرائيلية نجد أن القطاع الصناعي قد عانى كثيراً من التضييق الاسرائيلي مثل منع الكثير من أصناف المواد الخام من المرور للمنشآت الصناعية، كما وتضررت المنشآت الصناعية من أزمة الكهرباء الخانقة. (الاتحاد العام للصناعات).

وتعاني الصناعة الفلسطينية من اختلالات جوهرية ونقاط ضعف هيكلية، أهمها:

1. عملت إسرائيل ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية، على أن يكون تطور الصناعة الفلسطينية وليداً للسياسات الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بصناعات التعاقد من الباطن، ومن ناحية الأخرى حاربت إسرائيل الصناعات الفلسطينية التي يمكن أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأدى ذلك إلى اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير (85%) على المواد الخام الخارجية، سواء من إسرائيل أو غيرها الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الإسرائيلية والأجنبية. (مكحول، 2004).
2. صغر حجم المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، إذ أن قرابة 90% من المنشآت العاملة في الصناعة صغيرة الحجم، ذات طابع حرفي توظف أقل من عشرة عمال، ومعظم هذه المنشآت (95% منها) هي مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن، وهذا يضعف قدرتها على التأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. ويمكن تفسير صغر الحجم المؤسسات الصناعية إلى عدم وجود نظام مصرفي يدعم إنشاء مؤسسات كبيرة من خلال توفير رأس المال اللازم للتوسع، بالإضافة إلى نظام الضرائب والقوانين يحد أيضاً من قدرة المنشآت الصناعية على التوسع، كما ان رغبة المستثمرين الفلسطينيين في تجنب التعقيدات والإجراءات الإسرائيلية، تؤدي بهم إلى تفضيلهم لمشاريع صغيرة تتسم بالمرونة.

3. افتقار الصناعة الفلسطينية بشكل عام إلى التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج، مما يفقدها على المنافسة.
4. ارتفاع تكلفة الإنتاج بشكل عام، ما يعمل على تقليل القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية، بالإضافة إلى ضعف خدمات البنية التحتية، وما ينعكس سلباً على جودة الإنتاج والإنتاجية.
5. اعتماد المنشآت الصناعية على التمويل الذاتي الذي شكل أكثر من 90% من المنشآت الصناعية القائمة، ما يترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي.
6. استمرار سياسة الحصار والإغلاق والحواجز العسكرية الإسرائيلية، وما لع من انعكاسات سلبية على حركة كل من السلع والسكان.
7. وجود العديد من الأنشطة الصناعية خارج التجمعات والمناطق الصناعية المؤهلة، وهذا أدى الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية، وهي في معظمها ورش حرفية.

إضافة لما سبق ذكره من عوائق تعترض نمو وتطور للصناعة الفلسطينية، فهناك مجموعة أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي تم ذكرها، والتي من أهمها:

1- ضعف التشريعات والأنظمة والقوانين وعدم اكتمالها.
2- غياب السياسات العامة المنظمة والمشجعة للصناعة بشكل عام.
3- مشاكل الإقراض والتمويل، حيث أن المؤسسات المالية الموجودة في المناطق الفلسطينية لم تلعب الدور المطلوب منها بالشكل الصحيح والمتوقع في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشروعات (اشتيه، 2017، ص96).

كل هذه المشاكل وغيرها أدت إلى إضعاف الحافز لدى المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ما عمل على إعاقة نمو وتطور القطاع الفلسطيني كأمثاله في العالم ليلعب دوره الريادي والقيادي في عملية التنمية الاقتصادية.

هيكلية القطاعات الصناعية في فلسطين:

لقد تم تصنيف وتحليل هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني حسب الأنشطة وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (ISIC) ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكثر التصنيفات شيوعا واستخداماً في الإحصاءات الدولية الذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، وبموجب هذا التصنيف قسم القطاع الصناعي إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

أولا: مكونات القطاع الصناعي:

1. صناعة التعدين واستغلال المحاجر.
2. الصناعات التحويلية.
3. صناعة الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء.
4. امدادات المياه، أنشطة الصرف الصحي، وإدارة النفايات ومعالجتها.

وبناءا على هذا التصنيف فإنه تم تقسيم الصناعات التحويلية في فلسطين الى عدة اقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي:

ويعتبر فرع الصناعات التحويلية من أهم فروع القطاع الصناعي الفلسطيني إن لم يكن أهمها على الإطلاق، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يساهم بنحو 85.7%من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي لعام ،2018 مما يدل على طبيعة الوزن النسبي الكبير لهذا الفرع من فروع القطاع الصناعي الفلسطيني، ويمكن حصر أهم الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية فيما يلي:

1. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
2. صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
3. صناعة الخشب ومنتجاته متضمنة الأثاث.
4. صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
5. صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط البلاستيك.
6. صناعة منتجات الخامات التعدينية غير الفلزية (عدا النفط والفحم).
7. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
8. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
9. الصناعات التحويلية الأخرى. (المركز الاحصائي الفلسطيني)

دور القطاع الصناعي الفلسطيني في عملية التنمية:

يؤدي القطاع الصناعي دوراً رئيسا في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تتسابق الدول لتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي. وتتبع الدول في مجال التنمية الصناعية إستراتيجيتين، أولاهما سياسة الإحلال محل الواردات، والتي من شأنها توفير البدائل الصناعية محلياً، مما يعكس أثراً إيجابياً على الميزان التجاري، وتتمثل الثانية في الإنتاج من أجل التصدير، مما يعزز قدرة الدولة على المنافسة الدولية. ويتميز قطاع الصناعة في امتلاكه لأكبر القوى القادرة على التأثير في النظم الاقتصادية، ولا يخفى على أحد دور القطاع الصناعي في ضمان

السوق والمدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوفير العملات الصعبة. وبالتالي فإن قطاع الصناعة يلعب دوراً أساسيا في رفع مستوى المعيشة للأفراد، من حيث استيعابهم داخل سوق العمل ورفع مستوى مهاراتهم. وتتعدى أهمية الصناعة كونها تشكل المنتج النهائي، إلى إنتاج الموارد المختلفة للقطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تكمن أهمية القطاع الصناعي الفلسطيني في توفير الفرص البديلة لبعض القطاعات الإنتاجية الأخرى والتي بدأت بالانحسار، مثل قطاع الزراعة، الذي تشهد انخفاضاً ملحوظاً بسبب ضعف قدرته التنافسية الخارجية، وسياسة التجريف ومصادرة الأراضي التي تتبعها سلطات الاحتلال في المناطق الفلسطينية. (الصوراني، 2005).

إن نجاح قطاع التصنيع في عملية التنمية تتوقف على الإستراتيجية الملائمة التي تجب تبنيها والتي تتلاءم وظروفنا وعلى المثابرة والتصميم على تنفيذها، وبقدر ما تكون الإستراتيجية متوافقة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدولة الفلسطينية المستقبلية، تفرض أيضا الضرورة أن تراعى التصنيع الظروف الاقتصادية والإقليمية والدولية التي تؤثر على البلد السائر في طريق النمو. (أبو ظريفة، 2006).

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني:

يعتبر القطاع الصناعي في فلسطين بأفرعه الاستخراجية والتحويلية والتقليدية من القطاعات الاقتصادية المهمة، ويعتمد الاقتصاديون على حسابات الناتج المحمي الإجمالي اعتماداً كبيراً حيث يعتبر مؤشر عالي الأهمية كونه في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وتقييم أداء الاقتصاد والتنبؤ التطورات الاقتصادية المستقبلية، وتكمن أهمية معرفة مدى مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي في رصد أداء الاقتصاد الفلسطيني والتطورات التي حدثت لمستوى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحمي الإجمالي الفلسطيني. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)

جدول (2.1) الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصناعة التحويلية	الضفة الغربية القيمة بالمليون دولار أمريكي	قطاع غزة القيمة بالمليون دولار أمريكي	مساهمة الصناعة
2005	8,740	1,098	682	416	12.6%
2006	8,653	754	532	222	8.7%
2007	8,981	720	674	46	8.0%
2008	9,648	1,051	977	74	10.9%
2009	10,477	1,143	1,046	96	10.9%
2010	11,082	1,372	1,035	337	12.4%
2011	12,146	1,397	1,026	371	11.5%
2012	12,887	1,540	1,215	325	11.9%
2013	13,492	1,648	1,309	339	12.2%
2014	13,471	1,497	1,223	275	11.1%
2015	13,972	1,351	1,063	288	9.7%
2016	15,211	1,546	1,266	280	10.2%
2017	15,427	1,800	1,526	274	11.7%
2018	15,616	1,830	1,647	183	11.7%

القيمة بالمليون دولار أمريكي **المصدر: بيانات الجهاز المركزي الاحصائي**

شكل (2.1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة

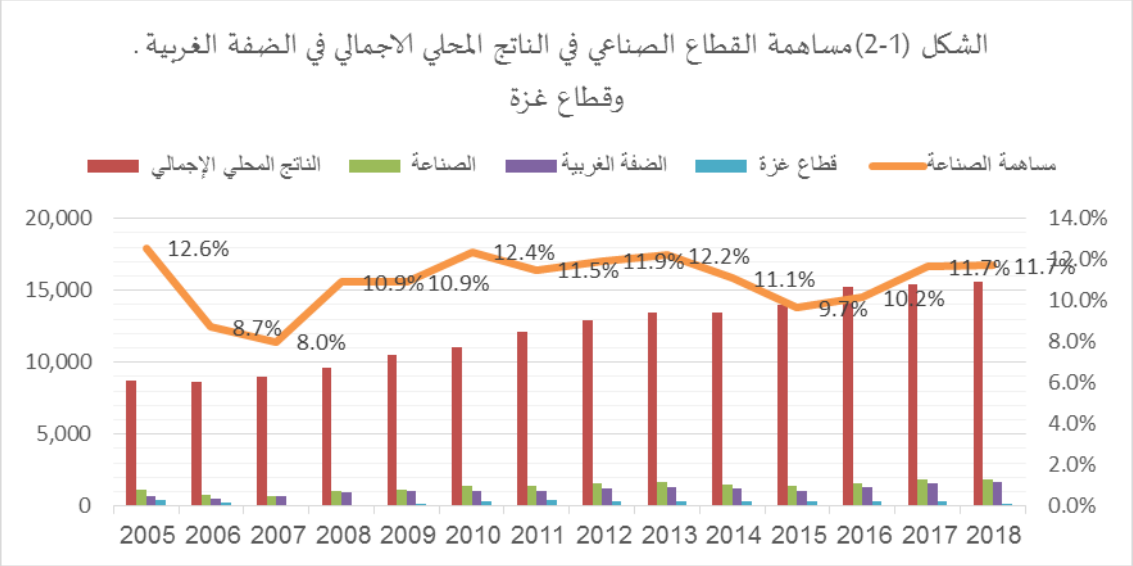

المصدر: بيانات الجهاز المركزي الاحصائي

والجدول رقم (2.1) يوضح الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالإضافة الى قيمة مساهمة التعديدين والمحاجر والصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع ، بالإضافة الى نسبة مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي، يبين الجدول (1-2) أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة صعوداً وهبوطاً، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة النشاطين السابقين من إجمالي الناتج المحلي لمفترة (11%) 2005 – 2018 ونلاحظ أن هذه النسبة اتجهت إلى التراجع حتى بلغت في عامي 2006 – 2007 (8%) ويشكل الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة أحد الأسباب التي أدت الى هذا التراجع إضافة الى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والحروب المتكررة التي أدت الى دمار القطاعات الإنتاجية في قطاع غزة ومنع الكثير من مواد الخام من الدخول إضافة الى اغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، واتباع سياسة التبعية للاقتصاد الفلسطيني، وميل الأفراد لشراء السلع المصنعة المستوردة كبديل للصناعات المحلية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة تراجعا ملحوظا في عام 2018 بنسبة 6.85% بالمقارنة مع عام 2017، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال نفس الفترة بنسبة 10%، وهذا يعتبر انخفاض كبير ويعكس الارتفاع في نسبة الفقر ومعدل البطالة والذي بلغ حوالي 52% مع نهاية العام 2018. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

وبلغت مساهمة القطاع الصناعي ككل 8.2% في نهاية العام 2019 مقارنة مع 9.5 في نهاية العام 2017، وتحسن أداء القطاع الزراعي ليصل الى 4.3% في مقابل 3.3% في نهاية عام 2017.

ويرتبط تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع الحاد في أداء القطاع الصناعي في قطاع غزة، جراء استمرار الحصار والعدوان المتكرر على القطاع، لاسيما وأن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت بتدمير المئات من المنشآت والورش الصناعية في قطاع غزة، بجانب قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عملية احتلال بعض المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية بمصادر معدات وآلات صناعية من داخل المصانع والورش الصناعية، مما انعكس سلباً وبشكل كبير على الأداء القطاع الصناعي. (عطياني، 2008، ص145)

كما يعزى التراجع في القطاع الصناعي بشكل عام، إلى تراجع الصناعات التحويلية على خلفية ارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء ارتفاع أسعار مواد الإنتاج، الأمر الذي دفع العاملين في هذا القطاع إلى التحول إلى قطاعات أكثر ربحية (سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص17)، وفضلاً عن ذلك فقد أدى عدم الوصول إلى المدخلات والأسواق بسبب سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل، وتدمير العديد من الزراعات والقاعدة الإنتاجية إلى حدوث تراجع كبير في النشاط الصناعي، هذا بالإضافة إلى سياسة إغراق الأسواق الفلسطينية بسلع إسرائيلية الصنع تنافس المنتج الفلسطيني في

الجودة والسعر، وعلى الرغم من تراجع القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي مساهمته في التشغيل، إلا أن هذا القطاع يبقى المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية لعدة أسباب، أهمها:

1. يبقى هذا القطاع أحد القطاعات الاقتصادية المناسبة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل.
2. أن هذا القطاع يشكل محور عملية الابداع والابتكار في الإنتاج، وأن القطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الأمامية والخلفية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تنمو بشكل مستدام مالم يحقق القطاع الصناعي نمواً مضطرداً.
3. تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات وتوفير الموارد من النقد الأجنبي، وكذلك علاج مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات، وتصنيع سلع للتصدير للخارج. يعد القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها، لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة. (الأونكتاد، 2012، ص10).

مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:

يعتبر تشغيل العاملين من المؤشرات الاقتصادية الأكثر أهمية في أي نشاط اقتصادي لما له من تأثيرات إيجابية كبيرة على معدلات البطالة وعلى الناتج المحلي والتنمية الاقتصادية ويتميز القطاع الصناعي بقدرته على استيعاب العدد الأكبر من العاملين في اغلب الدول الصناعية الا ان فلسطين تعتبر الأقل في استيعاب الايدي العاملة في القطاع الصناعي نتيجة لكثير من المعوقات والتشوهات التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني والجدول (2-2) يوضح عدد المنشئات الصناعية في كل من الضفة الغربية وغزة وعدد العاملين في هذا القطاع.

جدول (2.2) التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الصناعي بين غزة والضفة الغربية

السنة	عدد المنشآت القيمة بالمليون دولار أمريكي	عدد العاملين القيمة بالمليون دولار أمريكي	الضفة الغربية نسبة مئوية	قطاع غزة نسبة مئوية	المحافظات الفلسطينية نسبة مئوية
2005	12,211	58,979	14.8	8.3	13
2006	11,351	49,990	14.6	6.3	12.3
2007	14,508	61,690	14.9	6.6	12.5
2008	14,539	59,641	14.9	4.4	12.3
2009	15,322	67,052	14.5	5.3	12.1
2010	15,617	65,538	13.7	4.8	11.4
2011	17,090	72,022	14.4	5.5	11.8
2012	16,263	78,724	14.7	5.4	11.9
2013	16,201	79,566	15.1	5.3	12.2
2014	17,057	86,253	15.4	4.9	12.6
2015	18,056	90,486	16.4	5.6	13
2016	19,367	98,776	16.3	6.3	13.5
2017	19,118	95,787	16.0	6.1	13.1
2018	20,104	112,835	14.0	6.0	14.5

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

شكل (2.2):عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين ونسبة المساهمة في التشغيل للقطاع الصناعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة

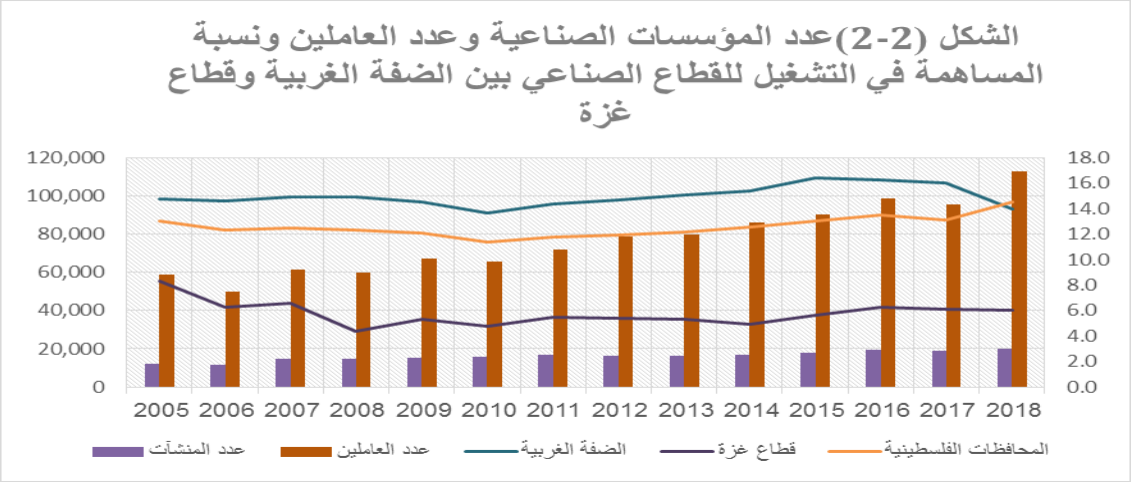

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي في العام 2005 بالنسبة لقطاع غزة كانت اعلى النسب من حيث المساهمة في التشغيل الا ان هذه النسبة اخذت في التناقص فيما بعد مقارنة مع الضفة الغربية ويعود ذلك للعديد من الأسباب منها الانقسام الداخلي الذي وقع بين الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2007 وأيضا يعود إلى التبعية الاقتصادية للاحتلال وسياسته التي أضعفت قطاع الإنتاج الوطني، وركزت على الجانب الاستهلاكي، مما زاد من فائض الأيدي العاملة. أما بالنسبة لعدد المؤسسات فنلاحظ تذبذب عدد المنشآت الصناعية حيث اتجهت نحو الارتفاع منذ عام 2006، نتيجة إقامة هيئة المدن الصناعية مما أثر إيجابا على القطاع الصناعي، وأدى إلى تزايد عدد المنشآت والعاملين في القطاع الصناعي بشكل مطرد، ثم تراجعت قدرة القطاع الصناعي في قطاع غزة على المساهمة والإنتاج، نتيجة الممارسات الإسرائيلية من الحصار الحروب المتكررة التي شنها على القطاع مستهدفا القطاعات الإنتاجية بشتى اشكالها. ومن عام 2008 حتى عام 2017 عاود القطاع الصناعي نشاطه تطوره في الضفة الغربية، بينما كان قطاع غزة يقع تحت وطأة الحصار الإسرائيلي، مما أدى إلى صعوبة استيراد المواد الخام اللازمة للمصانع وتصدير المنتجات الصناعية من قطاع غزة. في عام 2010 ساهمت الأنفاق بين قطاع غزة ومصر على إعادة الانتعاش للقطاع الصناعي بقطاع غزة. وفي عام 2014 عاد القطاع الصناعي للتراجع بسبب تحول العديد من أصحاب المنشآت الصناعية للنشاط التجاري (الاستيراد والتصدير) والعودة لتشديد الحصار على قطاع غزة، بالإضافة إلى الحروب المتتالية على غزة، وتدمير العديد من المصانع بشكل كلي أو جزئي. أما في عام 2018 فقد ازداد عدد المؤسسات ليصل إلى (20,104) مؤسسة إلا أن هذه الزيادة ليست ناتجة عن نمو القطاع الصناعي، بل عن انتشار التمويل متناهي الصغر من خلال تمويل المشاريع الصغيرة واشتراط الترخيص لتتحول في النهاية الى مؤسسات صغيرة مما أدى لزيادة أعداد المؤسسات بشكل عام، (الرفاتي، 2005)

القطاع الصناعي الفلسطيني والتجارة الخارجية:

رغم القيود التي حدد بروتوكول باريس الاقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فيها سياسة التجارة الفلسطينية بشقيها الاستيراد والتصدير وتحديد السلع المسموح باستيرادها مما يعيق استيراد الآلات والمعدات الحديثة التي من شأنها رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي سوآءا في الضفة او قطاع غزة ، الا انه يعتبر القطاع الصناعي ذو أهمية كبيرة ونسبة مساهمة عالية في الصادرات الفلسطينية تعمل ولو بجزاء بسيط على تخفيف العجز التجاري التي تعاني منه دولة فلسطين والذي بلغ 37% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، وتمثل التجارة مع إسرائيل أكثر من نصفه. ويشمل العجز الكلي كلاً من السلع والخدمات، وتمثل الصادرات الى إسرائيل حوالي 84% من اجمالي الصادرات، وفيما يخص قطاع غزة فقد تراوحت نسبة الصادرات من قطاع غزة

خلال الفترة (2006–2018) بين (0.00–1.2%) من نسبة الصادرات الفلسطينية، من قيمة وارداته وذلك بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني في حزيران (يونيو2007م) حالة من الانفصال الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي طالما سعت "إسرائيل" لإيجاده خلال السنوات التي سبقت أحداث صيف 2007م، لتتهرب مما نصت عليه اتفاقيات أوسلو من اعتبار المنطقتين وحدة اقتصادية واحدة، ومنذ ذلك الوقت أخذت الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تسير في اتجاهين مختلفين (السمهوري، 2011 ص–11). حيث أمعنت "إسرائيل" في حصارها على قطاع غزة وقيدت حركة النقل إلى الضفة الغربية وفرضت قيودا على الصادرات، وانخفضت حصة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة، وانهارت الصادرات في أعقاب القيود على حركة السلع والأشخاص، وأصبح القطاع معتمداً إلى حد كبير على شبكة أنفاق التهريب غير الشرعية تحت الحدود المصرية الفلسطينية.

جدول (2.3) حجم التجارة الخارجية الفلسطينية القيمة بالمليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات			الواردات		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي
2005	294,177	41,267	335,443	2,021,915	645,678	2,667,592
2006	332,753	33,956	366,709	2,074,157	684,568	2,758,726
2007	490,692	22,287	512,979	2,652,452	631,583	3,284,035
2008	558,446	–	558,446	2,908,276	557,892	3,466,168
2009	518,243	112	518,355	3,327,604	273,181	3,600,785
2010	572,176	3,337	575,513	3,573,318	385,194	3,958,512
2011	742,014	3,646	745,661	4,040,154	333,492	4,373,647
2012	777,685	4,683	782,369	4,305,590	391,766	4,697,356
2013	899,071	1,547	900,618	4,651,733	512,164	5,163,897
2014	937,352	6,365	943,717	5,030,260	652,939	5,683,199
2015	953,814	3,997	957,811	4,581,609	643,857	5,225,467
2016	922,253	4,246	926,499	4,691,811	671,957	5,363,768
2017	1,056,539	8,345	1,064,884	5,323,758	530,092	5,853,850
2018	1,141,533	14,101	1,155,634	5,899,553	640,037	6,539,590

المصدر: الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني 2018

يلاحظ من الجدول السابق اولاً ان حجم الصادرات لقطاع غزة في عام 2005 كان مرتفعا ثم بدأ بالانخفاض تدريجيا الى ان اصبح شبه منعدما، ويرجع ذلك الى الحصار الإسرائيلي الذي فرض على قطاع غزة منذ عام 2007 حيث ظهرت نتائج هذا الحصار على جميع القطاعات الإنتاجية في

قطاع غزة، من منع للتصدير وعدم السماح بدخول المواد الخام الخاصة بالصناعة ويتضح أيضاً تدني حجم الصادرات لقطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية خلال الأعوام 2007 – 2018 وذلك نتيجة للحصار الإسرائيلي، إضافة الى الارتفاع في حجم الواردات الى القطاع حيث عمل الحصار الإسرائيلي على تحويل قطاع غزة الى قطاع استهلاكي وعمل على تقويض الصناعة فيه.

الصناعات التحويلية الفلسطينية:

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية القطاع الأهم والاقوى بين الفروع المكونة للقطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في التشغيل (92%) من إجمالي حجم العمالة الفلسطينية في القطاع الصناعي، كذلك الحال بالنسبة للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة المساهمة (11.8%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ من بيانات الجدول رقم(4-2) ان الصناعات التحويلية القطاع الأكبر من حيث التوزيع النسبي للمؤسسات الصناعية الفلسطينية حيث بلغت نسبة الصناعات التحويلية في عام 2019 (5 عاملين فأكثر) 94.8% من اجمالي الصناعة الفلسطينية.

جدول (2.4) اهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي لعام (2018)

النشاط	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الإنتاج	اجمالي القيمة المضافة
التعدين واستغلال المحاجر	263	1846	113,404.2	64,588.5
الصناعات التحويلية	19561	107,156	4,372,794.9	1822392
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار	41	2680	408,338.8	178,084.5
إمدادات المياه وأنشطة الصرف	280	1153	61472.5	39305.3

القيمة بالمليون دولار أمريكي المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018.

شكل (2.3) التوزيع النسبي للمؤسسات الصناعية العاملة في فلسطين (5 عاملين فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي 2019

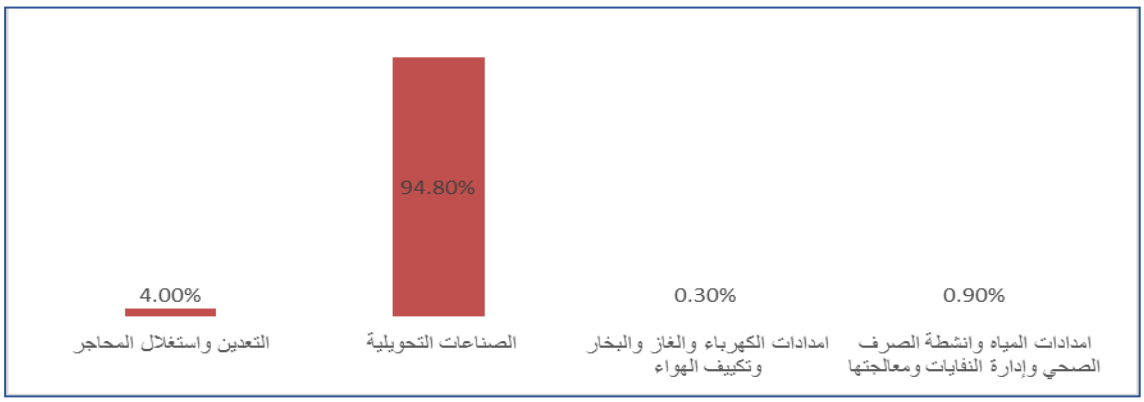

المصدر: المسح الصناعي، 2019- نتائج أساسية

تشير النتائج النهائية إلى أن عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي (5 عاملين فأكثر) وتم الحصول على بياناتها بلغت 3,247 مؤسسة، وتتوزع هذه المؤسسات بنسبة 80% في الضفة الغربية، في حين تشكل المؤسسات العاملة في قطاع غزة، 20 % ويتركز عدد المؤسسات حسب نشاطها الاقتصادي الرئيسي في انشطة الصناعة التحويلية بنسبة 94.8% من مجموع عدد المؤسسات.

شكل (2.4): نسبة المؤسسات الصناعية العاملة في فلسطين (5 عاملين فأكثر) حسب أعلى خمسة أنشطة اقتصادية رئيسية والمنطقة، 2019

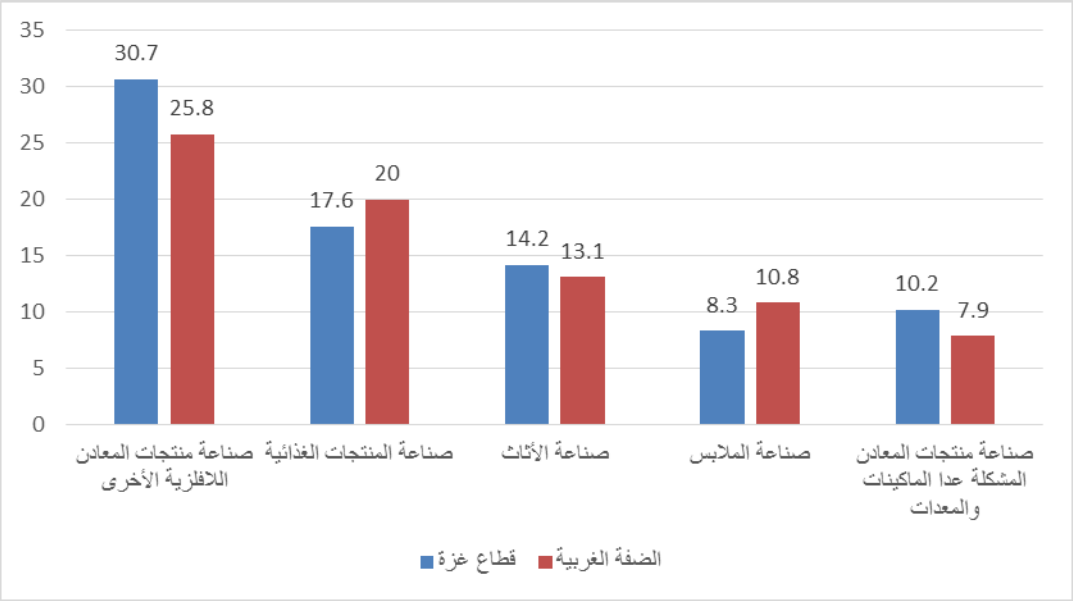

المصدر: المسح الصناعي، 2019- نتائج أساسية

عند توزيع المؤسسات الصناعية (5عاملين فأكثر) العاملة في أنشطة الصناعة التحويلية في فلسطين، أظهرت النتائج أن صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى احتلت المرتبة الاولى في عدد المؤسسات ضمن أنشطة الصناعة التحويلية وهي تشكل ما نسبته 26.8%، أما المؤسسات العاملة في صناعة المنتجات الغذائية فهي تشكل ما نسبته 19.6%، في حين ان المؤسسات الصناعية العاملة في صناعة الاثاث تشكل 13.3%، تلتها المؤسسات العاملة في صناعة الملابس بنسبة 10.3%، في حين أن المؤسسات العاملة في صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات بلغت نسبتها 8.3%، أما باقي المؤسسات الصناعية فتمثل ما نسبته 21.8% من مجموع المؤسسات العاملة في انشطة الصناعة التحويلية.

شكل (2.5): عدد العاملين (5 عاملين فأكثر) في الاراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والمنطقة، 2019

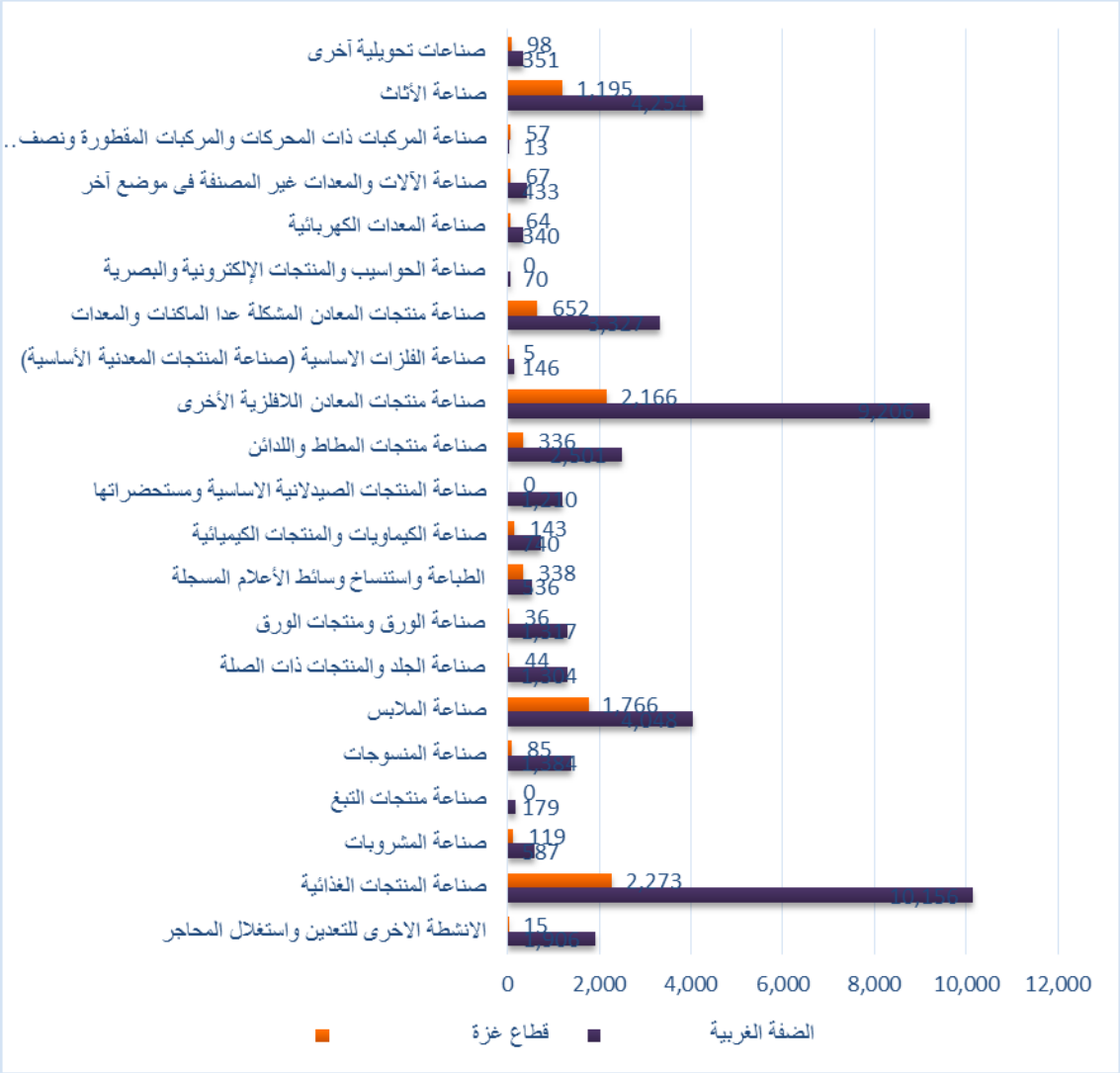

المصدر: المسح الصناعي، 2019- نتائج أساسية

بلغ عدد العاملين في المؤسسات الصناعية (5 عاملين فأكثر) العاملة في فلسطين 57,776 عاملاً موزعين على أنشطة الصناعة المختلفة. وقد بلغت نسبة العاملين في الضفة الغربية 80.8% من اجمالي عدد العاملين، فيما بلغت نسبة العاملين في قطاع غزة،% 19.2 وعند توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية تظهر النتائج ان 21.5% من اجمالي العاملين يعملون في الصناعات الغذائية والمشروبات، حيث تعتبر هذه النسبة اعلى نسبة بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويبلغ عدد المؤسسات الصناعية للصناعات الغذائية والمشروبات (5 عاملين فأكثر) 736 مؤسسة في فلسطين منهم 133 مؤسسة في قطاع غزة تشغل حوالي 2392 عامل، يليها من حيث عدد العاملين قطاع صناعة منتجات المعادن اللافلزية ويشغل حوالي 11,372 عامل في كل من الضفة الغربية وغزة.

القطاع الصناعي في قطاع غزة:

يعاني القطاع الصناعي في قطاع غزة من العديد من الصعوبات والمشاكل منها ضعف القدرة الإنتاجية، نقص في التمويل والاستثمارات، نقص في المواد الخام، ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة الى النقص في التكنولوجيا الحديثة في التصنيع ، كل هذه المشاكل نتيجة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه قطاع غزة ، مثل الحروب المتكررة التي قوضت كل أعمدة الصناعة، الحصار المفروض على القطاع وعدم حرية الحركة سوآءا للأشخاص او البضائع والظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعاني منها قطاع غزة، ونتيجة لما يعانيه القطاع الصناعي انخفضت الثقة لدى المستهلك في المنتجات الصناعية المحلية.

جدول (2.5): القطاعات الصناعية في قطاع غزة من حيث عدد المصانع وعدد العاملين والطاقة الإنتاجية خلال الأعوام 2017-2019

القطاع الصناعي	2017			2018			2019		
	عدد المصانع العاملة	العمال	الطاقة الإنتاجية	عدد المصانع العاملة	العمال	الطاقة الإنتاجية	عدد المصانع العاملة	العمال	الطاقة الإنتاجية
الصناعات الغذائية	51	990	30%	45	990	27%	45	800	18%
الصناعات البلاستيكية	42	792	27%	37	420	22%	60	790	27%
الصناعات الكيميائية	53	755	25%	40	594	14%	40	600	14%
الصناعات الورقية	62	1070	23%	55	792	16%	55	700	16%
صناعات الملابس	80	2500	40%	75	1584	11%	90	1800	15%
الصناعات المعدنية	52	350	25%	45	198	8%	250	1500	15%
الصناعات الجلدية	20	270	35%	18	119	14%	20	120	12%
الصناعات الخشبية	82	1880	37%	60	1584	20%	85	1800	22%
الصناعات الإنشائية	285	5200	40%	240	3168	20%	240	1850	15%
الصناعات الألمنيوم	197	891	45%	188	570	33%	220	850	30%
صناعات الطاقة المتجددة	15	120	80%	20	150	40%	20	150	30%
الصناعات التقليدية	10	28	7%	10	28	3%	10	40	3%
الإجمالي / المعدل	**949**	**14846**	**35%**	**833**	**10197**	**19%**	**1135**	**11000**	**18%**

المصدر: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية 2019

وفي العام 2017 انخفض عدد الشركات العاملة الى اقل من 950 وبطاقة انتاج لا تزيد عن 35 % بالمقارنة مع بعض السنوات السابقة والتي وصل فيها عدد الشركات الى ما يزيد عن 2000

شركة وبطاقة انتاج فوق 70% وأدى ذلك الى تسريح الالاف العاملين حيث انخفض عدد العمال الى حوالي 14000 عامل بعد ان كان هذا العدد يزيد عن 45000 عامل قبل الحرب والحصار. في العام 2018 وصل القطاع الصناعي الفلسطيني الى أدني المستويات للإنتاج والعمالة في المصانع، فهذه المؤشرات التي وصلت الى اقل 20 % من طاقة الانتاج لدى الكثير من القطاعات فهي تشبه المؤشرات التي تعبر عن القطاع الصناعي في حال حدوث حرب، كما ان عدد المنشآت الصناعية انخفض بشكل غير مسبوق ووصل الى حوالي 800 منشآه صناعية فقط معظمها يعمل جزئيا وبالحد الادنى والتي لا تشغل أكثر من 10000 عامل وعاملة.

وعليه فان القطاع الصناعي بحاجة الى إنعاش سريع ومباشر لمنعه من الانهيار التام حيث سيؤدي ذلك الى انهيار في منظومة الانتاج وتقديم الخدمات الاساسية للعديد من القطاعات الاخرى وارتفاع معدلات البطالة بشكل أكثر من خطير. مع بداية العام 2019، استمر القطاع الصناعي الفلسطيني في الوصول الى أدنى المستويات للإنتاج والعمالة في المصانع، فهذه المؤشرات التي وصلت الى اقل 18 % من طاقة الانتاج لدى الكثير من القطاعات وذلك بسبب استمرار الوضع الاقتصادي والسياسي المتردي وتأخر عملية إعادة الاعمار وارتفاع تكاليف الإنتاج والعمالة بالمقارنة مع مستويات ومؤشرات السوق المتدنية وندرة السيولة النقدية وقد وقع العديد من أصحاب الصناعة ضحية نقص التمويل والسيولة وتأخر دفع الالتزامات لموردي المواد الخام مما أدى الى اغلاق عدد كبير من المصانع. (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية،2019)

المبحث الثالث: قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات:

مقدمة

تعدُّ الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات المتميزة في فلسطين؛ فقد درج أجدادنا على تصنيع العديد من المواد الغذائية بشكل متقن يتميز عن العديد من الشعوب المجاورة، واستخدم ما جادت به البيئة الفلسطينية لابتكار أطعمة لم يسبقه إلى صناعتها أحد؛ فكانت إحدى مكونات التراث والهوية الفلسطينية التي تميزه عن غيره من الشعوب، فنقل العديد منها إلى الشعوب التي آوته في شتاته بعد نكبة 1948م، وما زال بعضها يستخدم حتى الآن؛ كما شمل السبق الفلسطيني في هذا المضمار استخدام العديد من طرق حفظ الأغذية، وتعود نشأة قطاع الصناعات الغذائية الفلسطيني الحديثة إلى مطلع القرن العشرين، عندما تأسست بعض المصانع الغذائية ومعامل الحلويات والسكاكر، والتي اتسع نطاقها حتى غدت توفر معظم السلع الغذائية الأساسية للمجتمع الفلسطيني؛ حيث تنتج اليوم ما يزيد عن 120 سلعة ومنتجًا غذائيًا وطنيًا. ويعتبر الصناعات الغذائية من أبرز الصناعات التحويلية التي تساهم في المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، والتجارة الخارجية في فلسطين. علاوة على ذلك، تبرز أهمية هذا القطاع من خلال ارتباطه بشكل وثيق مع القطاع الزراعي كمصدر للمواد الخام المستخدمة في هذه الصناعة. ونظراً للعلاقة المتبادلة بين هذين القطاعين، فإن أي نمو وتطور في أحدهما من شأنه أن ينعكس على ازدهار القطاع الآخر. وهذا من شأنه أن يساهم ولو بشكل جزئي في إحلال الواردات سواء من السلع الغذائية المصنعة أو من المواد الخام الزراعية، بالتالي في تحقيق الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني

سيتناول هذا الجزء من الفصل التعريف بالصناعات الغذائية، ومراحل تطورها، واهمية الصناعات الغذائية والمشروبات في فلسطين عموماً وقطاع غزة خصوصاً، وتسليط الضوء على واقع هذا القطاع وأبرز المؤشرات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع توضيح الاختلاف بين المعدلات في كل منها، وأسباب هذا التباين في المؤشرات.

المفاهيم الأساسية لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات:

وردت عدة تعريفات للصناعات الغذائية منها، "عمليات معالجة المواد الغذائية الخام وتغليفها وتوزيعها، ويشمل ذلك الأطعمة الطازجة، والأغذية المحضرة والمعلبة، والمشروبات الكحولية وغير الكحولية، وبشكل عام تشمل أي منتجات مخصصة للاستهلاك الادمي ماعدا الادوية" (مركز الاعمال الدولي، 2017م).

وهي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل

والحفظ والتكييف، والاستعمال تماشياً مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري" (عبد الكريم، 1985م، ص 212).

كما ورد تعريف الصناعات الغذائية في التصنيف الصناعي الدولي الموحد على أنها "عمليات معالجة منتجات الزراعة والحراجة والصيد البحري وتحويلها إلى غذاء للاستهلاك الآدمي والحيواني، ويشمل إنتاج مواد وسيطة لا يتم استهلاكها بشكل مباشر. وتنتج تلك الصناعات أيضاً منتجات جانبية ذات قيمة أكبر أو أقل من المنتج الرئيسي (الجلود على سبيل المثال من مذابح الحيوانات، والكسبة من معاصر الزيوت). ويتم الإنتاج لنفس المصنع أو لطرف ثالث كما هو الحال للمذابح الخاصة. وتعتبر بعض النشاطات نشاطات تصنيعية، كما هو الحال في المخابز ومصانع المعجنات، ومحلات اللحوم المحضرة، والتي تقوم ببيع منتجاتها الخاصة، على الرغم من وجود موزعين لمنتجات تلك المصانع". (UN,2008) .

استنادا الى التعريفات السابقة يمكن تعريف الصناعات الغذائية انها مجموعة من العمليات الفنية المركبة التي تقوم بمعالجة وتغليف المنتجات الزراعية والبحرية، وتحويلها الى غذاء للاستهلاك الادمي او الحيواني او انتاج مواد تدخل في صناعة منتجات أخرى، واضافة المواد التي تعمل على حفظها لأطول فترة ممكنة ضمن معايير الجودة العالمية.

وتقع الصناعات الغذائية الفلسطينية حسب" التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC4) تحت اسم:(صنع المنتجات الغذائية والمشروبات رقم 10) وتشمل عدداً من الصناعات الفرعية منها:

1010 إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها.

1030 تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات.

1040 صنع الزيوت والدهون النباتية والحيوانية.

1050 صنع منتجات الحليب والألبان.

1060 صنع منتجات طواحين الحبوب وصنع النشاء.

1070 صنع منتجات المخابز.

1073 صنع الكاكاو، والشوكولاتة والحلويات السكرية.

1074 صنع المعكرونة والشعيرية.

1079 صنع منتجات الأغذية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر.

1080 صنع أعلاف حيوانيه محضرة.

1100 صنع المشروبات الخفيفة والمياه المعدنية.

- **صناعة منتجات اللحوم:** إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها: تشمل هذه الصناعة تشغيل مجازر ذبح الحيوانات وتهيئة لحومها، ومجازر الحيتان والحيوانات المشابهة، وانتاج لحوم الأغنام والأبقار أو الدواجن الطازجة أو المبردة أو المجمدة، وإنتاج اللحوم المجففة والمملحة والمدخنة، وانتاج منتجات اللحوم، وانتاج الجلود والصلال من مخلفات المجازر، وانتاج الصوف والريش. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م.) ويبلغ عدد المصانع العاملة 17 مصنعًا، تشغل أكثر من 559 عاملًا؛ ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 25 مليون دولار؛ وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات اللحوم الفلسطينية 90% من حجم السوق. ويعدُّ هذا القطاع من أكثر القطاعات تأهيلًا من حيث شهادات الجودة العالمية؛ إذ يوجد 4 مصانع حاصلة على شهادة الجودة العالمية الأيزو 22000؛ كما يعتبر من القطاعات التصديرية المهمة؛ إذ يبلغ حجم الصادرات أكثر من 6 مليون دولار. من جانب آخر، تحتاج هذه الصناعة إلى أكثر من 100 طن يوميًا من لحوم الحبش بمختلف أنواعها؛ ما يخلق فرصًا إضافية للاستثمار في مزارع الحبش والمسالخ الخاصة بها.
- **تصنيع وتعليب الخضروات والفواكه:** وتشتمل هذه الصناعة على صناعة مواد غذائية تعتمد بشكل رئيسي على الفواكه أو الخضار، وتجهيز وحفظ الفواكه والمكسرات، وتجهيز وحفظ الخضار، وحفظ وتخليل حب الزيتون، وتحميص المكسرات، وصنع عصير الفواكه والخضراوات، وصناعة المربى والجيلي، وتجهيز وحفظ البطاطا، وصناعة المواد الغذائية سريعة التلف من الفاكهة والخضار والمكسرات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018) .يبلغ عدد المصانع العاملة 18 مصنعًا تشغل أكثر من 545 عاملًا؛ ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 30 مليون دولار. وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات الخضار والفواكه الفلسطينية

20% من حجم السوق؛ كما يعتبر هذا القطاع من القطاعات التصديرية الفاعلة؛ إذ يبلغ حجم الصادرات أكثر من 21 مليون دولار. من جانب آخر، تحتاج هذه الصناعة الى بيوت تعبئة ومخازن تبريد؛ ما يعني وجود فرص كبيرة للاستثمار في هذا المجال.

- **صناعة الزيوت والدهون النباتية:** وتشتمل هذه الصناعة على صناعة زيت الزيتون والزيوت والدهون النباتية والحيوانية الخام الأخرى، وصناعة الزيوت النباتية المكررة الأخرى، وصناعة الدقيق أو جريش غير منزوع الدسم من البذور الزيتية أو الجوزيات الزيتية أو النوى الزيتي، وتجهيز الزيوت النباتية، وصنع السمنة النباتية، وإنتاج نسالات القطن وألواح الكسب أو مخلفات إنتاج الزيوت الأخرى، وصناعات أخرى واستخلاص من الزيوت والدهون الحيوانية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2018) ويبلغ عدد المصانع العاملة في هذا القطاع 13 مصنعًا (بالإضافة الى معاصر الزيتون)، وتشغل أكثر من 295 عاملًا. ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 70 مليون دولار. تبلغ الحصة السوقية لمنتجات الزيوت الفلسطينية 20 %من حجم السوق .ويعدُّ هذا القطاع من القطاعات المؤهلة من حيث شهادات الجودة العالمية؛ إذ يوجد 3 مصانع حاصلة على شهادة الجودة العالمية "الأيزو "22000؛ ويوجد عشرة معاصر زيتون حاصلة على شهادة نظام تحليل المخاطر وضبط النقاط الحرجة .(HACCP) كما يعدُّ هذا من القطاعات التصديرية؛ حيث يبلغ حجم الصادرات أكثر من 31 مليون دولار. من جانب آخر تحتاج صناعة زيت الزيتون الفلسطينية إلى الولوج في الأسواق الفاخرة والمنتجات العضوية، لعدم قدرتها على المنافسة من حيث السعر في الأسواق التجارية.
- **صناعة منتجات الحليب والألبان:** تتبع هذه الصناعة صناعة الحليب السائل الطازج المبستر، وصناعة الحليب المجفف المحلى أو الغير محلى، وصناعة اللبن الرائب واللبنة، وصناعة الأجبان، وصناعة الزبدة والسمنة والقشدة، وصناعة الآيس كريم، وصناعة اللاكتوز (سكر الحليب)، وصناعة منتجات ألبان أخرى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016) . يبلغ عدد المصانع العاملة في هذا القطاع 41 مصنعًا، بما فيها مزارع الابقار والدواجن الكبرى. ويعمل في هذا القطاع أكثر من 1754 عاملًا؛ ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 67 مليون دولار. وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات الألبان الفلسطينية 45% من حجم السوق، بما فيها المنتجات التقليدية. ولقد حصل عدد 2 من المصانع في عام 2019 على شهادات الجودة العالميةISO 9001، لكن من حيث القدرة على التصدير؛ فإنه قطاع واعد في قطاع غزة والضفة حيث لا تتجاوز الصادرات 5 ملايين دولار؛ وهي عبارة عن جبنة بيضاء مغلية. من جانب آخر بدأت هذه الصناعة بتنويع المنتجات وإدخال أصناف جديدة؛ ما يعني وجود فرص كبيرة للاستثمار في هذا المجال. (اتحاد الصناعات الغذائية،2019).

- **صناعة دقيق القمح ومنتجات الحبوب:** تشتمل هذه الصناعة على صناعة منتجات مطاحن الحبوب والأرز، ومنتجات طحن الخضراوات والبقوليات، وصناعة أطعمة الإفطار من الذرة (كورن فلكس) ،والطحين المخلوط للحلويات والعجينة الجاهزة، وصناعة النشاء كطحن الذرة، وصناعة الجلوكوز وشراب الجلوكوز وسكر الشعير المالتوز، وصناعة الجلوتين، وصناعة التايبوكا (مستحضر نشوي لصنع الحلويات) وبدائلها المحضرة من النشا، وتصنيع زيت الذرة، وصناعة منتجات الأغذية الأخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2018م.) يبلغ عدد المصانع العاملة في هذا المضمار 9 مصانع؛ وتشغل أكثر من 236 عاملًا؛ ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 45 مليون دولار. وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات المطاحن الفلسطينية 30% من حجم السوق.
- **صناعة الأعلاف:** وتشتمل هذه الصناعة على صناعة أعلاف حيوانات المزارع، وصناعة أعلاف محضرة للقطط والكلاب والسمك وغيرها من الحيوانات الأليفة، وصناعة الأعلاف من المخلفات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م)، ويبلغ عدد المصانع العاملة في هذا الميدان 22 مصنعًا؛ وتشغل أكثر من 329 عاملًا؛ ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 35 مليون دولار؛ وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات المطاحن الفلسطينية 15% من حجم السوق.
- **صناعة منتجات المخابز:** تشتمل هذه الصناعة على صناعة الخبز، وصناعة الكيك، وصناعة المعجنات، وصناعة منتجات المخابز الجافة والبسكويت بأنواعه، وصناعة الحلويات الشرقية، وصناعة منتجات المخابز المجمدة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م). يبلغ عدد المخابز العاملة 1498 مخبزًا؛ وتشغل 5848 عاملًا. ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 100 مليون دولار. وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات المطاحن الفلسطينية 90% من حجم السوق.
- **صناعة السكاكر والحلويات:** يشتمل هذا الفرع من الصناعات الغذائية على صناعة منتجات الكاكاو، **وصناعة** الشوكولاتة وحلويات الشوكولاتة، وصناعة الحلويات السكرية، وصناعة الحلاوة الطحينية، وحفظ الفواكه والجوزيات وقشور الفواكه وغيرها من أجزاء النباتات في السكر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م). يبلغ عدد المصانع العاملة في هذا القطاع 27 مصنعًا؛ وتشغل أكثر من 1213 عاملًا. ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 22 مليون دولار؛ وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات السكاكر والحلويات الفلسطينية 25% من حجم السوق، بما فيها المنتجات التقليدية. ويعدُّ هذا القطاع أقل القطاعات تأهيلا من حيث شهادات الجودة العالمية، ومن حيث القدرة على التصدير؛ حيث لا تتجاوز الصادرات 8 مليون دولار. من جانب آخر تحتاج هذه الصناعة إلى تحسين عمليات التعبئة والتغليف؛ حتى تكون قادرة على المنافسة.

- **صناعة المعكرونة والشعيرية:** تتضمن هذه الصناعة صناعة المعكرونة والشعيرية، وصناعة منتجات العجائن المجمدة والمعلبة، وصناعة المفتول (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م) ويبلغ عدد المصانع العاملة في هذه المجال 5 مصانع، تشغل أكثر من 89 عاملًا، ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 34 مليون دولار. وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات المطاحن الفلسطينية 30% من حجم السوق.
- **صنع المشروبات الخفيفة والمياه المعدنية:** وتشتمل هذه الصناعة على صناعة المشروبات الكحولية المقطرة، ومزج الكحول المقطرة، وإنتاج المشروبات الكحولية المتعادلة، وصناعة النبيذ، وصناعة مشروبات كحولية غير مقطرة، وصناعات نبيذ أخرى، وصناعة البيرة،7 وصناعة المشروبات غير **الكحولية** بدون أو مع صودا، وإنتاج المياه المعدنية من المياه المعبأة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2018م). يبلغ عدد المصانع العاملة 20 مصنعًا، وتشغل أكثر من 978 عاملًا. ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 34 مليون دولار. وتبلغ الحصة السوقية لمنتجات المشروبات الفلسطينية 20% من حجم السوق.
- **صناعة منتجات الأغذية الأخرى:** اشتملت هذه الصناعة على صناعة منتجات القهوة، وخلط الشاي والمته، وصنع الشوربات، وصناعة أغذية خاصة بالأطفال والرضع، وصناعة منتجات التوابل والبهارات والصلصات، وتصنيع الأغذية القابلة للتلف، واضافة اليود إلى ملح الطعام النقي، وصناعة الطحينية، وصناعة منتجات غذائية أخرى غير مصنفة في مكان آخر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م) بلغ عدد المصانع العاملة 31 مصنعًا، وتشغل أكثر من 860 عاملًا. ويبلغ حجم الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من 12 مليون دولار. (اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية، 2019).

مما سبق نستنتج ان هناك تنوع في منتجات الصناعات الغذائية الفلسطينية، حيث أنها وفرت أشكال متعددة من المنتجات الغذائية للمواطن الفلسطيني، وهناك الكثير من المصانع ضمن هذا القطاع حصلت على شهادة الجودة العالمية ISO 9001، مما يجعلها مؤهلة للمنافسة في الأسواق العالمية على الرغم من حاجتها للاستثمارات الكبيرة، أما بعض القطاعات الأخرى فما زالت تحتاج إلى إقامة الروابط المختلفة مع فروع صناعات أخرى كالتعبئة والتغليف، مما سيمكنها من القدرة على المنافسة والولوج إلى الأسواق العالمية.

أهمية الصناعات الغذائية والمشروبات:

تحتل الصناعات الغذائية أهمية بالغة في الاقتصاد الفلسطيني؛ نظرًا لقدرتها على دعم التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، عبر تصدير العديد من المنتجات الغذائية المصنعة في المنشآت الصناعية الفلسطينية، فضلًا عن أنها تعمل على سد جزء كبير من احتياجات المستهلك الفلسطيني؛

ولكون هذا القطاع داعمًا قويًا يمكن الاعتماد عليه في رفد القطاعات الاقتصادية الفلسطينية برأس المال اللازم للنمو والتطور؛ فضلًا عن أنه يرفد السوق الفلسطيني بالعديد من فرص العمل اللازمة لتشغيل اليد العاملة الفلسطينية، ومحاربة البطالة. وقد بلغ عدد المنشآت الغذائية الفلسطينية 14% من إجمالي المنشآت الفلسطينية في العام 2014، ووفر 15 ألف فرصة عمل؛ كما إن حصته من الصادرات الفلسطينية بلغت 22%؛ أي أنه ثاني قطاع تصديري بعد الحجر والرخام.

ويمتاز قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية بالحيوية والقابلية للتطور، نظرًا للأسباب التالية:

- توفر جزء كبير من المواد الخام اللازمة؛ حيث يوفر القطاع الزراعي المحلي جزءًا كبيرًا منها.
- توفر الأيدي العاملة الفلسطينية للسوق الفلسطيني .

ويوفر قطاع الصناعات الغذائية الفلسطيني فرص عمل تستوعب الأيدي العاملة الفلسطينية أكثر من أي من القطاعات الصناعية الأخرى؛ حيث يشغِّل حالياً أكثر 15000 عامل وعاملة في مخالف التخصصات؛ ويشكل ناتج القطاع ما نسبته 24% من الناتج المحلي. هذا وتحتل الصناعات الغذائية الفلسطينية موقعاً حيوياً ضمن القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام وضمن قطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص؛ فقد بلغ عدد المؤسسات في صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات في الضفة الغربية وقطاع غزة (2,343) منشأة وتمثل 14% من إجمالي المنشآت الفلسطينية.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن العائلة الفلسطينية تنفق نحو (36%) من ميزانيتها على الغذاء؛ ما يتيح لهذه الصناعات فرصة النمو والتطور في ظل هذا الحجم الكبير للطلب المحلي. كذلك فإن أهمية هذه الصناعات تزداد، نتيجة ارتباطها الشديد بكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخصوصًا قطاع الزراعة؛ حيث يمكن للصناعات الغذائية أن تسهم في تحفيز هذا القطاع؛ ما يزيد من القيمة المضافة للزراعة وتنويع المحاصيل الزراعية؛ كما إن نمو الصناعات الغذائية من خلال تصنيع الغذاء، يلعب دوراً مهماً في زيادة دخل المزارعين، والتخفيف من وطأة الهجرة إلى المدينة؛ وهي تحديات لا يمكن الاستخفاف بها في الوقت الراهن.

مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في الإنتاج الصناعي:

ساهم قطاع الصناعات الغذائية بحوالي 22.7% من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية في فلسطين في العام 2018 وقد تذبذبت هذه النسبة صعوداً ونزولاً بشكل طفيف خلال الأعوام 2005-2018 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لترتفع من 19.3 % في 2011 لتصل إلى ذروتها 25.9% عام 2013 ثم عادت إلى الانخفاض فوصلت إلى 21.7% في 2017 وهذه النسبة تدل على الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الغذائية ومساهمته في النمو الاقتصادي.

شكل (2.6): نسبة مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات في الإنتاج الصناعي

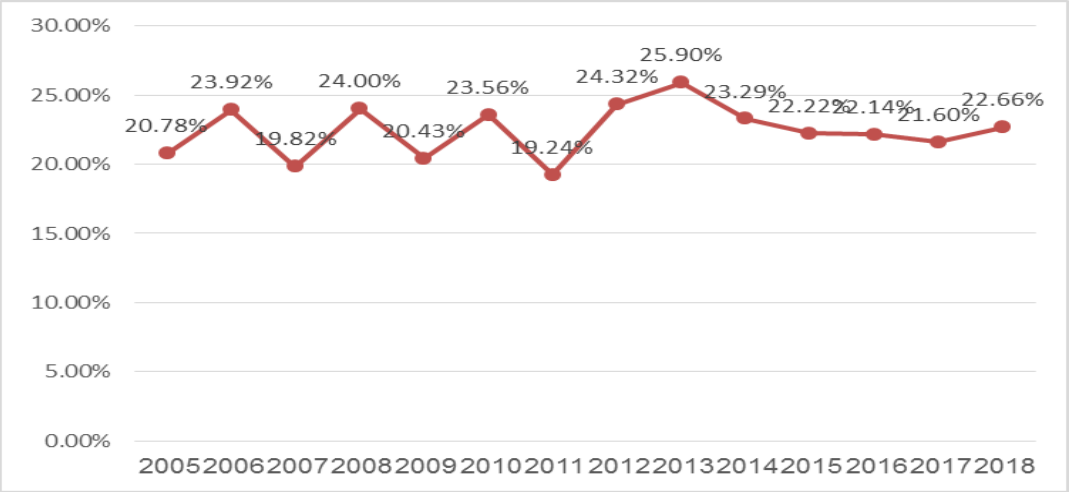

المصدر: (اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2005-2008، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

جدول (2.7) إجمالي الإنتاج الصناعي والانتاج (باللف دولار) لمنشئات الصناعات الغذائية والمشروبات في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2005 – 2018م

العام	الإنتاج في القطاع الصناعي	الإنتاج في الصناعات الغذائية والمشروبات	نسبة مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات
2005	1,624,618.4	337,540.1	20.78%
2006	1,711,365.5	409,384.4	23.92%
2007	1,808,282.00	358,442.70	19.82%
2008	2,056,157.00	493,473.20	24.00%
2009	2,293,632.00	468,485.60	20.43%
2010	2,700,320.00	636,267.60	23.56%
2011	2,819,353.00	542,466.90	19.24%
2012	3,798,060.00	923,722.60	24.32%
2013	4,021,525.00	1,041,496.00	25.90%
2014	4,102,943.5	955,385.80	23.29%
2015	3,817,644.6	848,263.50	22.22%
2016	4,191,767.4	928,200.10	22.14%
2017	4,784,691.1	1,033,312.20	21.60%
2018	4,956,010.40	1,123,045.60	22.66%

المصدر: (اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2005-2008، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

وقد نمت قيمة الإنتاج من الصناعات الغذائية في فلسطين في الفترة من 2010 إلى 2018 بنسبة % 56.7 أي بمعدل نمو سنوي 6.3% وأُنتج في الضفة الغربية ما نسبته 79%من إجمالي الإنتاج الصناعي الغذائي في فلسطين خلال هذه الفترة، مقابل 21% في قطاع غزة. ويمكن تفسير النمو في الإنتاج بالزيادة الكبيرة في الاستثمارات في هذا القطاع، حيث نمت قيمة الاستثمارات في الأصول الثابتة فيه بنسبة،257.6% مرتفعة من 5.8 مليون دولار في 2010 إلى 20.7 مليون دولار نهاية 2017. وترافق مع زيادة الاستثمارات ارتفاع ملحوظ في أعداد المنشآت والعمال في هذا القطاع.

مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في القيمة المضافة:

تعكس القيمة المضافة نسبة توظيف الإنتاج الغذائي المحلي لوسائل الإنتاج المحلية في عمليات الإنتاج. وقد ساهم قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في القيمة المضافة للصناعة بنسبة 17.4% في العام 2018، وقد تذبذبت هذه النسبة خلال الفترة 2005- 2018 حول معدلات مختلفة؛ حيث ارتفعت النسبة من % 15.5 في 2005 لتصل الى 95.1% في 2014 ، ثما ما لبث ان بدأت النسبة في الانخفاض ويرجع ذلك للسياسات الإسرائيلية التي تحاول هدم الصناعة الفلسطينية وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابع لها واضف على ذلك انخفاض النسبة بالنسبة لقطاع غزة نتيجة للحروب الإسرائيلية وسوء الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة نتيجة للحصار والانقسام. ويشير معدل القيمة المضافة إلى وجود متسع لاستغلال عناصر الإنتاج المحلية في الإنتاج الغذائي، وهذا يعكس إمكانية النمو الكبيرة لهذه الصناعة من خلال استغلال عناصر الإنتاج المحلية غير المستغلة.

جدول (2.8): نسبة مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في القيمة المضافة من أنشطة الصناعة في فلسطين للأعوام 2005 - 2018

الأعوام	الصناعة	الغذائية والمشروبات	المساهمة
2005	655,244.40	101,365.60	15.5%
2006	760,920.80	112,145.50	14.7%
2007	735,899.20	106,147.70	14.4%
2008	968,337.80	200,666.60	20.7%
2009	1,046,536.00	167,809.10	16.0%
2010	1,311,974.90	274,453.20	20.9%
2011	1,289,086.00	195,217.40	15.1%
2012	1,710,140.10	359,942.40	21.0%

الأعوام	الصناعة	الغذائية والمشروبات	المساهمة
2013	1,626,789.00	387,847.20	23.8%
2014	1,712,368.00	429,451.10	25.1%
2015	1,458,699.70	316,206.20	21.7%
2016	1,776,667.20	338,881.30	19.1%
2017	1,978,759.30	416,705.20	21.1%
2018	2,104,370.30	366,791.30	17.4%

المصدر: (اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2005-2008، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

شكل (2.7): مساهمة قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في القيمة المضافة من أنشطة الصناعة في فلسطيني للأعوام 2005-2018

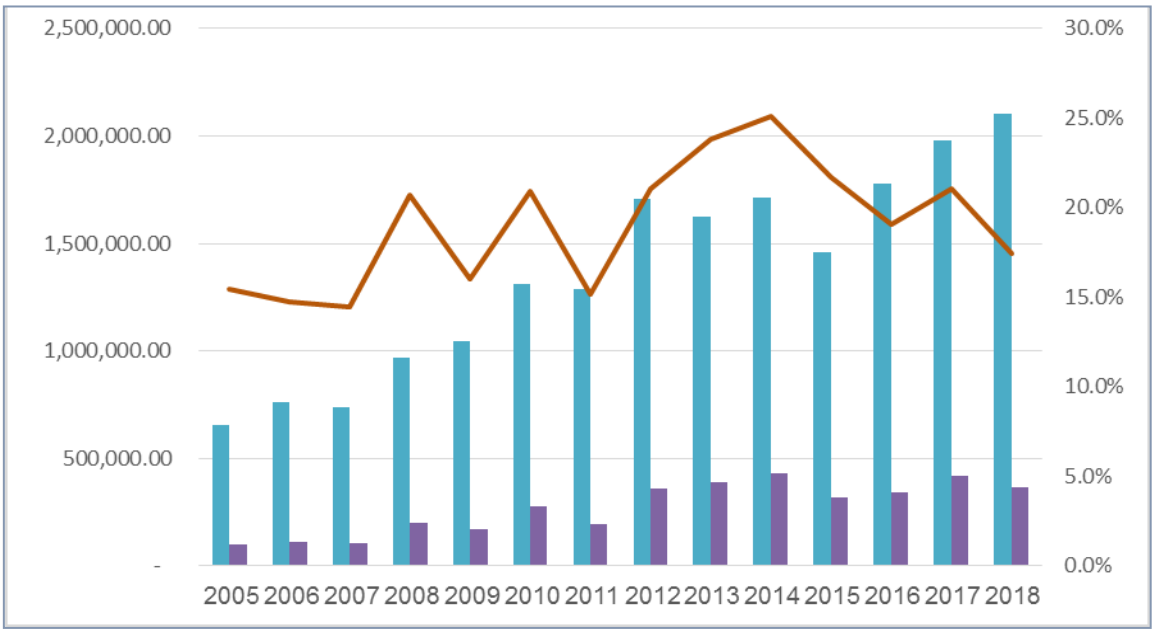

المصدر: (اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2005-2008، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

المنشآت والعمالة في قطاع الصناعات الغذائية

بلغ عدد منشآت الصناعات الغذائية في نهاية 2018 حوالي 3,569 منشأة منها 2,623 منشأة في الضفة الغربية و946 منشأة في قطاع غزة. وقد ارتفع عدد منشآت الصناعات الغذائية بنسبة 13.4% منذ، 2010 مترافقة مع الزيادة في الاستثمارات في هذا القطاع. أما بالنسبة لعدد العاملين في هذه المنشآت؛ فقد ارتفع من 9879 عامل في 2005 إلى 20,149 عامل في 2018

أي بنسبة 49%، منهم 13,655 عامل في الضفة الغربية و6,494 عامل في قطاع غزة. وتقوم الصناعات الغذائية بتشغيل ما نسبته 19.5% من إجمالي الأيدي العاملة في قطاع الإنتاج الصناعي؛ بالتالي تأتي في المرتبة الأولى بين الصناعات الإنتاجية من حيث تشغيل عدد الأيدي العاملة في 2018. على مستوى الصناعات الغذائية الفرعية، يظهر الجدول (1-5) أعداد المؤسسات الصناعية من قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات واعداد العمال المشتغلين فيها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من 2005 الى 2018.

جدول (2.9): عدد المؤسسات الصناعية واعداد العاملين في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2005 - 2018

العام	فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	عدد المنشئات	عدد العاملين	عدد المنشئات	عدد العاملين	عدد المنشئات	عدد العاملين
2005	2,170.00	9,879.00	1,607.00	6,900.00	563.00	2,979.00
2006	2,213.00	10,093.00	1,645.00	7,069.00	568.00	3,024.00
2007	1,992.00	9,350.00	1,447.00	7,250.00	545.00	2,100.00
2008	2,063.00	9,988.00	1,522.00	8,288.00	541.00	1,700.00
2009	2,179.00	10,803.00	1,654.00	9,003.00	525.00	1,800.00
2010	2,105.00	10,438.00	1,648.00	8,738.00	457.00	1,700.00
2011	2,306.00	11,879.00	1,806.00	9,979.00	500.00	1,900.00
2012	2,325.00	13,639.00	1,813.00	10,939.00	512.00	2,700.00
2013	2,178.00	15,409.00	1,721.00	12,909.00	457.00	2,500.00
2014	2,292.00	13,325.00	1,811.00	11,125.00	481.00	2,200.00
2015	2,329.00	14,711.00	1,811.00	10,711.00	518.00	4,000.00
2016	2,559.00	17,897.00	1,935.00	12,715.00	624.00	5,182.00
2017	3,248.00	18,711.00	2,291.00	12,982.00	957.00	5,729.00
2018	3,569.00	20,149.00	2,623.00	13,655.00	946.00	6,494.00

المصدر: (اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2005-2018، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

مصادر المواد الخام لقطاع الصناعات الغذائية:

تختلف مصادر المواد الخام لهذه الصناعات نتيجة لعدة عوامل، أبرزها مدى تحمل هذه المواد للنقل والتخزين لفترات زمنية محددة دون تلفها، بالإضافة إلى مدى توفر هذه المواد في السوق المحلي بكميات كافية وبجودة معقولة تُغني عن الاستيراد. ففي صناعة منتجات الألبان، تعتمد المصانع على الحليب المنتج محلياً نظراً لقصر مدة صلاحية الحليب الطازج (حوالي أربعة أيام)، هذا من شأنه أن

يصّعب استيراده من الخارج بسبب المدة الطويلة التي تتطلبها إجراءات التخليص بالعادة. كذلك الأمر بالنسبة لمنتجات الخضار والفواكهُ مثل المخللات، والتي تعتمد على الإنتاج المحلي الذي ينتج عادة في مزارع قريبة من المصنع، بسبب تأثر جودة المواد الخام أثناء عملية الاستيراد والنقل لمسافات طويلة. وتعتمد الصناعات الغذائية على مواد خام أساسية في عملية التصنيع (المواد الخام الزراعية بشقيها النباتي والحيواني)، فإن الصناعات الغذائية في فلسطين تختلف من حيث نسبة اعتمادها على المنتج الزراعي المحلي في التصنيع. فبعض الصناعات مثل صناعة الزيوت والدهون النباتية، خاصة زيت الزيتون، تعتمد بشكل مطلق على الإنتاج الزراعي المحلي، في حين أن تلك المعتمدة على الزيوت الأخرى مثل زيت الذرة والنخيل، يتم استيراد كامل المواد الخام من الدول الأجنبية إسرائيل، ونظراً لقلة الإنتاج المحلي منها. كما أن صناعة دقيق القمح تعتمد على استيراد القمح من الدول الأجنبية وخاصة روسيا وأمريكا، حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتي الفلسطيني من القمح متدنية، وتصل في أحسن الأحوال إلى9% (ARIJ, 2015) .

التجارة الخارجية في قطاع الصناعات الغذائية

بناء على بيانات الصادرات والواردات في مسوح التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة من الضفة الغربية 1,141.5 مليون دولار أمريكي في عام 2018. حيث ارتفعت بنسبة 8% مقارنة مع عام 2017. بينما بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة من قطاع غزة 14.1مليون دولار أمريكي بارتفاع01 % مقارنة مع عام 2017، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة إلى الضفة الغربية 5,899.6 مليون دولار أمريكي في عام 2018 حيث ارتفعت بنسبة 10.8% مقارنة مع عام 2017.

جدول:(2.10) نسبة الواردات والصادرات من الصناعات الغذائية والمشروبات الى اجمالي الواردات والصادرات الفلسطينية

السنة	الواردات			الصادرات		
	النسبة	الواردات من قطاع الصناعات الغذائية ومشروبات	اجمالي الواردات الفلسطينية	النسبة	الصادرات من قطاع الصناعات الغذائية ومشروبات	اجمالي الصادرات الفلسطينية
2005	9.5%	254,470	2,667,592	9.1%	30,502	335,443
2006	10.5%	289,776	2,758,726	7.9%	28,792	366,709
2007	8.4%	276,464	3,284,035	7.0%	35,675	512,979
2008	8.2%	285,775	3,466,168	7.9%	44,204	558,446

السنة	الواردات			الصادرات		
	النسبة	الواردات من قطاع الصناعات الغذائية ومشروبات	اجمالي الواردات الفلسطينية	النسبة	الصادرات من قطاع الصناعات الغذائية ومشروبات	اجمالي الصادرات الفلسطينية
2009	11.8%	423,924	3,600,785	8.2%	42,597	518,355
2010	11.1%	437,723	3,958,512	8.8%	50,388	575,513
2011	10.1%	442,043	4,373,647	8.9%	66,140	745,661
2012	11.0%	518,613	4,697,356	10.3%	80,861	782,369
2013	10.8%	555,718	5,163,897	9.8%	88,361	900,618
2014	11.5%	654,026	5,683,199	9.6%	90,261	943,717
2015	13.8%	720,723	5,225,467	9.6%	91,991	957,811
2016	14.1%	758,615	5,363,768	9.6%	89,271	926,499
2017	14.8%	866,563	5,853,850	8.4%	89,820	1,064,884
2018	15.6%	1,019,093	6,539,590	8.4%	96,901	1,155,634

المصدر: (اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2005-2018، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

شكل (2.8): نسبة الصادرات والواردات من قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات الى الاجمالي من الواردات والصادارت

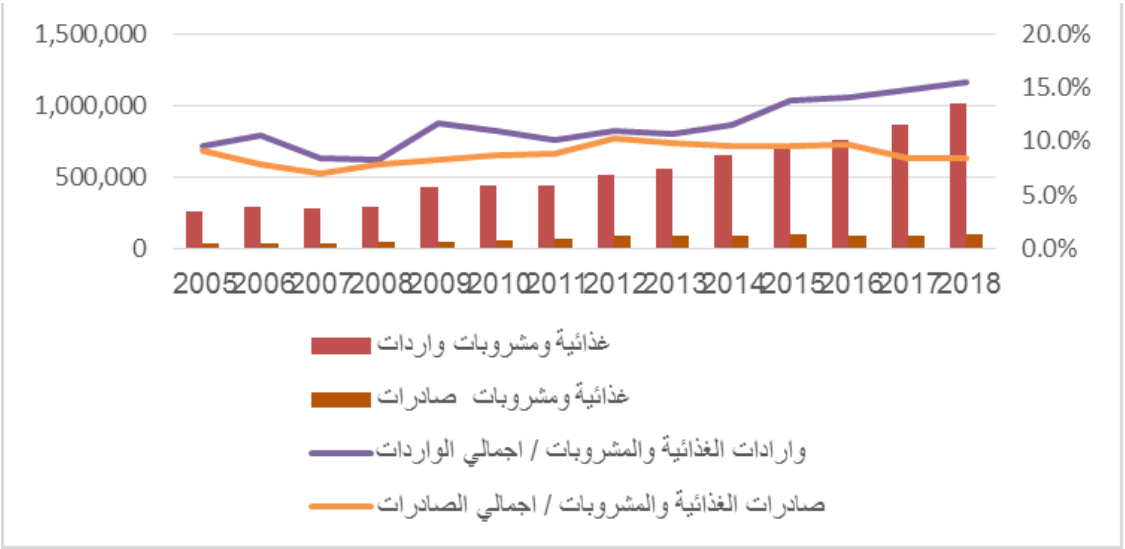

كما بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة إلى قطاع غزة 640 مليون دولار أمريكي حيث ارتفعت بنسبة 20.7% مقارنة مع عام 2017. وبلغت قيمة الصادرات من السلع الغذائية

المصنعة في فلسطين لسنة 2018 حوالي97 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 8% من إجمالي الصادرات الخارجية لنفس العام. في حين بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية المصنعة، في 2018 حوالي 1019 مليون دولار، أي ما نسبته 15.6% من إجمالي الواردات الفلسطينية، مرتفعة عن 11.8% في 2009. وقد نمت الواردات الغذائية إلى فلسطين بمقدار 400% خلال الفترة (2005 –2018)، أما الصادرات الغذائية فقد نمت بنسبة 302% في فلسطين خلال الفترة ،–2018 2005 وبمعدل نمو سنوي 8.8%.ويلاحظ من الجدول السابق ان هناك تناغم مستمر في معدل الزيادة للواردات من الصناعات الغذائية مع الواردات الاجمالية، وكذلك الامر بالنسبة للصادرات وهذا يدل على مدى تأثير الصناعات الغذائية والمشروبات على الصادرات والواردات الفلسطينية. (الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني).

وتعتمد فلسطين على إسرائيل بشكل كبير في التبادل التجاري للصادرات والواردات؛ حيث بلغ معدل الصادرات من السلع الغذائية المصنعة إلى إسرائيل خلال الفترة 2005–2018 حوالي 66.2% فيما بلغت نسبة الواردات منها حوالي 64% خلال نفس الفترة، وذلك بالنسبة للإجمالي من الصادرات والواردات الغذائية المصنعة. إلا أن الاعتماد على إسرائيل في التجارة الخارجية للسلع الغذائية قد بدأ يتناقص بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، حيث تراجعت نسبة الصادرات من السلع الغذائية إلى إسرائيل إلى إجمالي الصادرات الغذائية من 79.6% في 2007 إلى 55.4% في 2017.

أما بالنسبة للتعامل التجاري مع إسرائيل على مستوى الصناعات الغذائية الفرعية، انخفضت نسبة الاعتماد على إسرائيل في استيراد منتجات الألبان من 97.6% في 2007 إلى 88% في 2017. كذلك الأمر بالنسبة لمنتجات اللحوم، حيث انخفضت من 87.4% إلى، 53.5% ومنتجات مطاحن الحبوب من 83.8% إلى 40.5% في حين ما زال الاعتماد كبيراً على إسرائيل في توفير أعلاف الحيوانات، ويعود سبب انخفاض الاعتماد على إسرائيل في استيراد هذه المنتجات الغذائية إلى عدة أسباب، منها زيادة الاعتماد على الإنتاج الغذائي المحلي في العديد من الصناعات، مثل صناعة الألبان وزيادة الاعتماد على الاستيراد من دول أخرى كاستيراد منتجات الأجبان والألبان من فرنسا، وهولندا، وبولندا واللحوم ومنتجاتها من أستراليا والبرازيل، كما تستورد فلسطين منتجات الحبوب بشكل كبير من الولايات المتحدة الأمريكية تايلاند، وتركيا.

أما بالنسبة للصادرات إلى إسرائيل، فقد انخفضت في بعض الصناعات بشكل ملحوظ، مثل صناعة الزيوت والدهون والتي تراجعت من 63.6% إلى 12.3% من إجمالي صادرات الزيوت والدهون. ونتج ذلك عن الارتفاع الكبير في تصدير الزيوت، خاصة زيت الزيتون، إلى دول أخرى مثل كندا، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والدول الخليجية خاصة الإمارات والسعودية، وغيرها. كما أن هذه النسبة انخفضت لمنتجات اللحوم من98% إلى، 23.3% حيث يتم توجيه غالبية منتجات اللحوم إلى الأردن بشكل أساسي، كذلك إلى السعودية والإمارات.

رغم انخفاض الاعتماد على إسرائيل في بعض المنتجات سواء في الواردات او الصادرات الا ان المؤشرات والنسب تشير الى ان الاعتماد عليها ما زال كبير جدا، ويعود ذلك لعدة أسباب منها تحكم إسرائيل بالمعابر والموانئ التجارية التي تمر منها السلع والمواد الخام لفلسطين. مما سبق نجد أن قطاع غزة منطقة تحتاج إلى عمل دؤوب في توفير الاحتياجات الأساسية مما يدل على وجود أزمة في توفر المواد الأساسية للحياة والتي يقف الاحتلال حاجزا في ذلك وله دور كبير في إحداث العجز في الصناعات الغذائية ويشاطره أيضا اختلالات داخلية أدت إلى تفاقم المشكلة الموجودة وهي عدم توفير المواد الخام بالإضافة إلى إنتاج المنتجات الفلسطينية.

ويرى الباحث ان الاعداد السكانية في تزايد مستمر، وعليه يزداد الاحتياج للمنتجات والسلع الغذائية سوآءا كانت محلية او مستوردة، ونتيجة لعدم قدرة بعض المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة بسبب ارتفاع التكاليف الإنتاجية وارتفاع أجور النقل والشحن للمواد الخام إضافة الى الجمارك والضرائب والكثير من المشاكل التي تعاني الصناعة الفلسطينية، لذلك تحتاج الصناعات الغذائية الكثير من الدعم والحماية من السلع المستوردة التي تغرق السوق بالإضافة الى التخفيف من حدة الضرائب والجمارك والعمل على توفير البنية التحتية المناسبة لاستمرار الصناعة .

الحصة السوقية للصناعات الغذائية والمشروبات

تتأثر الحصة السوقية للمنتجات المحلية بمجموعة من المحددات في جانبي الطلب والعرض. ففي جانب الطلب، تتأثر الحصة السوقية بالقدرة الشرائية للمستهلكين وتفضيلاتهم وأذواقهم ووعيهم العام، اما في جانب العرض والمرتبط بقدرة المنتجين، فتبين ان المنشئات المحلية لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، ولديها استعداد كبير للاستجابة للطلب المتنامي على منتجاتها، ولا تكفي القدرة الإنتاجية على زيادة الإنتاج وحدها، بل يجب ان تكون مصحوبة بالقدرة على انتاج السلع بالجودة والنوعية المطلوبة. (هنطش،2012).

جدول (2.11) الحصة السوقية لمنتجات الصناعات الغذائية والمشروبات في فلسطين للأعوام (2005-2018)

السنة	الإنتاج للصناعات الغذائية والمشروبات			الصادرات	الواردات	الحصة السوقية
	فلسطين	الضفة الغربية	غزة			
2005	337,540.10	233,859.10	103,681.00	30,502	254,470	55%
2006	409,384.40	285,765.40	123,619.00	28,792	289,776	57%
2007	358,442.70	302,979.60	55,463.10	35,675	276,464	54%
2008	493,473.20	431,562.00	61,911.20	44,204	285,775	61%
2009	468,485.60	402,038.40	66,447.20	42,597	423,924	50%

السنة	الإنتاج للصناعات الغذائية والمشروبات			الصادرات	الواردات	الحصة السوقية
	فلسطين	الضفة الغربية	غزة			
2010	636,267.60	495,107.80	141,159.80	50,388	437,723	57%
2011	542,466.90	392,466.20	150,000.70	66,140	442,043	52%
2012	923,722.60	735,520.30	188,202.30	80,861	518,613	62%
2013	1,041,495.50	851,656.70	189,838.80	88,361	555,718	63%
2014	955,385.80	773,825.20	181,560.60	90,261	654,026	57%
2015	848,263.50	659,375.20	188,888.30	91,991	720,723	51%
2016	928,200.10	734,189.10	194,011.00	89,271	758,615	53%
2017	1,033,312.20	810,095.00	223,217.20	89,820	866,563	52%
2018	1,123,045.60	877,554.60	245,491.00	96,901	1,019,093	50%

المصدر: (اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2005-2018، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

يتضح من الجدول أعلاه تذبذب نسب الحصة السوقية للصناعات الغذائية الا انها متقاربة نوعا ما بمعدل 50% ويرجع السبب الى انه مع الزيادة في معدلات الإنتاج تكون هناك زيادة في معدلات الواردات التي تعمل على منافسة المنتجات المحلية بالإضافة الى زيادة الإنتاج من السلع الموجه للتصدير في العديد من الصناعات الفرعية من الصناعات الغذائية مثل صناعة اللحوم، والتي بلغ معدل النمو السنوي لصادراتها 29% كذلك الامر بالنسبة لصناعة الزيوت وصناعة الحبوب التي نمتا بمعدل 10.8% و 10.4%، وبالنسبة لصناعة الالبان والاجبان في موجه للسوق المحلي وبالتالي تعمل على رفع نسبة الحصة السوقية .

الصناعات الغذائية في قطاع غزة:

تتركز المنشآت الغذائية بقطاع غزة في مدينة غزة وتتدرج إلى شمال القطاع ويرجع ذلك إلى الاتي:

- مدينة غزة هي العاصمة التجارية للقطاع.
- ذات أكبر كثافة سكانية في القطاع تقع في غزة.
- القرب من المعابر مع الجانب "الإسرائيلي" (عمليات التصدير والإيراد).

وهناك العديد من هذه المنشآت أغلقت أبوابها، لعدة أسباب منها:

- تدمير كامل لبعض المنشآت الصناعية أثناء الحرب الأخيرة على قطاع غزة.
- عدم تعويض المنشآت الصناعية بعد أضرار حرب 2014.
- إغراق السوق بالمنتجات المنافسة والمستوردة التي احيانًا غير مطابقة للمواصفات والتعليمات الفنية الفلسطينية.

- عدم القدرة على تسويق المنتجات للضفة الغربية.
- صعوبة عمليات الصيانة التي تحتاج في بعضها إلى معدات وإمكانيات وغير متوفرة في القطاع.

ويمكن توضيح توزيع المنشآت العاملة على المحافظات في القطاع كما يلي:

شكل (2.9): توزيع مصانع قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة حسب المحافظات

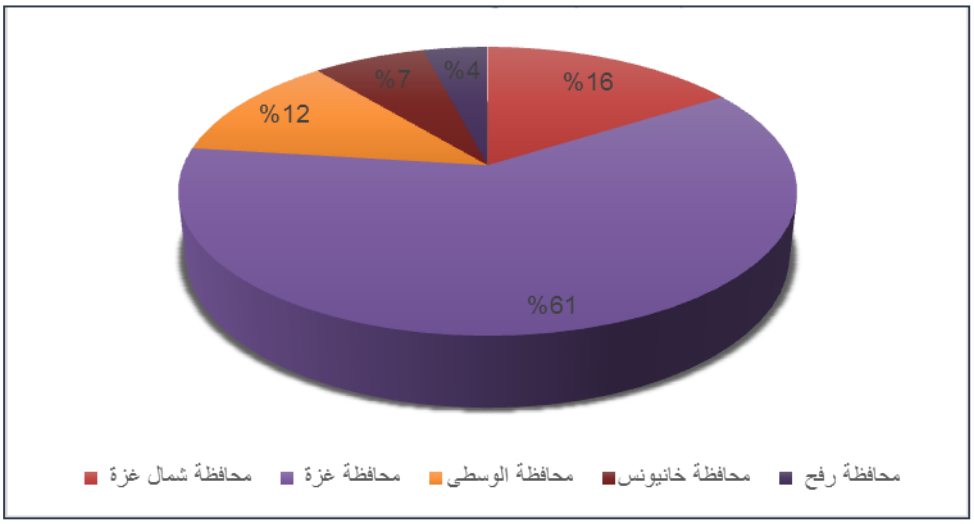

المصدر: اتحاد الصناعات الغذائية 2019

الشكل (2-10) تم تصنيف القطاعات الموجودة في فلسطين إلى 11 قطاعا متخصصا في المجالات الغذائية المختلفة ويمكن توضيح توزيعها في قطاع غزة كما يلي:

شكل (2.10): تصنيف القطاعات الموجودة في فلسطين

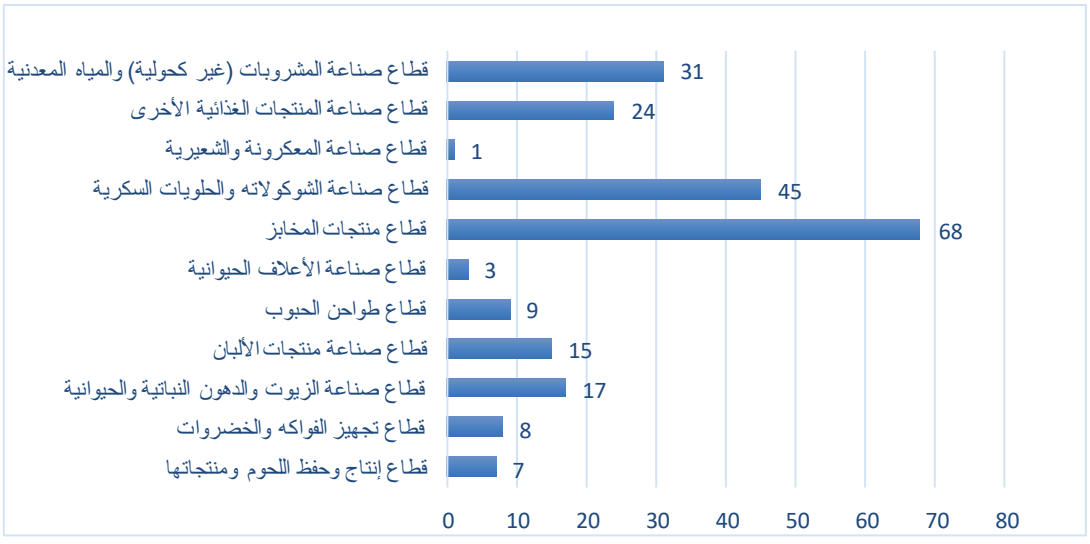

المصدر: اتحاد الصناعات الغذائية 2019

تتصف أغلب المشاريع الغذائية في القطاع بأنها مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، ويعود السبب في ذلك إلى الاتي:

- محدودية التمويل.
- انخفاض مستوى المخاطر في الشركات المتوسطة والصغيرة من المشاريع الكبيرة.
- سرعة نمو الشركات الصغير والمتوسطة واستمرارها في البناء والتطور.
- العمل على تلبية احتياجات الشريحة المستهدفة.
- ملكية هذه الشركات خاصة او عائلية.
- وضع قطاع غزة الاقتصادي والذي لعب دورا بارزا في تحجيم هذه الشركات.

أهم القطاعات العاملة في الصناعات الغذائية الفلسطينية:

جدول (2.12): الطاقة الإنتاجية ونسب الزيادة خلال العام 2019

#	اسم المنتج	عدد المصانع	عدد العاملين			الطاقة الإنتاجية الشهرية		
			الفعلي	الممكنة	نسبة الزيادة	الفعلي	الممكنة	نسبة الزيادة
.1	منتجات الألبان	6	98	255	% 160	454 طن	1485 طن	% 227
.2	البسكويت والويفر	5	335	940	% 180	618 طن	1900 طن	% 207
.3	الحلاوة والطحينة	4	73	205	% 180	133 طن	660 طن	% 370
.4	الدقيق والنخالة	6	100	265	% 165	5973	32120	% 437
.5	شيبس البامبا (جريش	9	230	630	% 173	319 طن	1382 طن	% 333
.6	المياه الغازية	6	148	470	% 217	1066	5840	% 449
.7	معلبات الخضروات	3	40	190	% 375	9 طن	610 طن	% 6680
.8	قطاع الايس كريم	4	145	335	% 131	413 طن	986 طن	% 138

المصدر: اتحاد الصناعات الغذائية 2019

ويتضح من الجدول أن صناعة منتجات المخابز تشغل غالبية العاملين في هذا القطاع، حيث ارتفعت نسبة العاملين في هذه الصناعة من 47% في 2007 إلى 56% في 2017. وتأتي صناعة منتجات الألبان، وتجهيز وحفظ الفواكه والمكسرات والخضراوات في المرتبة الثانية والثالثة من حيث عدد العمال المشتغلين فيهما لسنة 2017. ويظهر الجدول أن هناك العديد من الصناعات، مثل تجهيز وحفظ اللحوم، وتجهيز وحفظ الفواكه والمكسرات قد أظهرت زيادة في عدد العمال المشتغلين فيها. الأمر الذي يدلل على زيادة نشاط وتطور هذه الصناعات خلال هذه الفترة، ذلك أن الزيادة في أعداد العمال بالعادة تأتي كنتيجة لتطور الإنتاج وارتفاع الاستثمارات. بالمقابل، انخفضت نسبة

العاملين في صناعة مطاحن الحبوب نتيجة لانخفاض عدد العاملين في هذه الصناعة، والمترافق مع انخفاض عدد منشآت المطاحن من 153 منشأة في 2007 إلى 79 منشأة في 2017. كما انخفضت نسبة العاملين في صناعة المنتجات الغذائية الأخرى بشكل ملحوظ نتيجة للزيادة القليلة في أعداد العمال في هذه الصناعة إذا ما قورنت بالزيادة في الصناعات الأخرى.

المشاكل والمعيقات التي تواجه الصناعات الغذائية:

1. ارتفاع اسعار الطاقة، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وارتفاع صيانة واسعار الطاقة البديلة
2. ارتفاع تكاليف الشحن والنقل للتجارة.
3. فرص رسوم من حكومة غزة على مدخلات الإنتاج.
4. صعوبة تسويق المنتجات للمحافظات الشمالية، والممارسات المعقدة الذي يفرضها الجانب الاسرائيلي للسماح بذلك.
5. اغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة، وعدم وجود سياسة واضحة لإحلال الواردات.
6. فقر المعرفة الحديثة والمتطورة لبعض القطاعات الفرعية من القطاع الغذائي.
7. عزوف بعض المستهلكين عن شراء المنتجات المحلية بوجود صورة ذهنية اتجاه المنتجات المحلية.
8. ضعف العديد من المصانع في الأمور الإدارية والمالية.
9. بناء قدرات العاملين ومواكبتهم للمتطلبات الإقليمية والدولية للصناعات الغذائية.
10. صعوبة استيراد بعض المكن، مع ضعف في عملية الصيانة، وصعوبة استقدام خبراء من الخارج.
11. محدودية السوق المحلي، وضعف القوي الشرائية، ومنع خروج البضاعة للضفة الغربية، انعكس ذلك على ضعف الانتاجية وأن كثير من المصانع لا تستخدم ٥٠٪ من الطاقة الإنتاجية.
12. حالة لا استقرار المتكررة أدت عزوف الكثير من المستثمرون عن الاستثمار في هذا القطاع.
13. عدم وجود تفعيل حقيقي لمؤسسة المواصفات والمقاييس في غزة، والتي تلعب دورا هاماً في بناء الوعي الثقافة المجتمعية بعامل الآمن والسلامة.
14. فقر في الوصول للأسواق الخارجية، وكذلك الحصول على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.
15. محدودية المشاركات الخارجية في المعارض والفعاليات الترويجية.
16. الاحتياج المستمر للتطوير والحصول على أعلى معايير الجودة والسلامة.
17. الإجراءات المعقدة في عملية التصدير الخارجي، وعدم وجود ادلة ارشادية للأسواق المستهدفة للتصدير.
18. منع دخول بعض المواد الخام والماكينات الصناعية الحديثة.

ملخص الفصل

تناول هذا الفصل ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول المؤشرات الكمية للاقتصاد الفلسطيني حيث تذبذب معدل نمو الناتج الإجمالي خلال الفترة (2006-2018) وتعرض الاقتصاد الفلسطيني للعديد من التشوهات والاختلالات نتيجة لممارسات والسياسات الإسرائيلية، وكانت الاختلالات في هياكل الإنتاج، حيث انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحمي الإجمالي، التي عادة ما تكون مساهمتها ذات فعالية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو. بينما تناول المبحث الثاني أهم المؤشرات الاقتصادية التي أظهرت الأهمية النسبية القطاع الصناعي في فسطين إلا أنو عند مقارنة بعض المؤشرات نجد أنيا أقل من نظيراتها في الدول المجاورة، بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي أدت إلى تدمير القطاع الصناعي وزيادة تبعية للاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعاني قطاع الصناعة الفلسطينية من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات، ونزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات. أما المبحث الثالث فتناول في هذا الفصل مفهوم الصناعات الغذائية والمشروبات وأهميتها ومراحل تطورها، ومن ثم ناقشت واقع تلك الصناعات في قطاع غزة وتم مقارنة بعض مؤشراتها بنظيراتها في الضفة الغربية. تبين من خلال هذا الفصل أن قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة هو من القطاعات الهامة، حيث أنه عمل على توفير المواد الغذائية حتى خلال أصعب الفترات المتمثلة بفترة اشتداد الحصار وما رافقها من قلة المواد الاستهلاكية وندرة مدخلات الإنتاج. إن هذا القطاع يتمتع بمرونة عالية إذا ما قورن بباقي قطاعات الصناعات، حيث وضحت الدراسة زيادة في عدد المنشآت الخاصة بالصناعات الغذائية والمشروبات، وعدد العاملين وتعويضاتهم والإنتاج والقيمة المضافة الإجمالية المتولدة من هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الصناعية خلال فترة اشتداد الحصار. ولكن على الرغم من استمرار هذا القطاع بالعمل في ظل تلك الظروف، فإنه وعند النظر بتمعن للمؤشرات الخاصة بهذا القطاع على حده نلاحظ أنه قد تأثر عظيم الأثر بالإجراءات الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة، حيث كان هناك بالإجمال فترتان مؤثرتان على قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات – وعلى قطاع غزة بشكل عام – كانت أولها الفترة التي تمتد من أواخر عام 2000م وحتى عام 2003م ، وهي الفترة التي شهدت اندلاع الانتفاضة الثانية، وما رافقها من فرض سياسة إغلاق المعابر الجزئي أو الكلي، والفترة التي امتدت ما بين عام2007م وحتى عام 2009، حين فرضت إسرائيل الحصار على قطاع غزة، حيث عانت المنشآت الصناعية من عدم قدرتها على الحصول على مدخلات الصناعة ومن عدم قدرتها على تصدير منتجاتها للخارج، مما حد من قدرتها على النمو.

الفصل الثالث

سياسات حماية المنتجات الصناعية

الفصل الثالث

حماية المنتجات الصناعية عالميا

مقدمة

أصبح العالم اليوم عبارة عن قرية صغيرة بفضل التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والعولمة، مما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية والتوسع في حجم المبادلات التجارية، وصاحب ذلك تنوع في أساليب الانتاج والتوزيع والاستهلاك، كما ساعد هذا التطور السريع في ظهور أنواع جديدة ومتعددة من المنتوجات التي أصبحت عرضة للتهديد، مما يتطلب حمايتها بكل الوسائل والطرق المشروعة.

كما يعتبر المنتج المحلي عمود الاقتصاد الوطني، والأهم في مختلف القطاعات الاقتصادية ولكنه يحتاج لتعزيز حقيقي من قبل الحكومة، ليكون قادراً على المنافسة وسط السوق المحلية والأسواق المجاورة، لأن نقص استراتيجية تعزيز المنتج المحلي وتشجيع المستثمرين على القيام بصناعات جديدة، خاصة في ظل التسارع الكبير في الصناعات العالمية، وظهور صناعات متجددة كل عام لأن تنمية الإنتاج الصناعي في البلد تتطلب تمكينه من منافسة المستورد من السلع المماثلة (Dobe وآخرون، 2017).

وتركز الدولة على تطوير المنتج المحلي من حيث السعر والجودة لتعزيز تنافسيته وزيادة حصته في الأسواق المحلية والدولية، أو تلجأ الى سياسة إحلال الواردات من خلال اتباع مجموعة نمن السياسات والإجراءات الحمائية، بحيث يؤدي انخفاض الواردات الى التوسع في الإنتاج المحلي او ان يتم الاهتمام بتنمية الصناعات التصديرية عبر توفير أشكال مختلفة من معونات التصدير ودعم وتشجيع الصادرات او ان تقوم بكل ما ذكر سابقا جملة واحدة. (markusen,1995).

ويعد موضوع الحماية من المواضيع المهمة التي شغلت مساحات واسعة من الجدل والمناقشات بين المهتمين في هذا الجانب، خاصة مع التراجع الكبير والتدهور النوعي في إنتاج السلع الوطنية، إلى جانب المزاحمة والمنافسة من السلع الأجنبية المستوردة، فالسوق المحلية افتقدت الكثير من المنتجات الوطنية، والمصانع الموجودة لم تعد تلبي حاجة السوق من حيث الكمية أو الجودة، فالسلع المستوردة أصبحت أكثر وفرة وأقل كلفة من المنتج المحلي (العيساوي والحسن، 2013).

وبناء على ما تقدم يأتي هذا المبحث من أجل التعرف على مفهوم حماية المنتجات من حيث مفهومها، وأهميتها، وأهم خصائصها، مروراً بأهم وسائلها، والأسباب الدافعة لها، بالإضافة إلى توضيح أهم الأطراف التي يقع على عاتقها المشاركة فيها.

مفهوم حماية المنتجات الوطنية

حماية المنتج المحلي إحدى ركائز تنمية الإنتاج الصناعي، حيث لا يمكن عرض إنتاج محلي نوعي في سوق تعرض منتجات لا تحمل مواصفات من المادة نفسها، مع أهمية التوازن في عرض المنتجات النوعية المحلية والدولية (Damalas و Abdollah، 2016).

العناصر الأساسية للحماية هي حماية الصناعة والزراعة، وتوفير الدولة للبنية التحتية؛ وتوجيه الدولة وتشجيع الاستثمار من خلال القروض "الميسرة"، والضمانات، وحتى الاستثمار المباشر للدولة. شجّعت الدولة الصناعة الثقيلة؛ كان من المهم أيضًا وجود نظام رعاية صحية عام وتعليم حكومي، يهدف كلاهما إلى تعزيز الوعي والولاء الوطني، ووجود مؤسسة عسكرية كبيرة كان مهمًا أيضًا.

إن المنافسة بين المنتجات المحلية والأجنبية مطلوبة، إذ إنها تؤدي إلى تحسين المنتجات والأسعار وترفع من مستويات الجودة، وهذا يصب في صالح المستهلك ولكن من غير اعتماد الصناعة الوطنية وتطبيق استراتيجية لتعزيز المنتجات المحلية ونشر ثقافة دعم المنتج المحلي، سيبقى قطاع الصناعة المحلية يعاني من المشكلات نفسها التي يعاني منها (نعمة، 2014).

إن مصطلح الحماية مثله مثل الكثير من المصطلحات يحتاج لتوضيح وتعريف، لاسيما أنه تعبير شائع يستخدم بكثرة لدى الاقتصاديين، وقد لا يدرك معناه غير المختصين، لهذا السبب ظهرت تعاريف عديدة لهذا المصطلح الذي تعود جذوره إلى الكلمة اللاتينية (Protegere) التي تعني الحماية، المأوى، الغطاء، الضمان (مرتجى، 2017).

ويعرفها Vermeirssen وآخرون (2017) بأنها "السياسة التي تتبناها الدولة للتحكم بحركة التجارة مع العالم الخارجي، من خلال الأدوات الجمركية المختلفة التي تفرضها ووضع القيود على الشركات الأجنبية، وذلك لتوفير الحماية للسلع والخدمات المحلية الناشئة من خطر منافسة الواردات الأجنبية وهذا من شأنه أن يحافظ على الاستقرار والتطور في النمو الاقتصادي".

ويعرفها عليوي (2017) بأنها "إجراءات الحكومة وسياساتها التي تقيد التجارة الدولية، وغالباً ما يتم ذلك بقصد حماية الأعمال والوظائف والسلع التجارية المحلية من المنافسة الأجنبية، والأساليب النموذجية للحماية هي التعريفات الجمركية والحصص على الواردات والإعانات أو التخفيضات الضريبية الممنوحة للشركات المحلية".

ويشير Bavaresco وآخرون (2019) إلى إن الهدف الرئيسي للحماية هو جعل الشركات أو الصناعات المحلية أكثر قدرة على المنافسة عن طريق زيادة السعر أو تقييد كمية الواردات التي تدخل إلى البلد.

ويعرفها Uduji وآخرون (2019) بأنها "نظرية أو ممارسة أو نظام يقوم على تعزيز أو تطوير الصناعات المحلية من خلال حمايتها من المنافسة الأجنبية عن طريق الرسوم أو الحصص المفروضة على الواردات".

كما عرفها مهدي وشنجار (2018) بأنها "دعوة للحماية الاقتصادية الحكومية للمنتجين المحليين من خلال فرض قيود على المنافسين الأجانب".

وعرفها الأشقر (2016) بأنها "سياسة وممارسات دولة ما عندما تتدخل في الاقتصاد بهدف الدفاع عن مصالحها ومصالح شركاتها التي تواجه المنافسة الأجنبية، والحفاظ على أو تطوير قوى الإنتاج الخاصة بها".

كما عرفها (جميل، 2017) بأنها "نظام حماية اقتصاد البلاد ضد المنافسة الأجنبية من خلال تدابير الرسوم الجمركية وغير الجمركية (الحصص، المعايير، دعم الصادرات)".

يقاس الأثر الحمائي من خلال التباعد المحدث بفضل هذا الاجراء بين السعر النسبي المتداول في السوق العالمي للبضاعتين من جهة وبين السعر النسبي لنفس هذين السلعتين في السوق الداخلية. (سالان، 2019).

تُعدّ الحمائية سياسةً اقتصاديةً تقيد الواردات من البلدان الأخرى من خلال أساليب من مثل التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة وحصص الاستيراد ومجموعة متنوعة من اللوائح الحكومية الأخرى. يزعم المؤيدون أن السياسات الحمائية تحمي المنتجين والعاملين في القطاع المنافس للاستيراد في البلاد من المنافسين الأجانب وحماية المنتوج المحلي. ومع ذلك، فإنها تقلل أيضًا من التجارة وتؤثر سلبًا على المستهلكين بشكلٍ عام (عن طريق رفع تكلفة السلع المستوردة)، وتضر المنتجين والعمال في قطاعات التصدير، سواءً في الدولة التي تنفذ سياساتٍ حمائيةً أو في البلدان المحمية ضدها

وبناء على ما تقدم **يرى الباحث** أن الحمائية عبارة عن سياسة تضعها الدولة من أجل حماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية الخارجية، عن طريق وضع التعريفات الجمركية، والحصص على الواردات والإعانات، أو التخفيضات الضريبية، الممنوحة للشركات المحلية.

تاريخ الحمائية التجارية

خلال القرن الثامن عشر، كان شكلٌ من أشكال الحمائية يُسمى "الميركنتيلية" Mercantilism في مقدمة الفكر السياسي وكان الأشهر آنذاك. تختلف الميركنتلية عن الحمائية التقليدية بمعنى أنها شكلٌ حيٌّ من الحمائية. تسعى الميركنتلية إلى إنشاء توازن تجاري إيجابي للبلاد من خلال تراكم احتياطيات الذهب (كان معظم النظام المالي العالمي يعمل بمعيار الذهب في ذلك الوقت) من خلال زيادة الصادرات. لذلك، سعت الدول آنذاك إلى القيام بعلاقات تجارية متبادلة مع دول أخرى ولكنها أيضًا حدت من الواردات من بلدان أخرى بسبب أن هذه الأخيرة قد تضر بميزان المدفوعات.

كانت السياسات الحمائية منتشرة آنذاك. على سبيل المثال، بعد توقيع صفقة تجارية مع المملكة المتحدة في عام 1786، لم يرضَ الفرنسيون عن النتيجة لأن الصناعة الفرنسية غير المطورة اضطرت إلى البيع بأسعار خاسرة في بريطانيا، وتزايدت مشاعر التوافق مع الحمائية في فرنسا.

على الرغم من صفقات التجارة الحرة هذه، عززت المملكة المتحدة أيضًا الحمائية في أوقاتٍ معينةٍ من تاريخها. مع امبراطوريتها المتنامية خلال القرن الثامن عشر، كانت التعريفات وسيلةً لتأمين الإيرادات التي كانت بأمس الحاجة إليها لمزيد من التوسع. المثال الأبرز هو قوانين الذرة لعام 1815، التي سُنّت من أجل الحفاظ على أسعار الحبوب البريطانية مرتفعة. انتهت هذه السياسة التجارية الكارثية بالمجاعة الأيرلندية في عام 1845، والتي سبَّبها فشل محاصيل البطاطا، وبالنظر إلى ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات، أصبح الطعام من أماكن أخرى باهظ الثمن، مما تسبب في ندرته. كان التخلي عن قوانين الذرة بعد فترةٍ وجيزةٍ نقطةَ تحولٍ نحو التجارة الحرة، سواءً في المملكة المتحدة أو عبر أوروبا. ساعد الفيلسوف الأسكتلندي ديفيد هيوم David Hume بشكلٍ كبير في الدفاع عن قضية التجارة الحرة من خلال آلية تدفق الأسعار التي نشرها. (وندرلاست، مطيع 2019)

يرى الحمائيون ان الوظائف المفقودة بسبب التجارة الحرة بدلًا من الوظائف التي توفرها. تخفض التجارة الحرة الأسعار مما يوفر للمستهلكين أموالًا أكثر في جيوبهم. علاوةً على ذلك، لا يفكر المنتج في الحمائية إلا بمعزل عن الآخر، ولا يدرك أنه من خلال التجارة الحرة قد يحصل على إمداداتٍ أرخص لبناء سلعه، مما يسمح له بالتنافس مع المنتجين الأجانب. كما أنه لا يدرك أنه سيكون قادرًا على شراء سلعٍ أخرى بأسعارٍ أفضل. حتى السلع الأجنبية المدعومة مرحبٌ بها، حيث تغطّي الحكومة الأجنبية بشكلٍ أساسي خسائرَ المنتجين الخاصة بهم حتى نتمكن من الحصول على سلع أرخص، وبشكلٍ أساسي، موادَّ مجانيةٍ.

من بين أشياء أخرى، تحدث سميث بتفصيلٍ كبيرٍ عن مخاطرَ الاحتكار المحلي وآثاره السلبية على الأسعار والقدرة التنافسية. كما تحدث عن تشوهات السوق التي أوجدتها الحمائية، حيث يُخصَّص رأس المال لإنتاج السلع التي تتمتع بها البلدان الأجنبية على رأس المال، بدلًا من استخدام نفس رأس المال لإنتاج السلع التي تكون الدولة المحلية أكثر فاعليةً فيها من البلدان الأجنبية .

جادل فريدريك لِست قائلًا بأن سياسة التجارة الحرة والحكومة المحدودة لآدم سميث كانت غير عملية، وخطرة. كانت فكرته الأساسية هي أن الأمم، التي تقف بين الجنس البشري والفرد، هي الجهات الفاعلة الحقيقية في التاريخ والاقتصاد. وبالتالي لمصالحها أهميةٌ قصوى. في عالم من الدول المتنافسة يرى أن الهدف الرئيسي للتجارة والإنتاج هو أقصى قوة وازدهار لمواطني كل دولة وحدها بشكلٍ مستقلٍ عن الدول الاخرى. (وندرلاست، مطيع 2019).

أصبحت أفكار فريدريك لست ذات تأثيرٍ متزايد، خاصةً في ألمانيا مسقط رأسه بعد ظهور بسمارك Bismarck. وبحلول عام 1878، عندما تم التخلي عن التجارة الحرة أخيرًا، اعتُمِد برنامج فريديريك لست الاقتصادي بأكمله.

ساعدت فكرة التصدير التشاؤمية التي تبناها راؤول بريبش وسنجر وغيرهما بانتشار فكرة الحماية من خلال سياسة إحلال الواردات، ثم تبعتها بعد ذلك دول نامية أخرى مثل الهند وتركيا.

في البداية كانت هذه السياسة ناجحةً على ما يبدو في ألمانيا، فقد نمت هذه الأخيرة بسرعةٍ كبيرة، وبحلول عام 1900م أصبحت ألمانيا ثاني أكبر منتجٍ للصلب في العالم وأكبر منتج للمواد الكيميائية السائبة.

ومع ذلك، فقد ظهر عددٌ من المشاكل الاقتصادية الخطيرة. كان الجزء الرئيسي من السياسة هو توجيه الاستثمار عن طريق خفض التكلفة بشكلٍ مصطنع وتضخيم العائدات لأنواعٍ معينةٍ من الاستثمار. وأدى ذلك إلى سوء استثمار كبير وإلى قدْرٍ كبيرٍ من القدرات غير الاقتصادية؛ بمعنى أنه لا يمكن بيع الإنتاج بسعر يحقق عائدًا. وقد زاد هذا سوءًا لأن الطلب المحلي كان منخفضًا بسبب الضرائب والرسوم الجمركية والأسعار المرتفعة، بحيث كانت العملية تعتمد بشكلٍ متزايدٍ على الصادرات (خاصةً إلى بريطانيا، التي ظلت موالية للتجارة الحرة). لكن ذلك أصبح صعبًا لأن الحمائية جعلت من الصعب إعطاء البضائع في المقابل.

هنا نعود لنصيحة هنري هازليت Henry Hazlitt حول السياسات الاقتصادية في كتابه "الاقتصاد في درس واحد" بحيث أشار على أنه هناك: عامل رئيسي يولّد مغالطاتٍ اقتصاديةً جديدةً كل يوم، إنه الميل المستمر لدى البشر لرؤية الآثار الفورية لسياسة بعينها فقط، أو رؤية آثارها على جماعة معينة فقط، وتجاهل الاستقصاء عن ماهية الآثار الطويلة المدى لتلك السياسة على الجماعات كلها وليس على تلك الجماعة وحدها. إنها مغالطة تجاهل التبعات الثانوية. وفي هذا يكمن الاختلاف الكامل بين الفكر الاقتصادي الجيد والسيئ، فالفكر الاقتصادي السيئ لا يرى إلا ما يسترعي الانتباه فورًا، لكن الخبير الاقتصادي الجيد ينظر كذلك إلى ما وراء ذلك. فالاقتصادي السيئ لا يرى إلا التبعات المباشرة لإجراءٍ مقترح، بينما ينظر الاقتصادي الجيد كذلك إلى التبعات غير المباشرة الأبعد أمدًا؛ لا يرى المفكر الاقتصادي السيئ إلا الأثر المترتب أو الذي سيترتب على سياسةٍ بعينها على جماعة بعينها، فيما يتقصى المفكر الاقتصاد الجيد أثر تلك السياسة على كل الجماعات". المغالطة التي وقع فيها فريدريك لست هي عدم النظر إلا إلى الأُثار المباشرة للتعريفة على جماعات بعينها، وتجاهل النظر في الآثار البعيدة المدى على المجتمع بأكمله. (وندر لاست، مطيع 2019).

مبررات حماية المنتجات المحلية

من أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى حماية المنتجات المحلية ما يلي (مهدي وشنجار، 2018):

1. حماية المنتج الوطني، يعد أهم مبرر لتوفير الحماية للمنتج الوطني لأن خفض أسعار السلع المستوردة يكون بصورة متعمدة من قبل المنتج الأجنبي، للحصول على ميزة تنافسية على حساب المنتج الوطني المنافس له، والذي يؤدي به إلى عدم قدرته على الاستمرار في المنافسة بعد أن أضحت أسعار بيع منتجات أقل من تكلفة إنتاجها ينجم عن تقليص إنتاجه وإغلاق مصانعه.
2. جذب الاستثمارات الأجنبية، لأن توفير الحماية يشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي لأن الاستثمار يبحث عن الأسواق المحمية من الإغراق التجاري فضلاً عن ذلك تؤدي هذه الحماية إلى التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي، بدلاً من الاستثمار الاستهلاكي الذي كان يقوم به المنتج الأجنبي ومن شأنه أن يلحق ضررا بالبند المستورد.
3. زيادة فرص العمل والقضاء على البطالة، لأن توفير الحماية للمنتج الوطني سيحافظ على العمالة الوطنية، وتشجيع خلق فرص عمل جديدة وتقليل نسبة البطالة.
4. رفع مستوى التشغيل لعوامل الإنتاج في البلد، لأن تقييد الاستيراد سيؤدي انصراف المستهلكين نحو السلع الوطنية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ويساعد المنتج الوطني على إحداث التوسع المطلوب في الإنتاج).
5. الحفاظ على ميزان المدفوعات لأن الحماية التي تمنح للمنتج الوطني ستؤدي إلى إعادة استقرار ميزان المدفوعات، لان الدولة ستفرض إجراءات الحماية وترفع أسعار السبع المستوردة سيخفض الطلب عليها في السوق المحلي ويقل استيرادها، وبذلك تخفض نسبة الواردات ويستقر ميزان المدفوعات وانخفاض العجز فيه.
6. حماية المستهلك لأن الإغراق التجاري وإن كان يحقق مصلحة المستهلك ويترك أثر سلبي على المنتج الوطني، لكونه يجهز على إنتاجه ويقضي عليه وتنصل المنتج الأجنبي من الالتزام بتغطية احتياجات السوق، ويفرض أسعاره المرتفعة، وفي كثير من الأحيان لا يهتم بجودة السلع التي ينتجها، لذا فالحاجة ملحة لحماية المستهلك لأن من حقوق المستهلك حمايته من السلع التي تسبب مخاطر على صحته.

وسائل حماية المنتجات المحلية

يمكن توضيح وسائل حماية المنتجات المحلية من خلال ما يأتي (جميل، 2017):

- **وضع حماية جمركية (تعرفة):** حيث يكون على بعض السلع المراد تنميتها محلياً وخارجياً، وذلك بهدف الحد من استيراد السلع الاستهلاكية وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الحادة، وتبني نهج الصناعات التحويلية للتصدير من الفائض وتغطية الطلب في السوق المحلي.
- **الدعم المباشر للتصدير:** يأخذ هذا الدعم شكل منح مالية تقدمها الدولة إلى المصدرين لقاء كل وحدة من الوحدات المصدرة، أي يمكن تقديم مبلغ مقطوع عن كل طن مصدر من مادة أو سلعة

معينة، أو قد تكون المنحة على شكل نسبة مئوية من قيمة الوحدة المصدرة، وفي غالب الأحيان تخصص الدول جزءاً من واردات الرسوم الجمركية لغرض تقديم الدعم للصادرات.

- **الإعفاءات من الضرائب:** وتهدف هذه الإعفاءات إلى تخفيض تكاليف التصدير، وذلك عن طريق تخفيض أو إلغاء الضرائب والرسوم المترتبة على تراخيص التصدير، وكذلك العمولات المستوفاة لصالح المؤسسات المصرح لها بالتصدير، كما يشمل الإعفاء ضرائب الدخل الناجم عن التصدير.
- **استرداد رسوم الاستيراد:** وهو نظام جمركي يتم بموجبه رد الضرائب والرسوم الجمركية التي سبق وأن قام المنتجون بدفعها عند استيراد المواد الأولية والوسيطة المستخدمة في إنتاج السلع المصدرة، وعليه فإن إعفاء هذه المواد من الضرائب والرسوم الجمركية سيؤدي إلى تخفيض كلفة هذه الموارد، وتخفيض كلفة الإنتاج، وبالتالي تخفيض أسعار المنتجات النهائية.
- **زيادة نسب الاهتلاك للمعدات الإنتاجية للمشاريع الصناعية التصديرية:** وذلك بهدف تشجيع المصدرين على الاستثمار في المعدات الحديثة.
- **إعفاء المعدات المستوردة:** لغرض إقامة المشاريع الصناعية التصديرية وهذا يخدم أيضاً سياسة إحلال الواردات والصناعات الموجهة للتصدير في آن واحد.
- **حصص العملات الأجنبية:** وبموجبه يسمح للمصدرين التصرف بنسبة معينة من إيراداتهم من العملة الصعبة لقاء صادراتهم، لغرض التصرف بها لأغراض الاستيراد.
- **القروض والتسهيلات الائتمانية:** تلجأ البلدان عادة إلى توفير القروض لتمويل رأس المال الثابت للمشاريع الصناعية الجديدة، وذلك كجزء من الإجراءات والجهود الرامية إلى تشجيع التصنيع، ولهذا الغرض تلجا هذه البلدان إلى إقامة المؤسسات المالية المتخصصة كالمصارف الصناعية، وقد تلجا أحيانا إلى تقديم القروض الأغراض تمويل رأسمال التشغيل للمشاريع الصناعية الجديدة، أو تمويل جزء منه.
- **ائتمانيات التصدير:** إن تنمية الصادرات الصناعية يعتمد على العديد من العوامل، منها نوعية وجودة السلعة، السعر، طريقة التعبئة والتغليف... الخ، وبافتراض توفر هذه المقومات، عندها يمكن القول بأنه كلما كانت شروط الدفع بالنسبة للمستورد أسهل، كلما أمكن زيادة حجم الصادرات وتقوية مركزها التنافسي، وهذا يلعب دورا مهما في تشجيع وتنمية الصادرات.
- **إنشاء المناطق الحرة الصناعية والمناطق الحرة التجارية:** والتي يترتب على قيامها زيادة في إيرادات النقد الأجنبي، من خلال زيادة حجم الصادرات، وإعادة التصدير، وزيادة حركة الواردات.
- **وضع سياسة استثمارية تشجيعية للاستثمارات الأجنبية الصناعية.**
- **خدمات النقل:** من خلال تأسيس بنية تحتية مناسبة لحركة البضائع، ويتم ذلك عبر تطوير الموانئ وشبكة الطرق.

- **النوعيـة والجـودة:** مـن خـلال تطـوير نظـام المواصـفات والمقـاييس. والرقابـة علـى السـلع المـراد تصديرها قبل عملية التصدير.

ويمكن توضيح مجموعة من الطرق الأخرى لحماية المنتجات المحلية وهي على النحو الآتي:

- **التعرفة الجمركية أو الرسوم على الواردات:** إذ تفرض سياسة الدولة الحمائية هذه التعريفات على السلع المستوردة، هذا الأسلوب يستخدم في البلدان التي لديها الكثير من الواردات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كما تختلف معدلات التعريفات في العادة وفقاً لنوع البضائع المستوردة، يتسبب فرض التعريفات الجمركية بزيادة كلفة السلع والخدمات المستوردة من الخارج على المستورِدين؛ مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المُستَوردة في الأسواق المحلية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض كمية السلع المستوردة لصالح المنتجين المحليين الذين يتشجعون بدورهم على إنتاج المزيد من السلع والخدمات لتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة (صالح، 2017).
- **فرض التعرفة الجمركية على الصادرات:** إذ قد تفرض أيضاً على الصادرات وذلك عند معاناة السوق المحلية من نقص في هذه السلع، وبالتالي ارتفاع أسعار هذه السلع في السوق المحلية، نتيجة التصدير المُتزايد للخارج والذي غالباً يُعتبر مُربحاً أكثر من توجيه السلع للسوق المحلية، ولفرض التعرفة على الصادرات؛ آثار مماثلة لفرض التعريفات الجمركية على الواردات، أي تزيد كلفة السلع المصدرة على المصدرين مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المصدرة بالتالي انخفاض الطلب من الخارج على تلك السلع، لذلك تضر التعريفات الجمركية للصادرات بالصناعات في حين التعريفات الجمركية على الواردات تفيد الصناعات المحلية وتشجعها(علي، 2018).
- **حصص الاستيراد:** ويعد هذا الأسلوب من الحواجز غير الجمركية التي وضعت للحد من عدد المنتجات التي يمكن استيرادها على مدى فترة زمنية محددة، والغرض من الحصص هو الحد من توريد منتجات محددة؛ مما يرفع الأسعار عادة ويسمح للشركات المحلية بالاستفادة من الطلب غير الملبي، وحظر استيراد المنتجات المعينة هو أشد أنواع الحصص، تلجأ الحكومات لهذا النوع من الحمائية عندما تكون السلع والخدمات المحلية لا تكفي السوق لذا يسمح باستيراد الكمية اللازمة لسد حاجة السوق في هذا البلد أو ذاك، وتتشابه الآثار الاقتصادية لحصة الاستيراد مع التعرفة الجمركية، إلا أن الأرباح الضريبية من هذه الأخيرة ستوزع بدلاً من ذلك على من يحصلون على تراخيص الاستيراد، وكثيراً ما يوصي الاقتصاديون بوضع مزادات للاستيراد، أو أن يتم استبدال حصص الاستيراد بتعريفة مكافئة (فرض ضريبة إضافية على الكميات التي تفيض عن حاجة السوق)(شمالة، 2017).
- **الحواجز الإدارية:** حيث تتهم البلدان أحياناً باستخدام قواعدها الإدارية المختلفة (على سبيل المثال فيما يتعلق بسلامة الأغذية، المعايير البيئية، السلامة الكهربائية، وما إلى ذلك) كوسيلة لإيجاد

الحـواجز أمـام الـواردات، بمعنـى تفـرض الحكومـات شـروطاً ومعـايير علـى السـلع والخـدمات المُستوْردة، وكلما زادت هذه المعايير والشروط كلما قلت كمية الاستيراد (جامع، 2012).

- **تشريعات مكافحة الإغراق:** يشير الإغراق إلى قيام شركة ببيع سلعها في الأسواق الخارجية بأقل من أسعار السلع المشابهة في تلك الأسواق؛ بهدف إغراق تلك السواق بهذه السلع مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بالتالي انخفاض الطلب على السلع المشابهة.الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الصناعة المحلية لتلك السلع، ويدعي مؤيدو قوانين مكافحة الإغراق أنهم يمنعون استيراد السلع الأجنبية الرخيصة التي من شأنها أن تلغي الشركات المحلية، غير أن قوانين مكافحة الإغراق تستخدم عادة في فرض التعريفات التجارية (التعريفات الجمركية) على المصدرين الأجانب(البدوي وعطاالله، 2014).
- **الـدعم المباشـر:** تعطـى أحيانـاً الإعانـات الحكوميـة (فـي شـكل مـدفوعات مقطوعـة أو قـروض رخيصـة أو إعفـاءات ضـريبية) للشـركات المحليـة التـي لا تسـتطيع المنافسـة بشـكل جيـد ضـد الواردات، وتهدف هذه الإعانات إلى "حماية" الوظائف المحلية، ومساعدة الشركات المحلية على التكيف مع الأسواق العالمية، فعندما تدعم الحكومة الصناعات المحلية، هذا يسمح للمنتجين بخفض أسعار السلع والخدمات المحلية، فيجعل المنتجات أرخص حتى عندما يتم شحنها إلى الخارج، وهذا يعني أن العمل على الدعم المباشر) أفضل من التعريفات الجمركية، وهذه الطريقة هي الأفضل بالنسبة للبلدان التي تعتمد أساساً على الصادرات(مهنى، 2014).
- **دعـم الصـادرات:** غالباً ما تستخدم الحكومات دعم الصادرات من أجل زيادتها، لكن لإعانات التصدير أثر معاكس للتعريفات الجمركية على الصادرات؛ لأن المصدرين يحصلون على المدفوعات (أموال تعادل نسبة مئوية أو نسبة من قيمة الصادرات)، وتزيد إعانات التصدير من حجم التبادل التجاري، وفي البلدان ذات أسعار الصرف العائمة (أي يترك سعر الصرف لقوانين العرض والطلب فيما يعرف بتعويم العملة وله ميزاته وعيوبه)، لها آثار مماثلة لدعم الواردات(خالد، 2018).
- **مراقبة سعر الصرف:** يمكن للحكومة أن تتدخل في سوق الصرف الأجنبي (في حالة التضخم) لتخفيض قيمة عملتها من خلال بيع عملتها في سوق الصرف الأجنبي، وسيؤدي ذلك إلى رفع تكلفة الواردات وخفض تكلفة الصادرات، مما يؤدي إلى تحسن في ميزانها التجاري، بيد أن هذه السياسة لا تكون فعالة إلا على المدى القصير، حيث أنها ستؤدي إلى ارتفاع التضخم في البلد على المدى الطويل، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى رفع التكلفة الحقيقية للصادرات وتخفيض السعر النسبي للواردات، هذا الأسلوب يمكن أن يؤدي إلى الانتقام وبدء حرب العملة، ومن الطرق التي يمكن للبلدان أن تخفض بها قيمة عملتها من خلال سعر صرف ثابت.

- **أنظمة البراءات الدولية:** إذ هناك حجة للنظر إلى أنظمة البراءات الوطنية باعتبارها عباءة للسياسات التجارية الحمائية على المستوى الوطني، وهناك شقان من هذه الحجة(حسن، 2014):

– عندما تكون البراءات التي ينظمها بلد ما جزءاً من نظام ميزة نسبية قابلة للاستغلال في المفاوضات التجارية ضد دولة أخرى (براءة اختراع في مجال محدد يمكن مقايضتها كالسماح للدولة الأخرى باستخدامها شرط تخفيض السياسة الحمائية.

– حيث أن الانضمام إلى نظام عالمي للبراءات يمنح وضع "المواطنة الصالحة" على الرغم من "الحمائية."

- **الحملات السياسية:** التي تدعو إلى الاستهلاك المحلي (أي تشجيع المواطنين على شراء المنتجات المحلية عوضاً عن شراء المنتجات المستوردة)، والتي يمكن اعتبارها تعزيزاً خارجياً للحمائية(خالد، 2018).
- **الإنفاق الحكومي التفضيلي:** مثل قانون الشراء الأمريكي، التشريع الاتحادي الذي دعا حكومة الولايات المتحدة إلى تفضيل المنتجات الأمريكية الصنع في مشترياتها) حسن، 2014).

الدوافع لاستخدام سياسة الحماية التجارية

يرى أنصار سياسة الحماية التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي ما يأتي:

حماية الصناعات الناشئة:

تعتبر حجة حماية الصناعات الناشئة من أكثر الحجج شيوعاً في الدول النامية، لأنه عندما تبدأ الدولة في إنتاج سلعة معينة فإنها تكون في بداية الأمر مرتفعة التكاليف، ومستوى إنتاج منخفض لا تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية التي سبقتها في الوصول إلى مرحلة متقدمة من الإنتاج والجودة بأقل التكاليف، لذلك تفرض الحماية لتلك الصناعات الناشئة لفترة معينة لاستكمال نمو وتطور الصناعة، وتستطيع بعد ذلك منافسة السلع الأجنبية (Ebeling وWang، 2018).

اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

تشجع سياسة الحماية التجارية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل، لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، وكذلك لا تستطيع الدولة استغلال بعض الموارد الموجودة لديها في ظل الحرية التجارية إلا من خلال الشركات الأجنبي، وهذه الشركات لا تستطيع المشاركة إلا إذا توفر لها الحماية في السوق المحلي من السلع المستوردة، مما يؤدي لزيادة رؤوس الأموال الأجنبية لدى الدولة (لوصيف، 2014).

القضاء على البطالة:

إن استخدام هذه السياسة يمكن أن تسهم بشكل كبير في القضاء على البطالة التي يمر بها الاقتصاد القومي، حيث إن استخدام أدوات الرسوم الجمركية على السلع المستوردة يؤدي إلى ارتفاع اسعارها ، وارتفاع أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى تحول الطلب المحلي على السلع المحلية بدل الأجنبية الأقل سعرا مما يزيد الطلب عليها، ويقوم المنتجون بزيادة الإنتاج من اجل تغطية الطلب المتزايد، وهذه الزيادة الإنتاجية تحتاج إلى فتح خطوط إنتاج جديدة وتشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة والتي بدورها تسهم في خفض نسبة البطالة(Kandel وآخرون، 2019).

تنوع الهيكل الاقتصادي:

حيث من خلال فرض الحماية تستطيع الدولة ان تتنوع في هيكلها الاقتصادي لجميع المنتجات، لا أن تبقى مرهونة لقطاع إنتاجي معين مثل القطاع الزراعي أو المواد الخام فقط وليس لديها أي مقومات للسلع الصناعية. وبالتالي تكون خاضعة للدول الصناعية لذلك من خلال سياسة الحماية تستطيع الدولة اشاء بعض القطاعات الإنتاجية للاعتماد على الذات مما تسهم في تنوع الاقتصاد القومي وحمايته من الانهيار في حالة انهيار أسعار السلع الأولية في السوق العالمي.

تحسين شروط التبادل التجاري:

إذ أن الدولة تستطيع ان تتحكم في الكميات المصدرة اليها من قبل الدول الأخرى، وذلك بقيام الدولة بفرض رسوم جمركية على الواردات من المنبع مع ثبات سعر السلعة في السوق المحلي، فتقوم الدولة المصدرة بخفض سعر التصدير للسلعة، وهذا بدوره يؤدي الى استفادة الدولة من الرسوم الجمركية وزيادة الموارد المالية دون ان تتأثر رفاهية المواطن لديها (Bursić وآخرون، 2016).

زيادة الموارد المالية للدولة:

يبين دعاة الحماية أن الحكومات تواجه كثيراً من الالتزامات المالية من أجل تغطية الانفاق على البنية التحتية، مثل قطاع الصحة والتعليم والطرق وغيرها من المشاريع القومية، التي قد لا تتوفر لديها بسبب نقص التمويل المحلي، فتلجأ إلى فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من أجل تغطية هذه النفقات (شطابي، 2014).

الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات:

قد يكون هدف الدولة من تطبيق سياسة الحماية هو المحافظة على توازن ميزان المدفوعات بسبب عدم قدرة الدولة على تغطية العجز المستمر في الميزان التجاري من العملة الأجنبية للسلع المستوردة (الأشقر، 2016).

حماية الاقتصاد المحلي من الإغراق:

إذ إن استخدام سياسة الحماية التجارية، هي حماية السوق المحلي من خطر الإغراق الخارجي للسلع الأجنبية، حيث تبيع الشركات السلع بأسعار بأقل من تكلفتها في السوق المحلي من أجل السيطرة على السوق وإخراج صغار المنتجين (Brooks وآخرون، 2017).

متطلبات حماية المنتجات الصناعية

إن نجاح واستدامة سياسة حماية المنتجات الصناعية تتطلب استراتيجية وبنية مؤسسية تستند إلى ثلاثة محاور متلازمة وهي (Xiong وBeghin، 2017):

1. يجب أن تكون الجهات الرسمية المنوط بها تخطيط السياسة الصناعية وإنفاذها على تواصل وتنسيق مع القطاع الخاص، مع الحفاظ على الاستقلالية المؤسسية من دون الانعزال أو التعامل معه عن بعد، إن أهمية التواصل والتنسيق يمليها عدم إلمام القطاع العام بالمعلومات الكافية لتحديد المدخلات العامة التي يجب أن توفرها للشركات بحيث تتمكن الأخيرة من إنتاج منتوجات جديدة.
2. يجب أن تتبع السياسة الصناعية أسلوب "العصا والجزرة"؛ فمن أهم عوامل عملية تحسين المنتوجات هو قدرة الشركات على تحصيل ريوعها، وإلا فلن يكون هناك عمليات استثمار في اكتشاف التكاليف، إذ أن المشكلة لا تكمن في الريوع بقدر ما إذا ذات نهايات مفتوحة بشكل يؤدي إلى تبديد الموارد من دون توفير الدافع للشركات المستفيدة لزيادة الإنتاجية وتطوير قدراتها التكنولوجية.
3. كي تكون السياسات فعالة، يجب أن تكون المؤسسات التي تضع هذه السياسات عرضة للمساءلة والمحاسبة، كما يجب على هذه المؤسسات أن تكون قادرة على تبرير سياساتها بشأن أسباب الترويج لفعاليات محددة على حساب أخرى.

التعرفة كأداة لحماية المنتجات الصناعية

لا تزال التعرفة الجمركية من أهم أدوات السياسة الصناعية المستخدمة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء والتي تتباين كثيرا فيما بين القطاعات الاقتصادية، على الرغم من أن استخدامها يرتبط بمخاطر نظرية كتشويه السوق وعدم كفاءة التوزيع (جميل، 2017).

وتعد منتجات القطاع الزراعي صاحبة أعلى معدلات الرسوم التعرفة الجمركية (حيث تبلغ في المتوسط 20% تقريبا)، يليها منتجات الصناعات التحويلية حيث يبلغ متوسط التعرفة البسيط حوالي 10%. غير أنه في حالة المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية، فإن معدلات التعرفة منخفضة عموما (حوالي 6% بالمتوسط) مع ملاحظة أن التجارة بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية محررة إلى

حد كبير. ويعد مبدأ التدرج في نسب التعرفة (escalating rate) نظاما شائع الاستخدام بين صانعي السياسات، وبموجبه يتم فرض رسوم جمركية أعلى على المنتجات الاستهلاكية (النهائية من المنتجات الوسيطة ورسوم أقل على المواد الخام من المنتجات الوسيطة. وتستخدم كثير من البلدان التدرج في هياكل التعرفة، بهدف تعزيز العمليات الصناعية المحلية (الخفيفة المتوسطة الأقرب إلى المستهلكين وبحسب طبيعة السلعة المستهلكة. وتعتمد البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء على هياكل التعريفات المتدرجة، ولكن بدرجات متفاوتة (الأشقر، 2017).

وعادة ما يشار إلى التعريفات الجمركية المرتفعة (أعلى من 15%) بحدود التعريفات الجمركية القصوى tariff peaks التي تفرض على "المنتجات الحساسة" وهي تتركز في المنتجات التي يستهلكها كافة السكان في البلدان منخفضة الدخل مثل معظم فروع الصناعات الزراعية، والملابس والمنسوجات والدباغة، والأثاث، والصناعات المعدنية الخفيفة. وتكون نسب التعرفة متدنية على السلع الأساسية ذات الاستهلاك العام مثل سلع الطحين والأرز. وبهذه الآلية يتم إتباع منهج التدرج في فرض الرسوم (مهدي وشنجار، 2018).

إمكانيات تطبيق سياستي إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات معا:

ضرورة تحديد دقيق للصناعات الناشئة Infant Industries الواجب حمايتها ودعمها، من حيث التأكد من توفير احتمالات تنافسيتها في التصدير أو في إحلال الواردات من دون حماية، بعد فترة معينة.

التحول التدريجي من السوق المحلي إلى الخارجي أو/والتحول من الصناعات الاستهلاكية للوسيطة ثم الاستثمارية.

عدم إغفال دور القطاع الزراعي، وتوجيه نسبة أكبر من مخرجات هذا القطاع نحو التصنيع المحلي.

تفعيل قوانين مكافحة الفساد ومحاسبة الباحثين عن تعظيم المنفعة الشخصية على المنفعة العامة.

التخفيض المخطط لدرجة الحماية من خلال التحرير التدريجي للواردات وبشكل يتسق مع تطور القطاع الصناعي محلياً وتحسن درجة تنافسيته مع الابتعاد عن التحرير المفاجئ.

التأكد من توفر شرط مارشال– ليرنر Marchall–Learner عند تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف، والقائل: $a + b > 1$ حيث تمثل (a) المرونة السعرية للطلب على الصادرات، و (b) المرونة السعرية للطلب على الواردات.

معنى ذلك أن تخفيض العملة يعزز وضع الحساب الجاري في حالة توفر هذا الشرط. وفي حالة عدمه، لا يقوم بمثل هذه المهمة.

- الاستعداد الحكومي للتدخل الرشيد لإصلاح خلل السوق.
- تطوير الأسواق المالية لمواجهة الاحتياجات التمويلية من خلال استخدام المالية المتطورة، وتوسيع منافذ الاستفادة من الأسواق المالية خاصة للصناعات المتوسطة والصغيرة. الإصلاح المؤسسي.
- التكامل الرأسي ما بين الصناعات حسب الحجم.
- إصلاح نظم التعليم والصحة) تطوير رأس المال البشري ودعم الإنتاجية.
- التركيز على ابتكار السلع والخدمات الجديدة أو القديمة المطوّرة كأساس لخلق التنافسية محلياً ودولياً لصعوبة التنافس مع صادرات البلدان المتقدمة التقليدية.
- العمل ضمن مشروع وطني للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أسباب لجوء بعض الدول لحماية المنتجات الصناعية المحلية

وفقاً للمؤرخين يوجد العديد من الأسباب للجوء إلى الحمائية وهي (Dobe وآخرون، 2017):

- الأزمات المالية الطويلة كالأزمة المالية في أوائل عقد 1890، وأزمة الثلاثينات من القرن الماضي، حيث يصبح التركيز على تحفيز الاقتصاد من خلال تشجيع الإنتاج وضمان تسويقه وحمايته من منافسة السلع الأجنبية.
- الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ففي العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، أدى الارتفاع السريع في اليابان إلى الاحتكاك التجاري مع البلدان الأخرى، ورافق انتعاش اليابان زيادة حادة في صادراتها من بعض فئات المنتجات: المنسوجات القطنية في عقد الخمسينات، الصلب في عقد الستينات، السيارات في عقد السبعينات، الإلكترونيات في 1980 وفي كل حالة أدى التوسع السريع في صادرات اليابان إلى خلق صعوبات لشركائها التجاريين واستخدام الحمائية من قبل الدول المتضررة من اليابان باعتبارها امتصاص الصدمات.
- التحولات المفاجئة في الميزة النسبية لبلدان معينة (يُقصد بالميزة النسبية أي قدرة بلد على إنتاج سلعة بأعلى جودة وبأقل كلفة) قد دفعت البلدان إلى أن تصبح حمائية، فعلى سبيل المثال "أدى التحول في الميزة النسبية المرتبطة بفتح حدود العالم الجديد وما تلاه من" غزو الحبوب" في أوروبا، إلى ارتفاع التعريفات الزراعية من أواخر عام 1870 فصاعداً."
- مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات في القرن التاسع عشر؛ أصبحت الحمائية أقل تطبيقاً، وعندما تقوم دول يساهم رعاياها في شركات متعددة الجنسيات بفرض حمائية تصبح هذه الشركات مضطرة للاختيار بين الأسواق التي تنتمي إليها هذه الدول التي تفرض الحمائية لأنها تصبح غير قادرة على العمل في كل الأسواق نتيجة الحمائية.

الحماية التجارية كسياسة لرعاية الصناعة:

بالرغم من الشكوك المرتبطة بمبررات الصناعات الناشئة، عديد من الدول النامية عرفت نمط جيد في رعاية نشاطاتها التصنيعية، هذا الدعم عرف عدة أشكال مختلفة الحكومة مثلا يمكنها أن توقع اتفاقيات مع مجموع الشركات الصناعية (دعمها) أي تقديم الدعم لها وتوجيهها إلى المشاريع والقطاعات المتخصصة التي يمكنها أن تحصل في المستقبل على ميزة نسبية مقارنة.

مختلف الدول النامية ركزت على سياسات إحلال الواردات التي اعتمدت على "وضع الحواجز الجمركية والتجارية، وإحلال الواردات بالمنتجات المحلية"، لكن لاحظنا تقييد قطاع الصادرات (الصادرات المحتملة)، وتم اختيار دعم إحلال الواردات وتراجع التصدير.

ابتداءً من 1950 / 1960 الدول النامية بدأت في حماية المنتجات السلعية النهائية مثل الصناعة الغذائية المرتبطة بالزراعة وتجميع السيارات، لكن في الدول العظمى تم التحول نحو السلع الوسيطة مثل هياكل السيارات والصلب والصناعات البتروكيماوية، لكن الدول النامية بقيت تابعة ومستوردة للسلع ذات التكنولوجيا المعقدة مثل الحاسوب، بالرغم من أنها كانت تحد من انفتاحها التجاري إلى معدلات هامة. لا يمكن الجزم بأن سياسات إحلال الواردات بواسطة التصنيع قد فشلت، فقد ساهمت بشكل كبير في تطوير كثير من صناعات بلدان الجنوب. في بلدان أمريكا اللاتينية، قسط الناتج المصنع بالنسبة إلى مجموع الإنتاج الوطني بلغ معدل مقارب جدا مع ما توفره الدول المتطورة. دعم الصناعة لم يكن الهدف النهائي لتلك الدول النامية، بل المهم هو استدراك تخلفها الاقتصادي، والمحاربة ضد الفقر، لكن هل سياسة إحلال الواردات تحقق التطور؟ يمكننا أن نضع عدة نقاط يشوبها الشك في هذا المجال.

ساعدت السياسات الحمائية في التعجيل بانهيار التجارة الدولية في ثلاثينيات القرن الماضي، وكان الانكماش التجاري بمثابة بذرة الحرب العالمية الثانية. واليوم، يهز الرئيس الأميركي دونالد ترمب أُسس التجارة العالمية بحرب تجارية، عبر فرضه رسوماً جمركية على منتجات أوروبية وصينية ومكسيكية وكندية، تقدّر بمليارات الدولارات، ما دعا الدول المعنية إلى اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، وفرض رسوم جمركية على مئات السلع الأميركية. الحمائية بلا شك، آخذة في التصاعد، مدفوعة بتزايد الحواجز غير الجمركية في ظل تراجع الدعم الشعبي للعولمة.

حدود سياسة حماية المنتجات المحلية

لا يجب الاعتقاد دائما أنه بإمكاننا أن نديم الحماية للصناعات التي نظن أنه يوجد فيها ميزة مقارنة كامنة في المستقبل، فالحماية التجارية للصناعة قد لا تكون فعالة لأنها إن طالت قد تضر بتنافسية تلك الصناعة، وخير مثال على ذلك تونس، الهند والجزائر قاموا بحماية صناعتهم لمدة

طويلة، وإذا لاحظنا اليوم موازين مدفوعاتهم نجدهم يستوردون بشكل كبير تلك المنتجات التي حموها سابقا، ولا يجدون اليوم إلا المنتجات النسيجية (صناعات خفيفة).

فحماية الصناعات كثيفة رأس المال مثل السيارات والكهرو منزلية، لم تسمح لهم بالتطور في هذا المجال، إذن يمكننا الجزم بان السياسة الحمائية لم تُعط ثمارها في هذا المجال خاصة في المنتجات كثيفة رأس المال، فالحماية هنا تعتبر خسارة للاقتصاد الوطني وللتجارة العالمية.

بشكل عام، ظهور صناعة واحدة هي عملية طويلة المدى ومكلفة جدا، لكن لا يستدعي ذلك بالضرورة تبرير تدخل السلطات العمومية بشكل واسع في الاقتصاد لأن ذلك قد يؤدي إلى اختلال الأسواق الداخلية للبلد.

وفي حالة اختلال السوق، يمكننا التدخل بالحماية في حالة الاختلال السوقي الذي يعطل آليات عمل الاقتصاد من أجل ضمان سير وعمل المؤسسات المحلية، ويمكننا أن نخلص حالتين، يمكن للدولة فيهما أن تطبق سياستها الحمائية.

مادامت حماية الصناعات الناشئة، يؤدي الى اتلاف الموارد وهدرها، أي الى خلق وتشجيع وتطوير الأنشطة التي تكلف أكثر مما ستنتجه من كسب طيلة مدة حياتها، فإن نسبة نمو اقتصاد وطني يطبق سياسة لهذه الصناعات بشكل معمم قابلة لإن يصيبها من جراء ذلك تأثير عميق. (سالان، 2019).

إذا كانت دولة نامية تعاني من مشكل نقص المؤسسات المالية القوية والمرنة، سوف يؤدي إلى عدم كفاية الادخار الوطني لتمويل المشاريع الاستثمارية الصناعية الناشئة، في هذه الحالة ستضطر المؤسسات الصغيرة إلى عملية التمويل الذاتي، حتى وإن كان مردودها على المدى الطويل في ارتفاع، سوف يتعرض تطورها ونموها إلى صعوبات جمة تؤثر على تنافسيتها، في هذه الحالة يجب على الدولة أن تطول أنظمتها المالية وأسواقها من جهة، وفي خضم هذا التطوير "يجب عليها توفير الحماية اللازمة لهذه المؤسسات".

ان ظهور أي صناعة يتطلب عدة أمور يجب أن تحيط بها، كتكوين العمال، مشاريع البنية التحتية، شبكات التوزيع، سلاسل التموين بالمواد الأولية، كل هذه الأمور قد لا تكون بمقدور أي صناعة أن تتحملها، فإذا قامت بها الدولة سوف تصبح بالنسبة للشريك الاقتصادي كوفرات خارجية Externalities، ويمكن للدول هنا أن تستعمل الحماية التجارية من أجل دعم هذه الشركات pioneers. هذه الحالتين التي تستدعي قيام الحماية التجارية للصناعات الناشئة، لكن في الواقع يصعب تحديد ما هو القطاع الأساسي الذي يحتاج فعلا تلك الرعاية من طرف السلطات العمومية، فخطر هذه السياسات التنموية هي حين نرى أن عديد الصناعات في تلك البلدان النامية بقيت حبيسة ومقيدة بتلك الحماية ولم تستطع لحد الآن أن تدخل سوق المنافسة الدولية.

سلبيات السياسات الحمائية

الواقع أنه لا يجب ان ننسى أن للحماية كلفة دائما، فما يتحقق من كسب إضافي في نشاط يحظى بالحماية إنما ينتج عن عملية تحويل، بمعنى أن أنشطة أخرى وافرادا اخرين يتحملون كلفة قيمتها المطلقة أكثر ارتفاعاً من الكسب الذي يحققه المحميون. (سالان، 2019)

من سلبيات الحمائية ما يأتي (Parc، 2018):

- تُضعف الحمائية التجارية الصناعة وذلك لغياب المنافسة، وتصبح الشركات في هذه الصناعة عديمة الحاجة إلى الابتكار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض جودة المنتج المحلي، مقابل ارتفاع تكلفته مقارنةً بالمنتجات الأجنبية.
- تعزى الاستعانة بمصادر خارجية في الوظائف إلى انخفاض القدرة التنافسية للدول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفضت المنافسة من عقود من الولايات الأمريكية التي لا تستثمر في التعليم، وينطبق هذا بشكل خاص على التكنولوجيا الفائقة والهندسة والعلوم، كما تؤدي زيادة التجارة إلى فتح أسواق جديدة للشركات لكي تبيع منتجاتها.
- زيادة الحمائية قد تؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي، وهذا يسبب المزيد من تسريح العمال، فعلى سبيل المثال: إذا أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية حدودها، فستفعل بلدان أخرى نفس الشيء، وقد يتسبب ذلك في تسريح العمال الأجانب من العمل.
- تشويه التقسيم الدولي للعمل، وتشجيع جماعات المصالح على حساب الصالح العام (كتوظيف أشخاص في وظائف غير مؤهلين لشغلها).
- الحمائية تسبب فقدان مستويات المعيشة، نتيجة اضطرار المستهلكين للحصول على سلع رديئة محلية مما يؤدي إلى استنزاف دخولهم ومدخراتهم.

الحماية المتزايدة

الحمائية المتزايدة، التي تنتهجها الدول لتعزيز صناعاتها المحلية وتحصينها من المنافسة الأجنبية عبر قيود التعريفات، أثّرت في النشاط الاقتصادي عبر مسارات عدة، مثل رفع رسوم الاستيراد المرتفعة في تكلفة التجارة، ما قد يغير كمية البضائع وأسعارها المتداولة دولياً، كما أن وجود سلاسل التوريد العالمية المعقدة للإنتاج يمكن أن يضاعف هذا التأثير، إضافة إلى ذلك يمكن أن تؤثر تكاليف التجارة المرتفعة في التدفقات المالية وشروط الائتمان، وقد يحدث هذا على سبيل المثال، إذا ما تعمّق الإحساس بعدم اليقين في السياسات التجارية المستقبلية، ما يقود إلى ضغوط مالية، وإعادة تقييم واسعة للمخاطر، إلى جانب أن ممارسات الأطراف في النزاع التجاري قد تكون لها تداعيات على النشاط الاقتصادي، بما في ذلك التوجهات الانتقامية للشركاء التجاريين وانحصار النزاع بين عدد محدود من البلدان، عوضاً عن تحوّله إلى حرب تجارية كاملة.

تنامي وتيرة الحمائية يضر بطبيعة الحال بالانفتاح التجاري في ظل إجماع الاقتصاديين على المنافع الإجمالية للانفتاح، والحاجة إلى التخفيف من التأثير السلبي، الذي أحدثته الحمائية على فئات معينة. فالتجارة الحرة هي نقيض الحمائية، لأنها تدعم أقل مقدار ممكن من التعريفات، ما يمنح الناس حريّة شراء منتجات أرخص أو أفضل من أي مكان في العالم، وهو أمر مهم بالنسبة إلى الشركات، التي تحاول خفض تكاليفها، وتالياً خفض الأسعار، وهذان العاملان يعززان الاقتصاد العالمي.

الحمائية والإنتاج

يُنظر اليوم إلى الأسواق المفتوحة والتنافسية على أنها تعزز الإنتاج عبر توجيه الموارد إلى إنتاجية أكبر، من جانب آخر تشجّع الزيادات في التعريفات الجمركية على انحراف التجارة عن مسار المنتجين وفتح الباب أمام أعمال التهريب.

"إن على الدول ترشيد الحمائية، بمعنى أن تقوم الحكومات بتشجيع الصناعات بنسب متفاوتة بحسب جودة المنتج المحلي، أي كلما كان المنتج جيداً كان الدعم أكبر، إضافةً إلى أن هذا الدعم يجب أن يتناقص بمرور الزمن، أي يجب أن يكون الدعم كبيراً عندما تكون الصناعة في بدايتها حتى يُفسح لها مجال للمنافسة في السوق، ومن ثم يتناقص هذا الدعم كي تحافظ الصناعة على جودتها وصولاً إلى إلغاء الدعم وذلك عندما تكون هذه الصناعة قد تمكنت من إنتاج سلع عالية الجودة منخفضة التكلفة قادرة على منافسة السلع الأجنبية، كما هي قادرة على الوصول للأسواق الخارجية."

تُعد الحرية التجارية الوجه الآخر المناقض للحمائية، فعلى الرغم من المزايا الكبيرة التي تحملها الحمائية للصناعة الوطنية في حمايتها والحفاظ عليها، إلا أن هذه السياسة الاقتصادية قد تدفع الصناعيين من حيث تدري الحكومات أو لا تدري؛ للاكتفاء بالمستوى الذي وصلوا له من الجودة وعدم السعي للتطوير والابتكار.

على اعتبار أن هذه الزيادة ستؤدي لزيادة الكلفة وبالتالي تقليل الأرباح، وهم قد يعتبرون أنفسهم غير مضطرين لذلك على اعتبار أن المستهلك ليس لديه خيار سوى بضاعتهم لشرائها، وهذا يؤدي إلى ضعف الصناعة المحلية بمرور الزمن.

إضافةً إلى أن الحمائية قد تدفع الدول الأخرى لانتهاج السياسة ذاتها وبالتالي يقل التبادل التجاري بين الدول، باختصار:

يجب عند اعتماد الحمائية توخي الحذر من السلبيات التي قد تطرأ نتيجة استخدامها، وأن تكون الحمائية سياسة قصيرة الأجل تدفع الصناعات الناشئة للنهوض وليست طويلة الأجل تدفع الصناعات المحلية للكسل والخمول.

سياسة إحلال الواردات ودعم المنتج المحلي الفلسطيني

شهدت الفترة 2010 – 2012 نوعا من الانطلاقة في النشاط الصناعي والنمو لحد ما في مؤشرات هذا النشاط، فكل المجموعات الصناعية شهدت نمواٍ في عدد منشآتها وعدد العاملين بها وفي كل من استهلاكها الوسيط وقيمتها المضافة (أحمد، 2017).

كما وقد شهدت هذه الفترة دخولاً ملحوظا للمواد الخام ومواد البناء خاصة من مصر، وكذلك دخولا للسلع المختلفة كما تم الإشارة إليها بالميزان السلعي للواردات.

وقد كان لدخول الواردات عبر رفح آثاراً ايجابية وأخرى سلبية على وضع الصناعة والمنتجات المحلية، ومن أبرز الآثار الايجابية دخول الوقود (مشتقات البترول والمواد الخام ومواد البناء والتي نشأ عنها الحركة النشطة بقطاع البناء والتي نشأ عنها الحركة النشطة بقطاع البناء وما تسبب عنه من النمو في النشاط الاقتصادي ككل بالقطاع. وكذلك دخول المعدات والمكائن التي تخدم مجالات إنتاجية عديدة منها الصناعة والزراعة (نوفل، 2014).

كما أنه لا يمكن إغفال حقيقة أن دخول كميات كبيرة من البضائع شكلت أحيانا منافسة حادة لبعض المنتجات المحلية ومنها الصناعية، وينطبق هذا على صناعة الملابس والنسيج والمنتجات الغذائية على نحو رئيس، ولكنه أيضا نافس بعض المنتجات الكيماوية والبلاستيكية والمعدنية والأثاث وغيرها، ومن الملاحظ أنه نتيجة للحصار الحاد على قطاع غزة خلال الفترة 2006 –2008 وتعطشه للعديد من السلع فقد اندفع تدفق البضائع بعد العام 2009 من مصر على نحو كبير واستمر حتى 2012 وهو الوقت الذي بدأت تظهر فيه بعض الآثار السلبية للتدفق غير المنضبط للبضائع من مصر (جميل، 2017).

ومع زيادة الوعي لأهمية إحلال الواردات على المستوى الفلسطيني، ومطالبة الاتحادات الصناعية المختلفة الحماية المنتجات ومنها المنتجات الصناعية المحلية جاء اهتمام الجهات المسئولة بوزارة الاقتصاد الوطني بغزة وعلى نحو فاعل منذ منتصف العام 2012 وخلال العام 2013 في إعمال سياسة إحلال الواردات بشكل جيد (جميل، 2017).

اجراءات حماية المنتجات الصناعية في قطاع غزة

ضمن التوجه العام نحو حماية المنتجات الصناعية المحلية لما لها من دور في النمو والتنمية الصناعية يتم التدخل لحماية المنتجات المحلية بأشكال عدة تشمل المنع والتقنين (تحديد الكمية الداخلة من الخارج) والتعريفة الجمركية. وهذا بطبيعة الحال يعتمد على طبيعة المنتج المحلي وقدرته على تلبية حاجة السوق المحلية بالكمية والجودة الملائمة (جميل، 2017).

وفي هذا الصدد تشير بيانات وزارة الاقتصاد الوطني بغزة إلى وجود اتجاه تزايدي في طلب الحماية للعديد من المنتجات في المجموعات الصناعية المختلفة، إذ إن المنتجات الصناعية الطالبة

للحماية تتمثل بالصناعات الغذائية والملابس والبلاستيكية والكيماوية والورقية والخشبية والمعدنية، وهذا يعني تنوع الصناعات وكذلك المنتجات الساعية للحماية والتي ترى أنها قطعت شوطاً معتبراً في النضج وفي القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالنسبة لرؤية وزارة الاقتصاد لهذه الصناعات ونظرتها لإجراء الحماية سعيا لتحقيق إحلال الواردات فقد لوحظ الآتي(نوفل، 2014):

1. وصلت العديد من المنتجات في الصناعة الغذائية إلى حالة من النضج حيث أخذت بمنافسة الواردات من هذه المنتجات. وفي هذا الاتجاه أمرت الوزارة على سبيل المثال بمنع دخول العصير الإسرائيلي وزيادة حصة العصير المحلي بحوالي 50%.
2. أولت الوزارة صناعة الملابس أهمية خاصة حيث تساهم في تشغيل أعداد معتبرة من العاملين وصلت إلى 30000 عامل قبل العام 2006. وضمن سياسة إحلال الواردات قررت الوزارة منع استيراد الجلباب والمريول وبنطلون الجينز. ومنذ تطبيق هذه السياسة مع بداية العام 2012 انتعشت المصانع المحلية وانخفض حجم الواردات من الملابس بحوالي 50% خلال الفترة. كما وتم منح إعفاءات جمركية على استيراد القماش المستخدم كمواد خام لمصانع الملابس المحلية.
3. تنظر الوزارة إلى الصناعات البلاستيكية ومنتجاتها كما تظهر بالجدول السابق على أنها ناضجة وتستطيع تلبية احتياجات السوق المحلية وهي ترى أن الحماية يمكن أن تطبق على هذه الصناعات بالتقنين أو وضع التعريفة الجمركية.
4. ترى الوزارة أن الصناعة الخشبية، الأثاث المنزلي، ناضجة وفي حينه واجهت منافسة من بعض الواردات وهي تستأهل نوعا من الحماية.
5. كان تقييم الوزارة للصناعات الكيماوية وكذلك الورقية والمعدنية كما تظهر بالجدول السابق بأنها ناشئة، وأنها بحاجة لبعض الوقت ليتم حمايتها.

وخلال الفترة 2010 –2013 تعرضت بعض الصناعات الناضجة خاصة الغذائية والملابس والبلاستيكية إلى منافسة حادة من الواردات خاصة عبر مصر، وقد جاء التدخل للحماية متأخراً بعض الوقت وبعد صيحات عدة من جهات صناعية طالبت بالتدخل للحماية. ومع ذلك فإن جهود وزارة الاقتصاد الوطني تسير في الاتجاه الصحيح وذلك في ظل التشاور مع كل من اتحاد الصناعات ومع الجهات المختصة بالجودة.

يجب أن يلاحظ أن هناك فرصة كبيرة لتعزيز دور المنتجات المحلية وسط الاختراق الكبير للواردات من السلع المختلفة وبمقارنة قدرة الصناعات المحلية الإنتاجية مع الواردات من السلع المشابهة.

ملخص الفصل

تعرف الحمائية على انها سياسة تضعها الدولة من أجل حماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية الخارجية، عن طريق وضع التعريفات الجمركية، والحصص على الواردات والإعانات، أو التخفيضات الضريبية، الممنوحة للشركات المحلية. ومنذ نشأة الحماية تاريخيا هناك من نادى بها ودافع عنها وهناك من ندد بها وبين مساوئها الا ان المدافعون عنها كان لهم حججهم واسبابهم التي نادوا بها مثل حماية الصناعات الناشئة الحفاظ على ميزان المدفوعات ، العمل على تخفيض معدلات البطالة وكانت هناك العديد من الوسائل والأدوات لتطبيق الحماية منها التعرفة الجمركية والحصص الواردات والتحكم بأسعار الصرف ، ولكن لتطبيق سياسات الحماية هناك العديد من المتطلبات والشروط الواجب توفرها لدى الدولة الراغبة بالحماية منها يجب أن تكون الجهات الرسمية المنوط بها تخطيط السياسة الصناعية وإنفاذها على تواصل وتنسيق مع القطاع الخاص، مع الحفاظ على الاستقلالية المؤسسية من دون الانعزال أو التعامل معه عن بعد، فمن أهم عوامل عملية تحسين المنتوجات هو قدرة الشركات على تحصيل ريوعها، وإلا فلن يكون هناك عمليات استثمار في اكتشاف التكاليف، كي تكون السياسات فعالة، يجب أن تكون المؤسسات التي تضع هذه السياسات عرضة للمساءلة والمحاسبة، كما يجب على هذه المؤسسات أن تكون قادرة على تبرير سياساتها بشأن أسباب الترويج لفعاليات محددة على حساب أخرى. تُعد الحرية التجارية الوجه الآخر المناقض للحمائية، فعلى الرغم من المزايا الكبيرة التي تحملها الحمائية للصناعة الوطنية في حمايتها والحفاظ عليها، إلا أن هذه السياسة الاقتصادية قد تدفع الصناعيين من حيث تدري الحكومات أو لا تدري؛ للاكتفاء بالمستوى الذي وصلوا له من الجودة وعدم السعي للتطوير والابتكار. على اعتبار أن هذه الزيادة ستؤدي لزيادة الكلفة وبالتالي تقليل الأرباح، وهم قد يعتبرون أنفسهم غير مضطرين لذلك على اعتبار أن المستهلك ليس لديه خيار سوى بضاعتهم لشرائها، وهذا يؤدي إلى ضعف الصناعة المحلية بمرور الزمن.

إضافةً إلى أن الحمائية قد تدفع الدول الأخرى لانتهاج السياسة ذاتها وبالتالي يقل التبادل التجاري بين الدول، يجب عند اعتماد الحمائية توخي الحذر من السلبيات التي قد تطرأ نتيجة استخدامها، وأن تكون الحمائية سياسة قصيرة الأجل تدفع الصناعات الناشئة للنهوض وليست طويلة الأجل تدفع الصناعات المحلية للكسل والخمول.

سعت الحكومة الفلسطينية لاتخاذ التدابير الازمة لدعم المنتج الفلسطيني وزيادة حصة السوقين المحلي والخارجي، ويتصف المسعى الفلسطيني خصوصية أكبر بالنظر الى اختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني والمنتجات المحلية على وجه الخصوص نتيجة المحددات والعوامل الذاتية والموضوعية.

الدراسة العملية

المبحث الأول: اجراءات ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني: النتائج وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الاول

اجراءات ومنهجية الدراسة

مقدمة:

يعرض هذا الفصل الإجراءات والخطوات المنهجية التي تمت في مجال الدراسة الميدانية، حيث يتناول مجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، إضافةً إلى توضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها ومنهجها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول قياس العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية "دراسة حالة الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة". وتمت المقارنة والتفسير والتقييم أملاً في التوصل لتعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن موضوع الدراسة، وقد تم جمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية كما يلي:

أ. **المصادر الاولية:**

لدراسة الظاهرة من خلال جمع البياناتمن خلال اعداد الاستبانة، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب. المصادر الثانوية:

تم استخدام مصادر البيانات الثانوية في معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال الآتي:

1. الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
2. الدوريات والمقالات والدراسات المنشورة ذات العلاقة.
3. التقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات والمراكز ذات العلاقة.
4. شبكة الانترنت والنسخ الإلكترونية الموجودة على صفحاتها

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة والبالغ عددهم (50) شركة، وقد استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل، وتم توزيع (50) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (42) استبانة، بنسبة بلغت (84%)، وبعد تفحص الاستبانات المستردة لم يستبعد

أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (42) استبانة، أي جميع الاستبيانات التي تم تمت جمعها.

الوصف الاحصائي للبيانات الشخصية:

توضح الجداول التالية الوصف الإحصائي لعينة الدراسة باختلاف متغيرات: المسمى الوظيفي، الجنس، المؤهل العلمي.

1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:

جدول (4.1): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة%
صاحب الشركة	11	26.2
مدير الشركة	8	19.0
مهندس الشركة	13	31.0
العلاقات العامة للشركة	10	23.8
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.1) أن 26.2% من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي صاحب الشركة، بينما 19% مسماهم الوظيفي مدير الشركة، و31% مسماهم الوظيفي مهندس الشركة، في حين أن 23.8% مسماهم الوظيفي علاقات عامة، وهنا نستنتج ان غالبية المصانع الغذائية تعتمد على المهندسين في تسيير اعمال المصنع مع التركيز على تخصص الهندسة الصناعية الذي أصبح مطلوب من غالبية المصانع.

2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

جدول (4.2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	38	90.5
أنثى	4	9.5
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.2) أن 90.5% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، بينما شكل الإناث ما نسبته 9.5% من عينة الدراسة. وهذا يوضح ان الغالبية العظمى من

العاملين في الصناعات الغذائية هم من الذكور وذلك لان طبيعة الاعمال تتطلب الجهود والقوة العضلية الموجودة لدى الذكور، في حين ان غالبية الاالاناس تشغل المناصب العلمية والإدارية مثل الهندسة والإدارة والمحاسبة إضافة الى المختبرات الخاصة بأعمال الفحص للمنتجات.

3. توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول (4.3): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
الثانوية العامة فما دون	4	9.5
دبلوم متوسط	9	21.4
بكالوريوس	28	66.7
دراسات عليا	1	2.4
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.3) أن 9.5% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فما دون، بينما 21.4% دبلوم، و66.7% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، في حين أن 2.4% مؤهلهم العلمي دراسات عليا، يرى الباحث ان معظم المناصب الإدارية في الشركات الصناعية في هذا القطاع يشغلها حملة البكالوريوس وهذا ينعكس على جودة المنتج وجودة القرار داخل المنشأة، إضافة الى ارتفاع نسبة البطالة أدى الى عمل حملة البكالوريوس في أي اعمال تدر دخل.

الوصف الاحصائي لبيانات الشركات:

توضح الجداول التالية الوصف الإحصائي لبيانات الشركات عينة الدراسة.

1. نوع الشركة:

جدول (4.4): يوضح نوع الشركة

الاجابة	التكرار	النسبة%
شركة فردية	3	7.1
شركة تضامن	6	14.3
شركة عائلية	11	26.2
شركة مساهمة خاصة	21	50.0
شركة مساهمة عامة	1	2.4
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.4) أن 7.1% من أفراد عينة الدراسة يملكون شركات فردية، بينما 14.3% يملكون شركات تضامن، و26.2% يملكون شركات عائلية، و50% يملكون شركات مساهمة خاصة، في حين أن 2.4% فقط يملكون شركات مساهمة عامة، ونتيجة لصغر حجم هذا القطاع الصناعي ومحدودية الإمكانيات المتاحة فإن معظم الشركات في هذا القطاع اما تكون ذات ملكية فردية او شركات تضامن وفي الحالتين هي شركات عائلية متوارثة.

2. مدى امتلاك الشركة لعلامة تجارية:

جدول (4.5): يوضح مدى امتلاك الشركة لعلامة تجارية

الاجابة	التكرار	النسبة%
نعم	42	97.6
لا	1	2.4
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.5) أن 97.6% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن الشركة تمتلك علامة تجارية، بينما 2.4% يرون بأن الشركة لا تمتلك ذلك، تعتبر العلامة التجارية جزء لا يتجزء من قيمة الشركة او المصنع ودلالة على قوة المنتجات الخاصة بها والصورة البصرية التي تعلق في ذهن المستهلك عن هذه الصناعة وبالتالي تجد معظم الشركات لها علامة تجارية تميزها، إضافة الى إلزام وزارة الاقتصاد الوطني الشركات الصناعية بضرورة الحصول على علامة تجارية تميزها.

3. طرق بيع المنتجات:

جدول (4.6): يوضح طرق بيع المنتجات

الاجابة	التكرار	النسبة%
الجملة	36	85.7
شبكات التوزيع	20	47.6
التجزئة	19	45.2
وكلاء	19.0	45.2
مكاتب تمثيلية	1.0	2.4
تجارة الكترونية	1	2.4

*اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.6) أن 85.7% من أفراد عينة الدراسة يعتمدون على بيع المنتجات بالجملة، بينما 47.6% يعتمدون شبكات التوزيع، و45.2% يعتمدون التجزئة، و45.2% عن طريق الوكلاء، و2.4% عن طريق المكاتب التمثيلية، في حين أن 2.4% يعتمدون التجارة الالكترونية، تقوم المصانع بأعتماد أكثر من طريقة في بيع وتوزيع منتجاتها ولكن غالبية المصانع تعتمد على البيع بالجملة لمحلات التوزيع والسوبر ماركت والمولات التجارية حتى لا تتداخل عملية الإنتاج لديها بعملية البيع والتوزيع وترتفع لديها التكاليف.

4. القطاع الفرعي في الصناعات الغذائية:

جدول (4.7): يوضح القطاع الفرعي في الصناعات الغذائية

الاجابة	التكرار	النسبة%
البسكويت والويفر	8	19.0
الدقيق والنخالة	6	14.3
منتجات الألبان والأجبان	5	11.9
المياه الغازية والعصائر والمياه المعبأة	5	11.9
شيبس البامبا (جريش الذرة)	4	9.5
معلبات الخضروات	4	9.5
قطاع الايس كريم	4	9.5
الحلاوة والطحينة	2	4.8
أخرى	4	9.5
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.7) أن صناعة البسكويت والويفر تمثل 19 % من القطاعات الفرعية في الصناعات الغذائية، بينما صناعة الدقيق والنخالة تمثل 14.3%، في حين ان منتجات الألبان والأجبان تمثل 11.9%، وصناعة المياه الغازية والعصائر تمثل 11.9% من قطاع الصناعات الغذائية، و9.5% يمثل قطاع شيبس البامبا، و9.5% قطاع المعلبات وتجميد الخضروات، و9.5% يمثل قطاع الايس كريم، و4.8% يمثل قطاع الحلاوة والطحينة، و9.5% هي قطاعات فرعية أخرى. ويرى الباحث ان قطاع الصناعات الغذائية متنوع وموزع بين عدة قطاعات هامة توفر المنتجات الغذائية للمستهلك، وقادر على تلبية احتياجات المستهلك من هذه الفروع المختلفة إضافة الى فروع أخرى مثل اللحوم والدواجن، والمخابز.

5. عنوان المنشأة:

جدول (4.8): يوضح عنوان المنشأة

الاجابة	التكرار	النسبة%
المنطقة الشمالية	15	35.7
غزة	15	35.7
المنطقة الوسطى	9	21.4
خانيونس	3	7.1
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.8) أن 35.7% من أفراد عينة الدراسة تقع منشئاتهم في المنطقة الشمالية، بينما 35.7% تقع منشئاتهم في مدينة غزة، و21.4% تقع منشئاتهم في المنطقة الوسطى، في حين أن 7.1% تقع منشئاتهم في مدينة خانيونس، ويرى الباحث ان غالبية المنشئات الصناعية تقع في مدينة غزة والشمال وذلك لوجود المناطق الصناعية في هذه المحافظات، حيث ترغب معظم الشركات الصناعية التواجد في المناطق الصناعية لوجود الخدمات التي تحتاجها المصانع من توفر للكهرباء والمياه وبعض الصناعات الأخرى التي تحتاج منها المواد الخام وسهولة الانطلاق والحركة لتوزيع المنتجات.

6. مصادر المواد الخام:

جدول (4.9): يوضح مصادر المواد الخام

الاجابة	التكرار	النسبة%
محلي من غزة	28	66.7
مستورد من إسرائيل	20	47.6
مستورد من الدول العربية	19	45.2
محلي من الضفة	16	38.1
مستورد من الصين وشرق أسيا	13	31.0
مستورد من اوروبا	8	19.0

*اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.9) أن 66.7% من أفراد عينة الدراسة يستخدمون مواد خام محلية من غزة، بينما 47.6% يعتمدون على المواد الخام المستوردة من اسرائيل، و45.2% يستخدمون مواد خام مستوردة من الدول العربية، و38.1% يستخدمون مواد خام محلية من الضفة، و31% يعتمدون على مواد خام مستوردة من الصين وشرق آسيا، في حين أن

19% يستخدمون مواد خام مستوردة من أوروبا، ويلاحظ ان العديد من المصانع تعتمد في صناعاتها مواد خام من اكثر من جهة وذلك حسب توفر المواد الخام وأيضا السعر الذي يمكنهم الحصول عليها به، ويرى الباحث ان غالبية المصانع تعتمد على مواد خام محلية من غزة او مستوردة من إسرائيل ومصر حيث تشكل الواردات الغذائية والمشروبات والتي من ضمنها المواد الخام للصناعات الغذائية من إسرائيل حوالي 1101 مليون دولار .(المركز الاحصائي الفلسطيني 2021)

7. موقع المنشأة:

جدول (4.10): يوضح موقع المنشأة

الاجابة	التكرار	النسبة%
منطقة صناعية	16	38.1
منطقة سكنية	8	19.0
شارع رئيسي	14	33.3
منطقة زراعية	4	9.5
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.10) أن 38.1% من أفراد عينة الدراسة تقع منشئاتهم في منطقة صناعية، بينما 19% تقع منشئاتهم في منطقة سكنية، و33.3% تقع في شارع رئيسي، و9.5% تقع منشئاتهم في منطقة زراعية، ويرى الباحث ان معظم المصانع الكبرى تقع في منطقة صناعية حيث انها تبحث عن الاستقرار وتوفر الاحتياجات الأساسية للصناعة وتشغيل المصنع مثل الكهرباء والمياه إضافة الى الامن ، وغالبية المصانع الصغيرة تقع في مناطق سكنية او زراعية وذلك لعدم قدرتها على الانتقال لمنطقة صناعية نظرا لارتفاع تكاليف الانتقال الى المناطق الصناعية.

8. مدى تعرض الشركة لأضرار خلال الحروب السابقة:

جدول (4.11): يوضح مدى تعرض الشركة لأضرار خلال الحروب السابقة

الاجابة	التكرار	النسبة%
نعم	31	73.8
لا	11	26.2
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.11) أن 73.8% من أفراد عينة الدراسة قد تعرضت منشئاتهم لأضرار مباشرة خلال الحروب السابقة، بينما 26.2% لم يتعرضو لاضرار مباشرة. وعليه نجد ان غالبية المصانع قد تعرضت للاستهداف المباشر والاضرار الجسيمة جراء الحروب

المتكررة على قطاع غزة إضافة الى الاضرار الغير مباشرة من الأوضاع الاقتصادية السيئة وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين وعدم قدرة بعض المصانع على النهوض من جديد.

9. نوع الضرر خلال الحروب السابقة:

جدول (4.12): يوضح نوع الضرر خلال الحروب السابقة

الاجابة	التكرار	النسبة%
جزئي	22	71.0
كلي	9	29.0
المجموع	**31**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.12) أن 71% من أفراد عينة الدراسة قد تعرضت الى اضرار جزئية خلال الحروب السابقة جزئي، بينما 29% تعرضت منشئاتهم لاضرار كلية.

10. طرق تجاوز الضرر والعودة للعمل:

جدول (4.13): يوضح طرق تجاوز الضرر والعودة للعمل

الاجابة	التكرار	النسبة%
تمويل ذاتي	41	97.6
دعم خارجي	8	19.0
قروض بنكية	1	2.4

*اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.13) أن 97.6% من أفراد عينة الدراسة قاموا بإعادة بناء منشئاتهم والعودة للعمل بالتمويل الذاتي، بينما 19% عن طريق الدعم الخارجي، في حين أن 2.4% عن طريق القروض البنكية. وهذا يدل على ضعف الدعم المقدم للقطاعات الصناعية والتعويضات عن الحروب والاضرار التي لحقت بهم حيث يحاول الجميع العودة للعمل بامكانيات ذاتية بحتة.

11. تسويق المنتجات:

جدول (4.14): يوضح تسويق المنتجات

الاجابة	التكرار	النسبة%
السوق المحلي	42	100.0
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.14) أن جميع أفراد عينة الدراسة وبنسبة 100% يقومون بتسويق المنتجات في السوق المحلي، وهذا يدل على اغلاق الأسواق الخارجية امام المنتجات المحلية من قطاع الصناعات الغذائية إضافة الى ضعف إمكانية المنتجات المحلية في الوصول الى أسواق خارجية وذلك نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي على المعابر.

12. القدرة على التصدير:

جدول (4.15): يوضح القدرة على التصدير

الاجابة	التكرار	النسبة%
نعم	40	95.2
لا	2	4.8
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.15) أن 95.2% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن لديهم القدرة على التصدير، بينما 4.8% ليس لديهم القدرة على ذلك.

13. مدى وجود منتجات تحتاج للحماية:

جدول (4.16): يوضح مدى وجود منتجات تحتاج للحماية

الاجابة	التكرار	النسبة%
نعم	38	90.5
لا	4	9.5
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.16) أن 90.5% من أفراد عينة الدراسة يرون ان منتجاتهم تحتاج للحماية، بينما 9.5% لا يرون ذلك. وتمثل هذه النسبة الصناعات التي تنتج منتجات غذائية لديها القدرة على المنافسة محليا ولكن هناك الكثير من المنتجات المماثلة التي يتم استيرادها واغراق الأسواق بها تؤثر على الحصة السوقية لهذه المنتجات، إضافة الى ان هذه

الصناعات تحتاج الكثير من الدعم والمساندة من قبل أصحاب القرار والمتحكمين لتمكين هذه الصناعة من المساهمة في التنمية.

14. نوع الحماية التي تحتاجها المنتجات:

جدول (4.17): يوضح نوع الحماية التي تحتاجها المنتجات

الاجابة	التكرار	النسبة%
منع استيراد السلع المشابهة	28	66.7
فرض رسوم تعلية	17	40.5
فرض شروط ومعايير على السلع المستوردة	17	40.5
دعم مباشر من الحكومة للصناعات المحلية	19	45.2
فرض رسوم جمركية	13	31.0
تحديد حصص الاستيراد	10	23.8

*اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.17) أن 66.7% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن منع استيراد السلع المشابهة من أنواع الحماية التي تحتاجها المنتجات، بينما 40.5% يرون فرض رسوم تعلية، و40.5% يرون فرض شروط ومعايير على السلع المستوردة، و45.2% يرون دعم مباشر من الحكومة للصناعات المحلية، و31% يرون فرض رسوم جمركية، في حين أن 23.8% يرون تحديد حصص الاستيراد. يرى الباحث ان معظم الصناعات المحلية المحلية تحتاج الى الدعم والحماية ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من الصناعات الواعدة التي من الممكن الاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات المحلية من المنتجات الغذائية ولكن يجب العمل على حماية ودعم هذه الصناعات وربطها بالقطاع الزراعي والعمل على تهيئة البيئة المناسبة لنمو هذه الصناعة بشتى الطرق والوسائل الممكنة.

أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة تدور حول "العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية (دراسة حالة الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة" حيث تتكون استبانة الدراسة من 4 أقسام وهما على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الشخصية، ويتكون من 3 فقرات.

القسم الثاني: البيانات الخاصة بالشركات، ويتكون من 14 فقرة.

القسم الثالث: العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية، ويتكون من 7 محاور مكونة من 40 فقرة وهي على النحو التالي:

- **المحور الأول:** الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية
- **المحور الثاني:** قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي
- **المحور الثالث:** الواردات من المنتجات المماثلة
- **المحور الرابع:** أسعار السلع المحلية
- **المحور الخامس:** قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية
- **المحور السادس:** ثقة وأذواق المستهلكين
- **المحور السابع:** جودة المنتج المحلي

القسم الرابع: نمو الصناعات الغذائية، ويتكون من 11 فقرة.

واختار الباحث أن تكون الاجابة على كل فقرة من المحاور السابقة وفق مقياس (ليكرت) الخماسي متدرج الأهمية كما هو موضح في جدول رقم (4.18):

جدول (4.18): يوضح مقياس ليكرت الخماسي.

المقياس	درجة الموافقة	طول الفترة	الوزن النسبي المقابل للفترة
1	**غير موافق بشدة**	من 1 – 1.80	من20% – 36%
2	**غير موافق**	أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر 36% – 52%
3	**محايد**	أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر 52% – 68%
4	**موافق**	أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر 68% – 84%
5	**موافق بشدة**	أكبر من 4.20 – 5	أكبر 84% – 100%

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1. صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من أعضاء من الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة (ملحق رقم 1)، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها،

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمون.

2. صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة، مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

أولًا: نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحاور العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية:

❖ **نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية:**

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.19): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد قانون خاص لحماية المنتجات المحلية ودعم المنتج المحلي.	0.90	*0.000
2	تتخذ الدولة سياسات تعزز من دورها في حماية المنتج المحلي.	0.90	*0.000
3	يؤمن القطاع العام نظاما تشريعيا سليما يعزز من حماية ودعم المنتج المحلي.	0.93	*0.000
4	يشارك القطاع الخاص الى جانب القطاع العام في إيجاد واستحداث قوانين وسياسات تدعم وتحمي المنتجات المحلية.	0.81	*0.000
5	يبادر القطاع الخاص الى تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز من حماية المنتجات المحلية.	0.41	*0.000
6	يتمثل دور الحكومة للتخفيف من وطأة الاتفاقيات السياسية وأبعادها الاقتصادية من خلال استراتيجيات تدعم وتعزز المنتجات المحلية.	0.84	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

❖ **نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي:**

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند

مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.20): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد إمكانية للتطوير وتحسين المنتج.	0.52	*0.000
2	العمال المشاركين في العمل لديكم لديهم مهارات كافية.	0.61	*0.000
3	تعمل الطاقة الانتاجية الحالية على توفير المنتجات بشكل كافي.	0.78	*0.000
4	يتوفر لدى الشركة القدرة للوصول للأسواق وفتح اسواق جديدة.	0.79	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

❖ نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الواردات من المنتجات المماثلة:

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الواردات من المنتجات المماثلة" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.21): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الواردات من المنتجات المماثلة" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تؤثر السلع المنافسة على سوق منتجاتكم.	0.74	*0.000
2	يوجد سلع مستوردة مشابهة لمنتجك.	0.59	*0.000
3	يتوفر لدى الشركة قدرة على انتاج انواع واعداد مختلفة من المنتجات.	0.60	*0.000
4	تعتبر جودة المنتجات المستوردة اعلى من جودة المنتجات المحلية.	0.69	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

❖ نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور أسعار السلع المحلية:

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "أسعار السلع المحلية" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.22): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "أسعار السلع المحلية" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تحاول الشركة تسعير المنتجات بناءً على أسعار السلع المنافسة.	0.81	*0.000
2	تتحكم تكلفة المنتجات بأسعار السلع المنتجة.	0.54	*0.000
3	تؤثر أسعار السلع المستوردة على أسعار منتجكم.	0.61	*0.000
4	تعمل الشركة على الوصول للمستهلك من خلال تخفيض الأسعار.	0.80	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

❖ نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية:

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.23): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تقدم الحكومة المساعدات والتسهيلات للقطاعات الصناعية الغذائية وتوفير الدعم.	0.69	*0.000
2	تعطي الحكومة الأولية للمنتجات المحلية في مشترياتها ومناقصاتها.	0.58	*0.000
3	تعمل الحكومة على توفير البنية التحتية اللازمة للصناعة (مدن صناعية، كهرباء...).	0.78	*0.000
4	تسعى الحكومة لفتح اسواق جديدة للمنتجات المحلية وتوعية المستهلك وتحفزه على استخدام المنتجات المحلية.	0.74	*0.000
5	تعمل الحكومة على احلال الواردات من المنتجات الغذائية.	0.74	*0.000
6	تعمل الحكومة على سياسة تسعير مناسبة لضبط الاسواق من وضع الاحتكار.	0.66	*0.000
7	تعمل الحكومة على مراقبة جودة المنتجات الصناعية في المصانع.	0.40	*0.000
8	تمتلك الحكومة الامكانيات الكافية لعمل اختبارات الجودة على المنتجات المحلية (أجهزة، مختبرات، كوادر).	0.42	*0.000
9	تمنح الحكومة تراخيص صناعية لصناعات مشابهة تغطي السوق	0.46	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

❖ **نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور ثقة وأذواق المستهلكين:**

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "ثقة وأذواق المستهلكين" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.24): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "ثقة وأذواق المستهلكين" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تعمل الشركة على دراسة أذواق المستهلكين.	0.85	*0.000
2	يلبي المنتج أذواق المستهلكين.	0.81	*0.000
3	حصل المنتج على ثقة المستهلك.	0.67	*0.000
4	تؤثر ثقة المستهلك بالمنتجات على جودة المنتج.	0.84	*0.000
5	تؤثر أذواق المستهلكين على كميات الإنتاج للشركة	0.46	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

❖ **نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور جودة المنتج المحلي:**

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "جودة المنتج المحلي" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.25): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "جودة المنتج المحلي" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تعمل الشركة ضمن معايير الجودة.	0.71	*0.000
2	تستعى الشركة للحصول على شهادة جودة.	0.80	*0.000
3	تلتزم الشركة بمعايير المواصفات والمقاييس.	0.80	*0.000
4	تحافظ الشركة على استمرارية جودة المنتج.	0.72	*0.000
5	تقوم الشركة بإنتاج عينات اولية للمنتجات.	0.85	*0.000
6	تعمل الشركة على تحسين وتطوير المنتجات باستمرار.	0.81	*0.000
7	تعمل الشركة على منافسة المنتجات المستوردة.	0.70	*0.000
8	تعمل الشركة على تخفيض تكاليف الانتاج دون الخلل في جودة المنتج.	0.51	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

ثانياً: نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور نمو الصناعات الغذائية:

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "نمو الصناعات الغذائية" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.26): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "نمو الصناعات الغذائية" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقـرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يساهم نمو الصناعات الغذائية في توفير مصادر معلومات حقيقية عن الوضع الاقتصادي الفلسطيني.	0.75	*0.000
2	يعمل نمو الصناعات الغذائية على فتح أسواق جديدة لصالح المستفيدين.	0.82	*0.000
3	يزيد نمو الصناعات الغذائية من قدرة الشركات على الحفاظ على الموارد.	0.85	*0.000
4	يضمن نمو الصناعات الغذائية تحقيق نمو متواصل من خلال تجديد الموارد وليس استخدامها.	0.77	*0.000
5	يساهم نمو الصناعات الغذائية في جذب الخبرات الاقتصادية للعمل في المؤسسات الفلسطينية.	0.81	*0.000
6	يساهم نمو الصناعات الغذائية في خفض معدلات البطالة في المجتمع.	0.73	*0.000
7	يضمن نمو الصناعات الغذائية تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المستفيدة.	0.77	*0.000
8	يسهم نمو الصناعات الغذائية في رفع معدل دخل الفرد.	0.58	*0.000
9	يساعد نمو الصناعات الغذائية في تقدم الفرد والمجتمع.	0.81	*0.000
10	يضمن نمو الصناعات الغذائية استدامة المشاريع التنموية.	0.88	*0.000
11	يساعد نمو الصناعات الغذائية في إيجاد بيئة مناسبة لجذب المستثمرين.	0.86	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

3. الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ويبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0.05، وبذلك تعتبر محاور الدراسة صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول (4.27): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابعة له

المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية	0.73	*0.000
المحور الثاني: قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي	0.45	*0.000
المحور الثالث: الواردات من المنتجات المماثلة	0.44	*0.000
المحور الرابع: أسعار السلع المحلية	0.51	*0.000
المحور الخامس: قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية	0.57	*0.000
المحور السادس: ثقة وأذواق المستهلكين	0.60	*0.000
المحور السابع: جودة المنتج المحلي	0.62	*0.000
المحور الثامن: نمو الصناعات الغذائية	0.43	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة في حال تم إعادة تطبيقها أكثر من مرة تحت نفس الظروف، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم حساب ثبات الاستبانة بطريقتين:

1. الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ:

يبين الجدول التالي أن جميع معاملات ألفا كرونباخ أكبر من (0.6)، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة (0.88)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

جدول (4.28): يوضح طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية	6	0.89
المحور الثاني: قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي	4	0.68
المحور الثالث: الواردات من المنتجات المماثلة	4	0.65
المحور الرابع: أسعار السلع المحلية	4	0.72
المحور الخامس: قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية	9	0.76
المحور السادس: ثقة وأذواق المستهلكين	5	0.79
المحور السابع: جودة المنتج المحلي	8	0.86
المحور الثامن: نمو الصناعات الغذائية	12	0.93
جميع فقرات الاستبانة	**52**	**0.88**

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأينِ وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية، ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown.

معامل الارتباط المصحح = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية.

ويبين الجدول التالي أن قيمة معامل الارتباط المصحح (Spearman Brown) مرتفع ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

جدول (4.29): يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
المحور الأول: الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية	0.75	0.86
المحور الثاني: قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي	0.50	0.66
المحور الثالث: الواردات من المنتجات المماثلة	0.47	0.64
المحور الرابع: أسعار السلع المحلية	0.54	0.70
المحور الخامس: قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية	0.60	0.75
المحور السادس: ثقة وأذواق المستهلكين	0.73	0.85
المحور السابع: جودة المنتج المحلي	0.70	0.82
المحور الثامن: نمو الصناعات الغذائية	0.84	0.91
جميع فقرات الاستبانة	**0.73**	**0.85**

الأساليب الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة، من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي.
- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): لقياس صدق فقرات الاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف، لمعرفة ما اذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.

- اختبار (Independent - Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.
- اختبار (تحليل التباين الأحادي – one- Way ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.
- اختبار (شيفيه) للتعرف على طبيعة الفروق.
- اختبار تحليل الانحدار باستخدام طريقة (Stepwise).

المبحث الثانـي
تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الثاني
تحليل النتائج واختبار الفرضيات

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق أهداف الدراسة، ومن أجل ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة من خلال أداة الدراسة "الاستبانة"، وتم تفريغها وتحليلها إحصائياً، وإجراء الاختبارات اللازمة التي تم التفصيل لها في الفصل السابق، وقد استخدم الباحث برنامج Statistical Package for the Social Sciences(SPSS)، في تحليل البيانات، وذلك للتوصل لنتائج الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

فيما يلي اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويوضح جدول (5.1) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (5.1): اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية	1.12	0.16
المحور الثاني: قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي	1.29	0.07
المحور الثالث: الواردات من المنتجات المماثلة	0.88	0.42
المحور الرابع: أسعار السلع المحلية	1.12	0.16
المحور الخامس: قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية	0.82	0.50
المحور السادس: ثقة وأذواق المستهلكين	1.08	0.19
المحور السابع: جودة المنتج المحلي	0.76	0.60
المحور الثامن: نمو الصناعات الغذائية	0.73	0.85
جميع فقرات الاستبانة	**0.81**	**0.51**

تحليل محاور الاستبانة:

النتائج التالية توضح التحليل الإحصائي لجميع محاور الاستبانة، باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وهي درجة الحياد وتساوي (3). وتكون العبارة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها عندما تكون

القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%، والعكس صحيح، وفيما يلى نتائج تحليل محاور الدراسة:

أولاً: تحليل محاور العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية

1. تحليل فقرات محور الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية:

جدول (5.2) يوضح تحليل فقرات محور: الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	يوجد قانون خاص لحماية المنتجات المحلية ودعم المنتج المحلي.	2.83	1.38	56.7	-0.784	0.438	5
2	تتخذ الدولة سياسات تعزز من دورها في حماية المنتج المحلي.	2.88	1.21	57.6	-0.636	0.529	3
3	يؤمن القطاع العام نظاما تشريعيا سليما يعزز من حماية ودعم المنتج المحلي.	2.86	1.18	57.1	-0.784	0.437	4
4	يشارك القطاع الخاص الى جانب القطاع العام في إيجاد واستحداث قوانين وسياسات تدعم وتحمي المنتجات المحلية.	3.05	1.23	61.0	0.251	0.803	2
5	يبادر القطاع الخاص الى تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز من حماية المنتجات المحلية.	3.64	0.98	72.9	4.237	0.000	1
6	يتمثل دور الحكومة للتخفيف من وطأة الاتفاقيات السياسية وأبعادها الاقتصادية من خلال استراتيجيات تدعم وتعزز المنتجات المحلية.	2.57	1.02	51.4	-2.735	0.009	6
	الدرجة الكلية	**2.97**	**0.95**	**59.4**	**-0.189**	**0.815**	

يتضح من خلال جدول (5.2) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على "**يبادر القطاع الخاص الى تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز من حماية المنتجات المحلية**" جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (3.64 من 5)، وبوزن نسبي (72.9%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة. وهنا يظهر دور القطاع الخاص ممثلاً بمؤسساته في اعداد وتقديم المقتراحات التي تساهم في حماية المنتجات المحلية، حيث ان هناك العديد من الدراسات التي اعدت من قبل القطاع الخاص بهذا الخصوص.
- الفقرة التي تنص على "**يتمثل دور الحكومة للتخفيف من وطأة الاتفاقيات السياسية وأبعادها الاقتصادية من خلال استراتيجيات تدعم وتعزز المنتجات المحلية**" جاءت في المرتبة الأخيرة من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (2.57 من 5)، وبوزن نسبي (51.4%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.009)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة. وبناءا عليه فإن الحكومة لا تبدي اي ادوار ظاهرة لدعم وتعزيز المنتجات المحلية، ولكن لوجود الكثير من التشوهات في الوضع الاقتصادي في قطاع غزة لا تظهر نتائج اي سياسات تتبناها الحكومة واضحة للقطاع الصناعي.
- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (2.97 من 5)، وبوزن نسبي (59.4%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.815)، لذلك يعتبر محور "**الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية**" غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على حياد عينة الدراسة على هذا المحور.

2. تحليل فقرات محور قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي:

جدول (5.3) يوضح تحليل فقرات محور: قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	يوجد إمكانية للتطوير وتحسين المنتج.	4.40	0.50	88.1	18.325	0.000	2
2	العمال المشاركين في العمل لديكم لديهم مهارات كافية.	4.50	0.55	90.0	17.606	0.000	1
3	تعمل الطاقة الانتاجية الحالية على توفير المنتجات بشكل كافي.	4.05	0.76	81.0	8.892	0.000	4
4	يتوفر لدى الشركة القدرة للوصول للأسواق وفتح اسواق جديدة.	4.19	0.67	83.8	11.493	0.000	3
	الدرجة الكلية	**4.29**	**0.43**	**85.7**	**19.232**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (5.3) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على "**العمال المشاركين في العمل لديكم لديهم مهارات كافية**" جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.50 من 5)، وبوزن نسبي (90%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- الفقرة التي تنص على "**تعمل الطاقة الانتاجية الحالية على توفير المنتجات بشكل كافي**" جاءت في المرتبة الأخيرة من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.05 من 5)، وبوزن نسبي (81%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (4.29 من 5)، وبوزن نسبي (85.7%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك يعتبر محور "**قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على هذا المحور. يرى الباحث ان معظم افراد عينة الدراسة لديهم القدرة الانتاجية الكافية لتغطية الطلب المحلي من منتجاتهم، وذلك في حال تم تبني سياسات واضحة من قبل جهات الاختصاص بحماية هذه الصناعات من المنتجات المستوردة المماثلة.

3. تحليل فقرات محور الواردات من المنتجات المماثلة:

جدول (5.4) يوضح تحليل فقرات محور: الواردات من المنتجات المماثلة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تؤثر السلع المنافسة على سوق منتجاتكم.	4.10	0.76	81.9	9.352	0.000	3
2	يوجد سلع مستوردة مشابهة لمنتجك.	4.29	0.67	85.7	12.381	0.000	1
3	يتوفر لدى الشركة قدرة على انتاج انواع واعداد مختلفة من المنتجات.	4.26	0.59	85.2	13.936	0.000	2
4	تعتبر جودة المنتجات المستوردة اعلى من جودة المنتجات المحلية.	1.71	0.97	34.3	-8.591	0.000	4
	الدرجة الكلية	**3.59**	**0.50**	**71.8**	**7.646**	***0.000**	

يتضح من خلال جدول (5.4) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على "**يوجد سلع مستوردة مشابهة لمنتجك**" جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.29 من 5)، وبوزن نسبي (85.7%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- الفقرة التي تنص على "**تعتبر جودة المنتجات المستوردة اعلى من جودة المنتجات المحلية**" جاءت في المرتبة الأخيرة من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (1.71 من 5)، وبوزن نسبي (34.3%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.59 من 5)، وبوزن نسبي (71.8%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك يعتبر محور "**الواردات من المنتجات المماثلة**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على هذا المحور.

4. تحليل فقرات محور أسعار السلع المحلية:

جدول (5.5) يوضح تحليل فقرات محور: أسعار السلع المحلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تحاول الشركة تسعير المنتجات بناءً على أسعار السلع المنافسة.	3.33	0.98	66.7	2.206	0.033	4
2	تتحكم تكلفة المنتجات بأسعار السلع المنتجة.	4.02	0.52	80.5	12.824	0.000	2
3	تؤثر أسعار السلع المستوردة على أسعار منتجكم.	4.10	0.76	81.9	9.352	0.000	1
4	تعمل الشركة على الوصول للمستهلك من خلال تخفيض الأسعار.	3.43	0.77	68.6	3.609	0.001	3
	الدرجة الكلية	**3.72**	**0.54**	**74.4**	**8.619**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (5.5) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على "**تؤثر أسعار السلع المستوردة على أسعار منتجكم**" جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.10 من 5)، وبوزن نسبي (81.9%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- الفقرة التي تنص على "**تحاول الشركة تسعير المنتجات بناءً على أسعار السلع المنافسة**" جاءت في المرتبة الأخيرة من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (3.33 من 5)، وبوزن نسبي (66.7%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.033)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.72 من 5)، وبوزن نسبي (74.4%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك يعتبر محور "**أسعار السلع المحلية**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على هذا المحور.

5. تحليل فقرات محور قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية:

جدول (5.6) يوضح تحليل فقرات محور: قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تقدم الحكومة المساعدات والتسهيلات للقطاعات الصناعية الغذائية وتوفير الدعم.	2.29	0.83	45.7	-5.545	0.000	9
2	تعطي الحكومة الأولية للمنتجات المحلية في مشترياتها ومناقصاتها.	2.52	0.89	50.5	-3.467	0.001	8
3	تعمل الحكومة على توفير البنية التحتية اللازمة للصناعة (مدن صناعية، كهرباء...).	2.86	0.90	57.1	-1.030	0.309	5
4	تسعى الحكومة لفتح اسواق جديدة للمنتجات المحلية وتوعية المستهلك وتحفزه على استخدام المنتجات المحلية.	2.69	0.90	53.8	-2.237	0.031	7
5	تعمل الحكومة على احلال الواردات من المنتجات الغذائية.	2.79	0.87	55.7	-1.595	0.118	6
6	تعمل الحكومة على سياسة تسعير مناسبة لضبط الاسواق من وضع الاحتكار.	2.90	0.85	58.1	-0.726	0.472	4
7	تعمل الحكومة على مراقبة جودة المنتجات الصناعية في المصانع.	4.10	0.69	81.9	10.261	0.000	1
8	تمتلك الحكومة الامكانيات الكافية لعمل اختبارات الجودة على المنتجات المحلية (أجهزة، مختبرات، كوادر).	3.43	0.77	68.6	3.609	0.001	3
9	تمنح الحكومة تراخيص صناعية لصناعات مشابهة تغطي السوق	3.60	1.01	71.9	3.806	0.000	2
	الدرجة الكلية	**3.02**	**0.50**	**60.4**	**0.238**	**0.813**	

يتضح من خلال جدول (5.6) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على "**تعمل الحكومة على مراقبة جودة المنتجات الصناعية في المصانع**" جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.10 من 5)، وبوزن نسبي (81.9%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

- الفقرة التي تنص على "**تقدم الحكومة المساعدات والتسهيلات للقطاعات الصناعية الغذائية وتوفير الدعم**" جاءت في المرتبة الأخيرة من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (2.29 من 5)، وبوزن نسبي (45.7%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.02 من 5)، وبوزن نسبي (60.4%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.813)، لذلك يعتبر محور "**قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية**" غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على حياد عينة الدراسة على هذا المحور.

6. تحليل فقرات محور ثقة وأذواق المستهلكين:

جدول (5.7) يوضح تحليل فقرات محور: ثقة وأذواق المستهلكين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تعمل الشركة على دراسة أذواق المستهلكين.	4.19	0.74	83.8	10.420	0.000	4
2	يلبي المنتج أذواق المستهلكين.	4.33	0.61	86.7	14.130	0.000	2
3	حصل المنتج على ثقة المستهلك.	4.40	0.54	88.1	16.745	0.000	1
4	تؤثر ثقة المستهلك بالمنتجات على جودة المنتج.	4.24	0.79	84.8	10.151	0.000	3
5	تؤثر أذواق المستهلكين على كميات الإنتاج للشركة	4.19	0.51	83.8	15.263	0.000	4
	الدرجة الكلية	**4.27**	**0.48**	**85.4**	**17.185**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (5.7) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على "**حصل المنتج على ثقة المستهلك**" جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.40 من 5)، وبوزن نسبي (88.1%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

- الفقرات التي تنص على "**تعمل الشركة على دراسة أذواق المستهلكين**" و "**تؤثر أذواق المستهلكين على كميات الإنتاج للشركة**" جاءت في المرتبة الأخيرة من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.19 من 5)، وبوزن نسبي (83.8%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرات.
- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (4.27 من 5)، وبوزن نسبي (85.4%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك يعتبر محور "**ثقة وأذواق المستهلكين**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على هذا المحور.

7. تحليل فقرات محور جودة المنتج المحلي:

جدول (5.8) يوضح تحليل فقرات محور: جودة المنتج المحلي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تعمل الشركة ضمن معايير الجودة.	4.38	0.54	87.6	16.609	0.000	4
2	تستعى الشركة للحصول على شهادة جودة.	4.33	0.79	86.7	10.993	0.000	6
3	تلتزم الشركة بمعايير المواصفات والمقاييس.	4.36	0.53	87.1	16.505	0.000	5
4	تحافظ الشركة على استمرارية جودة المنتج.	4.50	0.51	90.0	19.209	0.000	1
5	تقوم الشركة بإنتاج عينات اولية للمنتجات.	4.07	0.92	81.4	7.538	0.000	7
6	تعمل الشركة على تحسين وتطوير المنتجات باستمرار.	4.48	0.55	89.5	17.343	0.000	2
7	تعمل الشركة على منافسة المنتجات المستوردة.	4.45	0.59	89.0	15.880	0.000	3
8	تعمل الشركة على تخفيض تكاليف الانتاج دون الخلل في جودة المنتج.	3.95	0.85	79.0	7.227	0.000	8
	الدرجة الكلية	**4.32**	**0.49**	**86.3**	**17.420**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (5.8) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على "**تحافظ الشركة على استمرارية جودة المنتج**" جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.50 من 5)، وبوزن نسبي (90%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على

أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

- الفقرة التي تنص على "**تعمل الشركة على تخفيض تكاليف الانتاج دون الخلل في جودة المنتج**" جاءت في المرتبة الأخيرة من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (3.95 من 5)، وبوزن نسبي (79%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (4.32 من 5)، وبوزن نسبي (86.3%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك يعتبر محور "**جودة المنتج المحلي**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على هذا المحور.

8. تحليل جميع محاور العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية:

استخدم الباحث الاختبارات الوصفية المناسبة: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، وقيمة اختبار (T)، والترتيب لمحاور العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية والدرجة الكلية.

جدول (5.9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وقيمة اختبار (T) لكل محور من العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية والدرجة الكلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية	2.97	0.95	59.4	-0.189	0.851	7
2	قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي	4.29	0.43	85.7	19.232	0.000	2
3	الواردات من المنتجات المماثلة	3.59	0.50	71.8	7.646	0.000	5
4	أسعار السلع المحلية	3.72	0.54	74.4	8.619	0.000	4
5	قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية	3.02	0.50	60.4	0.238	0.813	6
6	ثقة وأذواق المستهلكين	4.27	0.48	85.4	17.185	0.000	3
7	جودة المنتج المحلي	4.32	0.49	86.3	17.420	0.000	1
	الدرجة الكلية	**3.68**	**0.36**	**73.6**	**12.206**	**0.000**	

يتبيَّن من جدول (5.9) أنَّ الوزن النسبي للدرجة الكلية لاستجابات المبحوثين على فقرات العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية بلغ (73.6%)، وكانت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وهذا يدل على أن درجة الموافقة على محاور العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية كانت بدرجة مرتفعة، واحتل محور جودة المنتج المحلي المرتبة الأولى بوزن نسبي (86.3%)، يليه محور قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي بوزن نسبي (85.7%)، ثم جاء محور ثقة وأذواق المستهلكين في المرتبة الثالثة وبوزن نسبي (85.4%)، وجاء محور أسعار السلع المحلية في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (74.4%)، ثم جاء محور الواردات من المنتجات المماثلة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (71.8%)، يليه محور قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية في المرتبة السادسة بوزن نسبي (60.4%)، في حين جاء محور الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية في المرتبة السابعة والأخيرة بوزن نسبي (59.4%).

ثانياً: تحليل محور نمو الصناعات الغذائية:

جدول (5.10) يوضح تحليل فقرات محور: نمو الصناعات الغذائية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	يساهم نمو الصناعات الغذائية في توفير مصادر معلومات حقيقية عن الوضع الاقتصادي الفلسطيني.	4.40	0.59	88.1	15.514	0.000	4
2	يعمل نمو الصناعات الغذائية على فتح أسواق جديدة لصالح المستفيدين.	4.24	0.69	84.8	11.599	0.000	7
3	يزيد نمو الصناعات الغذائية من قدرة الشركات على الحفاظ على الموارد.	4.19	0.74	83.8	10.420	0.000	8
4	يضمن نمو الصناعات الغذائية تحقيق نمو متواصل من خلال تجديد الموارد وليس استخدامها.	4.10	0.73	81.9	9.775	0.000	11
5	يساهم نمو الصناعات الغذائية في جذب الخبرات الاقتصادية للعمل في المؤسسات الفلسطينية.	4.17	0.66	83.3	11.464	0.000	9
6	يساهم نمو الصناعات الغذائية في خفض معدلات البطالة في المجتمع.	4.48	0.55	89.5	17.343	0.000	1
7	يضمن نمو الصناعات الغذائية تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المستفيدة.	4.36	0.48	87.1	18.136	0.000	5
8	يسهم نمو الصناعات الغذائية في رفع	4.48	0.55	89.5	17.343	0.000	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
	معدل دخل الفرد.						
9	يساعد نمو الصناعات الغذائية في تقدم الفرد والمجتمع.	4.43	0.55	88.6	16.913	0.000	3
10	يضمن نمو الصناعات الغذائية استدامة المشاريع التنموية.	4.29	0.71	85.7	11.763	0.000	6
11	يساعد نمو الصناعات الغذائية في إيجاد بيئة مناسبة لجذب المستثمرين.	4.14	0.78	82.9	9.458	0.000	10
الدرجة الكلية		**4.30**	**0.51**	**85.9**	**16.477**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (5.10) ما يلي:

- الفقرات التي تنص على "**يساهم نمو الصناعات الغذائية في خفض معدلات البطالة في المجتمع**" و "**يسهم نمو الصناعات الغذائية في رفع معدل دخل الفرد**" جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.48 من 5)، وبوزن نسبي (89.5%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرات.
- الفقرة التي تنص على "**يضمن نمو الصناعات الغذائية تحقيق نمو متواصل من خلال تجديد الموارد وليس استخدامها**" جاءت في المرتبة الأخيرة من بين باقي الفقرات بمتوسط حسابي قدره (4.10 من 5)، وبوزن نسبي (81.9%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.
- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (4.30 من 5)، وبوزن نسبي (85.9%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، لذلك يعتبر محور "**نمو الصناعات الغذائية**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة عينة الدراسة على هذا المحور.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية ونمو الصناعات الغذائية.

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية ونمو الصناعات الغذائية، وفيما يلي مصفوفة الارتباط:

جدول (5.11): يوضح مصفوفة الارتباط بين العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية ونمو الصناعات الغذائية

المحور	نمو الصناعات الغذائية	
	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية	0.49	*0.000
الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية	0.40	*0.000
قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي	0.45	*0.000
الواردات من المنتجات المماثلة	0.48	*0.000
أسعار السلع المحلية	0.39	*0.000
قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية	0.37	*0.000
ثقة وأذواق المستهلكين	0.42	*0.000
جودة المنتج المحلي	0.46	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.11) أن قيم الاحتمال كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، أي أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً، أي أنه توجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية والمتمثلة في (الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، الواردات من المنتجات المماثلة، أسعار السلع المحلية، قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية، ثقة وأذواق المستهلكين، جودة المنتج المحلي) ونمو الصناعات الغذائية. وبذلك يمكن قبول الفرضية.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لعوامل حماية المنتجات المحلية على نمو الصناعات الغذائية.

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، الواردات من المنتجات المماثلة،

أسعار السلع المحلية، قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية، ثقة وأذواق المستهلكين، جودة المنتج المحلي) على المتغير التابع (نمو الصناعات الغذائية)، وايجاد معادلة تربط بينهما.

جدول (5.12): يوضح أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المتغير	قيمة المعامل	قيمة T	القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار F للنموذج	R2 للنموذج
المقدار الثابت	8.09	2.811	*0.000		
الواردات من المنتجات المماثلة	0.33	2.618	*0.000		
جودة المنتج المحلي	0.32	3.440	*0.000	*41.848	0.74
قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي	0.34	2.772	*0.000		
ثقة وأذواق المستهلكين	0.37	2.731	*0.000		

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

من خلال جدول (5.12) تم استخدام طريقة "stepwise" لإيجاد أفضل معادلة لخط الانحدار المتعدد وقد تبين أن المحاور التالية: (الواردات من المنتجات المماثلة، جودة المنتج المحلي، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، ثقة وأذواق المستهلكين) حسب الترتيب تؤثر بصورة جوهرية على (نمو الصناعات الغذائية) حسب طريقة "stepwise"، حيث لوحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05.

ويوضح الجدول قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها دالة إحصائياً مما يدل على ما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

كما أن معامل التحديد يساوي 0.74، وهذا يعني أن محاور (الواردات من المنتجات المماثلة، جودة المنتج المحلي، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، ثقة وأذواق المستهلكين) فسرت 74% من التباين الكلي في (نمو الصناعات الغذائية) والباقي يرجع لعوامل أخرى، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

نمو الصناعات الغذائية = 8.09 + (0.33 x الواردات من المنتجات المماثلة) + (0.32 x جودة المنتج المحلي) + (0.34 x قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي) + (0.37 x ثقة وأذواق المستهلكين)

وهنا نرى ان العوامل الاكثر تأثيراً على نمو الصناعات الغذائية هي الواردات من المنتجات المماثلة، جودة المنتج المحلي، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، ثقة وأذواق المستهلكين وهذا لا يخالف الواقع والدراسات السابقة حيث تعتبر الواردات من السلع المشابهة عثرة في طريق نمو الصناعات الغذائية المحلية، ولتبني سياسة حماية يجب التأكد من قدرة الانتاج المحلي على تغطية

الطلب المحلي وايضا جودة المنتجات المحلية والتي يحكم عليها ثقة واذواق المستهلكين وتفضيلاتهم في استخدام المنتجات المحلية، كل ذلك حتما سيؤدي الى نمو الصناعات المحلية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ في متوسطات درجات استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية ونمو الصناعات الغذائية تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (المسمى الوظيفي، الجنس، المؤهل العلمي).

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T)، واختبار (تحليل التباين الأحادي، One Way Anova).

أولاً: تحليل الفروقات المرتبطة بمتغير المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية ودرجات الحرية وقيمة اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لمحور التدريب ومحور جودة الأداء وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (5.13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية	بين المجموعات	1.106	3	0.369	3.286	*0.031
	داخل المجموعات	4.263	38	0.112		
	المجموع	5.369	41			
نمو الصناعات الغذائية	بين المجموعات	0.390	3	0.130	0.481	//0.697
	داخل المجموعات	10.272	38	0.270		
	المجموع	10.662	41			

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.13) ما يلي:

- أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للعوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
- ولكشف هذه الفروق تم إيجاد اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في (جدول، 5.14)، فقد تبين وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة الذين مسماهم صاحب الشركة والذين مسماهم مهندس الشركة

والفروق كانت لصالح الذين مسماهم مهندس الشركة. وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم يلاحظ أي فروق بين المجموعات الأخرى.

– أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لنمو الصناعات الغذائية، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (5.14) نتائج اختبار شيفيه لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	صاحب الشركة	مدير الشركة	مهندس الشركة	العلاقات العامة للشركة
العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية	صاحب الشركة	3.45	**1**	//	*	//
	مدير الشركة	3.64		**1**	//	//
	مهندس الشركة	3.88			**1**	//
	العلاقات العامة للشركة	3.71				**1**

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

ثانياً: تحليل الفروقات المرتبطة بمتغير الجنس:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (T) للعوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية ونمو الصناعات الغذائية وفقاً لمتغير الجنس.

جدول (5.15): نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير الجنس

المحور	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية	ذكر	3.64	0.33	2.062	//0.120
	أنثى	4.08	0.41		
نمو الصناعات الغذائية	ذكر	4.27	0.53	3.142	*0.005
	أنثى	4.59	0.12		

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.15) ما يلي:

– أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للعوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية، وهذا يدل علىعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

– أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لنمو الصناعات الغذائية، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس. والفروق كانت لصالح الاناث.

ثالثاً: تحليل الفروقات المرتبطة بمتغير المؤهل العلمي:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية ودرجات الحرية وقيمة اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لمحور التدريب ومحور جودة الأداء وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (5.16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية	بين المجموعات	0.570	2	0.285	2.661	//0.083
	داخل المجموعات	4.070	38	0.107		
	المجموع	4.640	40			
نمو الصناعات الغذائية	بين المجموعات	0.048	2	0.024	0.090	//0.914
	داخل المجموعات	10.107	38	0.266		
	المجموع	10.155	40			

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.16) ما يلي:

– أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للعوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

– أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لنمو الصناعات الغذائية، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ملخص الفصل:

تم استعراض في هذا الفصل منهج الدراسة ومجتمع الدراسة الذي تم اختياره عن طريق المسح الشامل للمصانع التي تنتج منتجات غذائية تحتاج للدعم والحماية حيث تم استرداد 42 استبانة من أصحاب المنشأت. وتم تحليل فقرات الاستبانة واظهار اتفاق النتائج مع بعض الدراسات السابقة واختلافها مع البعض الآخر وأظهرت النتائج أن المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع " نموالصناعات الغذائية"

هي: " الواردات من المنتجات المماثلة، جودة المنتج المحلي، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، ثقة وأذواق المستهلكين وهذا لا يخالف الواقع والدراسات السابقة حيث تعتبر الواردات من السلع المشابهة عثرة في طريق نمو الصناعات الغذائية المحلية، ولتبني سياسة حماية يجب التأكد من قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي وايضا جودة المنتجات المحلية والتي يحكم عليها ثقة واذواق المستهلكين وتفضيلاتهم في استخدام المنتجات المحلية، كل ذلك حتما سيؤدي الى نمو الصناعات المحلية. كما أن معامل التحديد يساوي 0.74، وهذا يعني أن محاور (الواردات من المنتجات المماثلة، جودة المنتج المحلي، قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي، ثقة وأذواق المستهلكين) فسرت 74% من التباين الكلي في (نمو الصناعات الغذائية) والباقي يرجع لعوامل أخرى.

"، بينما تبين ضعف تأثير المتغيرات " الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية، أسعار السلع المحلية، قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية"

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج مصنفة كالآتي: النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ونتائج متعلقة باختبار الفرضيات، ونتائج تحقيق الأهداف.

النتائج المتعلقة بمتغير العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (73.6%)، حيث جاءت العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية وفقاً لأهميتها النسبية على النحو التالي:
   - تتمتع المنتجات الغذائية بدرجة عالية من الجودة من وجه نظر أصحاب الصناعة.
   - الصناعات الغذائية لديها القدرة على تغطية الطلب المحلي من الانتاج المحلي.
   - تؤثر ثقة وأذواق المستهلكين بدرجة عالية في نمو المنتجات الغذائية المحلية.
   - تؤثر أسعار السلع المحلية في نمو الصناعات الغذائية حيث جاءت في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (74.4%).
   - تؤثر الواردات من المنتجات المماثلة في نمو الصناعات الغذائية بدرجات متفاوتة حسب جودة وأسعار هذه المنتجات حيث انها جاءت في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (71.8%).
   - تحاول الحكومة ممارسة أدوات الحماية حتى تعمل على نمو الصناعات الغذائية حيث جاء هذا العامل في المرتبة السادسة بوزن نسبي (60.4%).
   - ضعف تأثير الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية على نمو الصناعات الغذائية حيث جاء في المرتبة السابعة بوزن نسبي (59.4%).
2. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى نمو الصناعات الغذائية يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل التي تعمل على حماية الصناعات الغذائية حيث كان تأثير العوامل بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (85.9%).

النتائج النظرية:

1- شكل قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة ما يقارب 15% من عدد المنشآت الصناعية.

2- ساهم بتشغيل 15% من العاملين في القطاع الصناعي خلال فترة اشتداد الحصار.

3- حقق قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات أعلى نسبه للقيمة المضافة على الاطلاق مقارنة بالقطاع الصناعي خلال فترة اشتداد الحصار، مما يدل على مرونة هذا القطاع مقارنة بالنشاطات الصناعية الأخرى وأهميته للمواطن في قطاع غزة حيث كان قادراً على توفير جزء من الغذاء للمواطن خلال أصعب الظروف.

4- لم يتمكن قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات من النمو كنظيره في الضفة الغربية، فكانت معدلات نمو عدد المنشآت، وعدد العاملين وتعويضاتهم، والنتاج والقيمة المضافة الخاصة بهذا القطاع في قطاع غزة أقل من تلك المعدلات في الضفة الغربية، مما يوضح جلياً أثر الإجراءات الإسرائيلية في تباطؤ نموهذا القطاع في قطاع غزة.

5- ارتبطت الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة بالأحداث السياسية والأمنية،فمع تعثر العملية السلمية وانسداد أفق التسوية، زادت الإجراءات المفروضة على قطاع غزة والتي مست جميع نواحي الحياة والتي كان من أبرزها فرض القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع.

6- كانت هناك فترتان مؤثرتان على قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات، وكلاهما مرتبط بالتطورات السياسية، كانت أولى تلك الفترات من عام 2000 وحتىعام2003م وهي فترة الانتفاضة الثانية، أما الثانية فكانت منذ عام2006 م وحتىعام 2009 م وهي فترة فرض واشتداد الحصار.

توصيات الدراسة:

وفي ضوء ما تقدم فان هناك حاجة لمزيد من الحماية للمنتجات الغذائية المحلية، وعليه توصي الدراسة بالنقاط التالية حسب الجهات المختصة:

اولاً: الحكومات:

- ✓ منع استيراد المنتجات التي لها بديل محلي لتشجيع وتطوير الصناعة وتشغيل أيدي عاملة جديدة.
- ✓ على الحكومة العمل على تخفيض او الغاء الضرائب المفروضة على المصانع والمواد الخام الداخلة في الصناعة.

- ✓ السعي للعمل على مبدأ التشاركية بين القطاعين العام والخاص لتوفير البيئة الداعمة للصناعة الفلسطينية.
- ✓ تبني استراتيجية تصنيع مزدوجة تجمع بين استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تشجيع الصادرات.
- ✓ الاهتمام بدعم وتطوير القطاع الزراعي الذي له الدور الكبير في إيجاد روابط أمامية للقطاع الصناعي كمورد للمواد الخام.
- ✓ ان تقوم الحكومة بتخصيص الرسوم والتعليات والجمارك المقتطعة من الصناعيين في تطوير ودعم الصناعات وتوفير البيئة الاستثمارية الجاذبة للصناعيين.
- ✓ على البلديات ان تقوم بتعبيد الطرق المؤدية من والى المناطق الصناعية وتوفير كافة الخدمات والتسهيلات للتخفيف عن القطاع الصناعي المساهمة في نموه.
- ✓ عدم السماح بإنشاء مصانع جديدة لها مثيل في ظل وجود مصانع متوقفة عن العمل ولا تعمل بطاقة انتاجية تغطي تكاليف الإنتاج.
- ✓ اعفاء الصناعات التي تجتاز منتجاتها الفحوصات المخبرية واختبارات الجودة من رسوم الفحوصات التي تجري على المنتجات.
- ✓ إعطاء المشاريع الجديدة فترة سماح طويلة نسبيًا (إعفاء ضريبي).
- ✓ الرقابة المسئولة على المنتجات المستوردة وتطبيق التعليمات الفنية الالزامية.
- ✓ توفير الوقود للمصانع بأسعار رمزية لتقليل تكاليفا لإنتاج والقدرة على المنافسة.
- ✓ أن تؤخذ المساعدات المقدمة للشعب من المنتجات المحلية ولا يتم استيرادها من الخارج.
- ✓ تبنى استراتيجية اقتصادية خاصة بالقطاع الصناعي قائمة على اساس التحرر التدريجي من الهيمنة الاسرائيلية وبناء دعائم سياسية للاقتصاد الفلسطيني وذلك عن طريق اعادة هيكلة القطاع الصناعي وتطوير الصناعات التحويلية والتي ترتبط في جميع فروع القطاع الصناعي وقطاعات الاقتصاد المختلفة.
- ✓ العمل على سن القوانين والتشريعات الاقتصادية اللازمة لتنظيم وضبط عملية دعم القطاعات الصناعية في ظل المرحلة الحالية.
- ✓ التخلص من استيراد الكثير من السلع الصناعية الاسرائيلية، وزيادة قدرة الصناعة الوطنية.
- ✓ العمل على بناء الاقتصاد الفلسطيني الوطني الحر والمستقل والقيام بسن القوانين والتشريعات المختلفة التي تساعد على القيام بعملية التنمية.

ثانياً: مؤسسات القطاع الخاص:

- ✓ تشجيع الابداع والابتكار الصناعي ودعم مبدأ تحديث وتطوير الصناعة.
- ✓ فتح ابواب التسويق للمنتجات الملحية في الضفة الغربية، لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع.

- ✓ تنظيم حملات الارشاد والتوعية بجودة المنتجات المحلية، وتشجيع المستهلك على مفاضلتها على المنتجات المستوردة.
- ✓ تحديث الآلات المستخدمة في التصنيع بقدر الإمكان، وتشجيع الزراعة للأصناف المستعملة في الصناعات الغذائية.
- ✓ أن تؤخذ المساعدات المقدمة للشعب من المنتجات المحلية ولا يتم استيرادها من الخارج.
- ✓ توجيه المؤسسات الدولية والخيرية باعتماد المنتجات المحلية ضمن قوائمها.
- ✓ توفير المواد الاولية والمستلزمات الاساسية للقطاعات الصناعية.
- ✓ ضبط عملية الاستيراد ومراقبة الواردات من السلع المشابهة سواءا كانت نهائية او وسائط انتاج متوفرة محلية.
- ✓ اقامة المدن الصناعية التي تحتوي على كافة الخدمات الاساسية، وجعلها بيئة مناسبة وملائمة للانتاج الصناعي.
- ✓ العمل على تحسين جودة المنتجات الصناعية المحلية، لتكون قادرة على المنافسة خارجياً، وتقديم كافة التسهيلات والدعم للصناعات للحصول على شهادات الجودة العالمية.

ثالثا: القطاع المصرفي:

- ✓ مساهمة القطاع المصرفي في دعم القطاع الصناعي حيث من الممكن توفير تسهيلات ائتمانية للقطاع الصناعي، او الشراكة في انشاء مناطق صناعية او مصانع كبيرة تعمل على خلق فرص عمل وتكون ذات ارتباطات امامية وخلفية لخلق مشاريع صناعية أخرى.
- ✓ دعم المصانع المحلية من جميع الجهات ذات العلاقة، وتوفير الكهرباء بأسعار منافسة للصناعة.
- ✓ العمل على توفير قروض ميسرة للقطاع الصناعي.
- ✓ دعم وتشجيع وتسهيل الاستثمار في القطاعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: الجامعات:

- ✓ العمل على ربط التخصصات الجامعية في واقع الاحتياجات السوقية.
- ✓ تشجيع الطلاب على دراسة تخصصات الصناعة والأساليب الحديثة في التصنيع
- ✓ توجيه الباحثين والاكاديمين للبحث العلمي حول القطاعات الصناعية وإيجاد الحلول الفعالة والمبتكرة لمشاكل القطاع الصناعي.

خامساً: المواطن الفلسطيني:

- ✓ تشجيع المنتجات المحلية ومفاضلتها على المنتجات المستوردة.
- ✓ توعية الأبناء وتشجيعهم على شراء المنتجات المحلية بدلا من المنتجات المستوردة.

المـــراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو بكر، محمد (2004م). *أثر السياسات الصناعية على التنمية الصناعية في السودان* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الخرطوم، السودان.

أبو عيدة، عمر (2013م). *أداء الصادرات الفلسطينية أثرها على النمو الاقتصادي* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

الأشقر، جواد (2016م). *سياسة إحلال الواردات الفلسطينية، تطبيق على بعض المنتجات الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الازهر، غزة.

البحيصي، سعيد (2017م). *أثر الحصار على صناعة إعادة التدوير* (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

بدارنة، يوسف (1999م). *التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة اليرموك، الاردن.

بن هنية، مختار (2008م). *استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية (حالة البلدان المغاربية)* (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة منتوري، الجزائر.

تفات، عبد الحق (2013م). *مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة ورقلة، الجزائر.

جعفر، ابراهيم (2014م). محددات الاستثمار في القطاع الصناعي ومتطلبات التنمية المستدامة في الضفة الغربية. *مجلة جامعة القادس 1 (6).*

الجعفري، العارضة (2002م). *السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة*. معهد الأبحاث ماس.

حسين. حرز (2005م). *دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) ونسبة الفرق في الواردات والصادرات*. وزارة الاقتصاد الوطني.

حمدونة، محمد (2017م) *العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني*. (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

دقاسمة، منير (2007) محددات الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الأرن، الأدرن.

راضية، لسود (2009م) *سلوك المستهلك اتجاه المنتجات المقلدة، دراسة حالة الجزائر* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة فرحات عباس، الجزائر.

الرفاتي، علاء الدين (2014م). *آفاق إعادة إعمار وتنمية القطاع الصناعي بعد العدوان 2014*، ورقة عمل، الجامعة الإسلامية، غزة.

زعرب، عبد المعطي (2005م). *التجارة الخارجية الفلسطينية واقعيا وآثارها الجانبية، الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء*، وزارة الاقتصاد الوطني.

زوزي، محمد (2010م). *تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

سرداح، خليل (2012م). *الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الأزهر، غزة.

سمور، ابراهيم (2013م). *أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني* (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، غزة.

السميوري، محمد (2011م). *الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال*، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

صامد الاقتصادي (1985م) *قطاع الصناعة في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967*، عمان، الأردن.

صبري، سلوى (2012م)، *سياسة إحلال الواردات الفلسطينية – مشاكل وصعوبات التطبيق – وسبل التطوير*، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة، 16 17/10/2012، جامعة القدس المفتوحة، رام الله– فلسطين.

العبادسة، جميل (2006م). القطاع الصناعي في قطاع غزة على وشك الانهيار جراء سياسة الحصار الإسرائيلي (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

عقون، سليم (2010م). *قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة منتوري، الجزائر.

القريناوي، جبر (2007م). *قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات (دراسة حالة قطاع غزة)* (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

القوقا، ايمان (2015م). دور الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

محمد، خير (2017م) *أثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على سياسة إحلال الواردات في الدول النامية، دراسة حالة السودان* (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة افريقيا العالمية، السودان.

مسيف جميل (2017م) *تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله – فلسطين.

مسيف جميل (2018م). *تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله – فلسطين.

مقداد، محمد، قفة، بشير (2007م) آفاق نمو قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين (دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة، *مجلة الجامعة الاسلامية 15 (2).*

موارد، حطاب (2016م). *أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة محمد خيصضر بسكرة، الجزائر.

نصر الله، عواد (2004م). *واقع القطاع الصناعي في فلسطين*. وزارة الاقتصاد الوطني.

نعيم، وفاء (2017م) *دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشجيع المنتج الفلسطيني لدى طلبة الجامعة الإسلامية بقطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

Bonino, N., Román, C., & Willebald, H. (2013). Structural change and long-term patterns. A methodological proposal for Uruguay in the very long run. *Proceedings of the Seminario de Investigación, Programa de Historia Económica y Social, PHES-FCS-UdelaR, Montevideo, Uruguay*, *6*.

Branson, W. H., Guerrero, I., & Gunter, B. G. (1998). *Patterns of development 1970-1994*. The World Bank.

Haeri, A., & Arabmazar, A. (2019). Designing an industrial policy for developing countries: a new approach. *arXiv preprint arXiv:1901.04265*.

Ha-Joon chang (2009) Annual world bank conference on development economics. A Plenary Paper for ABCDE (Annual World Bank conference on Development Economics) Seoul, South Korea 22-24 June 2009.

Spray, J. (2017). Export transitions, productivity, and the supply chain.

Xu, C. K., Cheng, H., & Liao, Z. J. (2018). Towards Sustainable Growth in the Textile Industry: A Case Study of Environmental Policy in China. *Polish Journal of Environmental Studies*, *27*(5).

الملاحق

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Economics & Administrative Sciences
Master of Development Economics

الجامعـــــة الإســـلاميـــة – غـــــزة
عمـادة البحث العلمـي والدراسات العلـيا
كليـــــة الاقتصـــاد والعلوم الإداريـــــة
ماجستير اقتصاديـــــات التنـميـــــة

استبانة الدراسة

الأخ الكريم /الأخت الكريمة

أهديكم أطيب التحيات وأعطرها...وبعد،

يهدف هذا الاستبيان الى التعرف على **العوامل المؤثرة على حماية المنتجات المحلية (دراسة حالة الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة)** إن تعاونكم في الإجابة على فقرات الاستبانة واختيار الإجابات المناسبة من وجهة نظركم بأمانة وموضوعية. الأمر الذي سيسهم في الوصول الى نتائج دقيقة وصحيحة، تفيد المعنيين في خدمة البحث العلمي، والتي تستهدف أصحاب ومدراء المصانع لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في قطاع غزة، علما بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

أرجو أن تحظى هذه الاستبانة باهتمامك الجاد، وأن يتم الإجابة عنها بدقة واهتمام.

ولكم جزيل الشكر والاحترام على حسن تعاونكم

الباحث
عمار احسان العشي
إشراف/ أ.د. محمد مقداد

غزة
يوليو 2020

القسم الأول/ البيانات الأولية		
أولا: البيانات الشخصية:		
1. المسمى الوظيفي	( ) صاحب الشركة	( ) مدير الشركة
	( ) مهندس الشركة	( ) العلاقات العامة للشركة
2. الجنس	( ) ذكر	( ) أنثى
3. المؤهل العلمي	( ) الثانوية العامة فما دون	( ) دبلوم متوسط "سنتين بعد الثانوية"
	( ) بكالوريوس	( ) دراسات عليا

ثانيا: التعريف بالشركة:			
1. نوع الشركة	( ) شركة فردية		( ) شركة تضامن
	( ) شركة عائلية		( ) شركة مساهمة خاصة
	( ) شركة مساهمة عامة		
2. هل تمتلك الشركة اسم علامة تجارية	( ) نعم ( ) لا		
3. طرق بيع منتجاتك يمكن اختيار اكثر من اجابة	( ) التجزئة	( ) الجملة	( ) شبكات التوزيع
	( ) وكلاء	( ) مكاتب تمثيلية	( ) تجارة الكترونية
	( ) طرق توزيع اخرى:		
4. القطاع الفرعي في الصناعات الغذائية (ضع إشارة (√) في المربع المناسب)	( ) منتجات الألبان والأجبان	( ) البسكويت والويفر	( ) الحلاوة والطحينة
	( ) الدقيق والنخالة	( ) شيبس البامبا (جريش الذرة)	( ) المياه الغازية والعصائر والمياه المعبأة
	( ) معلبات الخضروات	( ) قطاع الايس كريم	( ) أخرى
5. عنوان المنشاة	( ) المنطقة الشمالية	( ) غزة	( ) المنطقة الوسطى
	( ) رفح	( ) خان يونس	
6. مصادر مواد الخام يمكن اختيار اكثر من اجابة	( ) محلي من غزة	( ) محلي من الضفة	( ) مستورد من إسرائيل
	( ) مستورد من الدول العربية	( ) مستورد من الصين وشرق أسيا	( ) مستورد من اوروبا

7. موقع المنشأة	**( ) منطقة صناعية**
	( ) منطقة سكنية
	( ) شارع رئيسي
	( ) منطقة زراعية
8. هل تعرضت الشركة الى أضرار أثناء الحروب السابقة	( ) نعم ( ) لا
إذا كانت الإجابة بنعم فما هو نوع الضرر	( ) جزئي ( ) كلي
9. كيف تم تجاوز الضرر والعودة للعمل يمكن اختيار اكثر من اجابة	( ) تمويل ذاتي ( ) قروض بنكية ( ) دعم خارجي ( ) دعم محلي
10.تسويق المنتجات	( ) السوق المحلي ( ) التصدير
11.هل لدى الشركة القدرة على التصدير؟	( ) نعم ( ) لا
12.هل لدى الشركة منتجات تحتاج للحماية؟	( ) نعم ( ) لا
13.ما هي الحماية المطلوبة حسب معرفتكم	( ) فرض رسوم جمركية ( ) فرض رسوم تعلية ( ) منع استيراد السلع المشابهة ( ) تحديد حصص الاستيراد ( ) فرض شروط ومعايير على السلع المستوردة ( ) دعم مباشر من الحكومة للصناعات المحلية

القسم الثاني: محاور الاستبانة:

الرقم	الاسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
أولاً: الإطار القانوني لحماية المنتجات المحلية.						
1.	يوجد قانون خاص لحماية المنتجات المحلية ودعم المنتج المحلي.					
2.	تتخذ الدولة سياسات تعزز من دورها في حماية المنتج المحلي.					
3.	يؤمن القطاع العام نظاما تشريعيا سليما يعزز من حماية ودعم المنتج المحلي.					
4.	يشارك القطاع الخاص الى جانب القطاع العام في إيجاد واستحداث قوانين وسياسات تدعم وتحمي المنتجات المحلية.					
5.	يبادر القطاع الخاص الى تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز من حماية المنتجات المحلية.					
6.	يتمثل دور الحكومة للتخفيف من وطأة الاتفاقيات السياسية وأبعادها الاقتصادية من خلال استراتيجيات تدعم وتعزز المنتجات المحلية.					
ثانياً: قدرة الانتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي						
1.	يوجد إمكانية للتطوير وتحسين المنتج.					
2.	العمال المشاركين في العمل لديكم لديهم مهارات كافية.					
3.	تعمل الطاقة الانتاجية الحالية على توفير المنتجات بشكل كافي.					
4.	يتوفر لدى الشركة القدرة للوصول للأسواق وفتح اسواق جديدة.					
ثالثاً: الواردات من المنتجات المماثلة.						
1.	تؤثر السلع المنافسة على سوق منتجاتكم.					
2.	يوجد سلع مستوردة مشابهة لمنتجك.					
3.	يتوفر لدى الشركة قدرة على انتاج انواع واعداد مختلفة من المنتجات.					
4.	تعتبر جودة المنتجات المستوردة اعلى من جودة المنتجات المحلية.					
رابعاً: أسعار السلع المحلية.						
1.	تحاول الشركة تسعير المنتجات بناءً على أسعار السلع المنافسة.					
2.	تتحكم تكلفة المنتجات بأسعار السلع المنتجة.					
3.	تؤثر أسعار السلع المستوردة على أسعار منتجكم.					
4.	تعمل الشركة على الوصول للمستهلك من خلال تخفيض الأسعار.					
خامساً: قدرة الحكومة على ممارسة أدوات الحماية.						
1.	تقدم الحكومة المساعدات والتسهيلات للقطاعات الصناعية الغذائية وتوفير الدعم.					
2.	تعطي الحكومة الأولية للمنتجات المحلية في مشترياتها ومناقصاتها.					
3.	تعمل الحكومة على توفير البنية التحتية اللازمة للصناعة (مدن صناعية، كهرباء...).					

الرقم	الاسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.4	تسعى الحكومة لفتح اسواق جديدة للمنتجات المحلية وتوعية المستهلك وتحفزه على استخدام المنتجات المحلية.					
.5	تعمل الحكومة على احلال الواردات من المنتجات الغذائية.					
.6	تعمل الحكومة على سياسة تسعير مناسبة لضبط الاسواق من وضع الاحتكار.					
.7	تعمل الحكومة على مراقبة جودة المنتجات الصناعية في المصانع.					
.8	تمتلك الحكومة الامكانيات الكافية لعمل اختبارات الجودة على المنتجات المحلية (أجهزة، مختبرات، كوادر).					
.9	تمنح الحكومة تراخيص صناعية لصناعات مشابهة تغطي السوق					
سادساً: ثقة وأذواق المستهلكين.						
.1	تعمل الشركة على دراسة أذواق المستهلكين.					
.2	يلبي المنتج أذواق المستهلكين.					
.3	حصل المنتج على ثقة المستهلك.					
.4	تؤثر ثقة المستهلك بالمنتجات على جودة المنتج.					
.5	تؤثر أذواق المستهلكين على كميات الإنتاج للشركة					
سابعاً: جودة المنتج المحلي.						
.1	تعمل الشركة ضمن معايير الجودة.					
.2	تستعى الشركة للحصول على شهادة جودة.					
.3	تلتزم الشركة بمعايير المواصفات والمقاييس.					
.4	تحافظ الشركة على استمرارية جودة المنتج.					
.5	تقوم الشركة بإنتاج عينات اولية للمنتجات.					
.6	تعمل الشركة على تحسين وتطوير المنتجات باستمرار.					
.7	تعمل الشركة على منافسة المنتجات المستوردة.					
.8	تعمل الشركة على تخفيض تكاليف الانتاج دون الخلل في جودة المنتج.					
ثامناً: نمو الصناعات الغذائية.						
.1	يساهم نمو الصناعات الغذائية في توفير مصادر معلومات حقيقية عن الوضع الاقتصادي الفلسطيني.					
.2	يعمل نمو الصناعات الغذائية على فتح أسواق جديدة لصالح المستفيدين.					
.3	يزيد نمو الصناعات الغذائية من قدرة الشركات على الحفاظ على الموارد.					
.4	يضمن نمو الصناعات الغذائية تحقيق نمو متواصل من خلال تجديد الموارد وليس استخدامها.					
.5	يساهم نمو الصناعات الغذائية في جذب الخبرات الاقتصادية للعمل في المؤسسات الفلسطينية.					
.6	يساهم نمو الصناعات الغذائية في خفض معدلات البطالة في المجتمع.					
.7	يضمن نمو الصناعات الغذائية تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات					

الرقم	الاسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المستفيدة.					
8.	يسهم نمو الصناعات الغذائية في رفع معدل دخل الفرد.					
9.	يساعد نمو الصناعات الغذائية في تقدم الفرد والمجتمع.					
10.	يضمن نمو الصناعات الغذائية استدامة المشاريع التنموية.					
11.	يساعد نمو الصناعات الغذائية في إيجاد بيئة مناسبة لجذب المستثمرين.					

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

قائمة بأسماء المحكمين

فيما يلي قائمة بأسماء السادة الذين تفضلوا مشكوريين بتحكيم الاستبانة الخاصة بالبحث:

الأكاديميين		
#	**الاسم**	**مكان العمل**
.1	أ.د محمد مقداد	الجامعة الإسلامية
.2	د. خليل النمروطي	الجامعة الإسلامية
.3	د. سيف الدين عودة	سلطة النقد الفلسطينية
المهنيين		
#	الاسم	مكان العمل
.4	د. فؤاد عودة	رئيس اتحاد الملابس والنسيج
.5	أ. محمد سليم سكيك	مدير مركز التجارة الفلسطيني بال تريد
.6	أ. خضر شنيورة	مدير الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
.7	م. محمد عايش	اتحاد الصناعات الغذائية